بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

التقرير السنوي حول الإشراف البنكي

2016

بنك المغرب

بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

التقرير السنوي حول
الإشراف البنكي

2016

بنك المغرب

الفهرس

كلمة السيد الوالي 2

أبرز أحداث سنة 2016 5

الأرقام الرئيسية للنظام البنكي 8

الفصل الأول: تطور بنية القطاع البنكي ونشاطه ومردوديته 11
انتعاش طفيف للائتمان بالمغرب وتزايد مساهمة النشاط البنكي العابر للحدود

الفصل الثاني: تطور المخاطر البنكية 61
استمرار المتانة المالية لمؤسسات الائتمان، رغم تفاقم المخاطر

الفصل الثالث: تطور الإطار القانوني والتنظيمي لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها 85
الترخيص للبنوك التشاركية من أهم ما ميز سنة 2016

الفصل الرابع: نشاط الإشراف البنكي 97
مراقبة عن كثب للفاعلين الذي يكتسون أهمية نظامية

المرفقات 121

المحتويات 149

كلمة السيد الوالي

في سنة 2016، تباطأ النمو الاقتصادي للمغرب إلى 1,2%، مقابل 4,5% سنة من قبل. فقد تأثر الموسم الفلاحي بشكل كبير بالظروف المناخية غير الملائمة، مما أسفر عن تدهور ملموس في القيمة المضافة الفلاحية. ولم يسجل الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي إلا تزايدا طفيفا في ظل سياق خارجي اتسم بضعف النشاط الاقتصادي لدى البلدان الشريكة الرئيسية.

ومع ذلك، شهد الائتمان البنكي انتعاشا طفيفا، حيث بلغت نسبة نموه 4% مقابل 2,5% سنة 2015، مدفوعا بالقروض الممنوحة للأسر، التي ارتفعت إلى 4,1%، وبانتعاش القروض المقدمة للمقاولات إلى نسبة 3,4% بعد الانخفاض الذي عرفته في السنة السابقة.

غير أن هذا التطور كان له تأثير على حصيلة البنوك من خلال ارتفاع مخاطر الائتمان وتزايد نسبة الديون المعلقة الأداء لتصل إلى 7,6%.

في هذا السياق ومع احتدام المنافسة، انكمش هامش الوساطة مما أثر على مردودية البنوك التي تقلصت من جديد، إلا أن المداخيل المتأتية من عمليات السوق والعمولات المستخلصة من الخدمات المقدمة ساهمت في التخفيف جزئيا من ذلك. ودون احتساب العائد الاستثنائي المترتب عن عملية هامة أنجزتها مؤسسة بنكية بعد أن قامت بسحب بعض توظيفاتها، بلغت النتيجة الصافية التراكمية للبنوك، على أساس فردي، 9,2 مليار درهم، وهو ما يمثل تراجعا بنسبة 1,7% بعد انخفاض قدره 6,5% في السنة السابقة.

وعلى أساس مجمع، تزايدت النتيجة الصافية للمجموعات البنكية التسع بنسبة 6%، وذلك بفضل الأداء الجيد للأنشطة المنجزة بالخارج والأنشطة غير البنكية.

وعلى الصعيد الاحترازي، تعززت القاعدة المالية للبنوك، في ظل احترام المقتضيات التنظيمية المعتمدة لتنزيل معايير بازل 3 المتعلقة بالأموال الذاتية. فقد تحسن متوسط نسبة كفاية رأس المال بالقطاع إلى 14,2% في حين بلغت نسبة الأموال الذاتية الأساسية 11,5%.

وبالموازاة مع ذلك، سُجّل تحسن كبير في وضعية السيولة البنكية نتيجة ارتفاع احتياطيات الصرف. ومن أجل ضبط السيولة في السوق القائمة بين البنوك بشكل بنيوي، قام البنك في يونيو 2016 برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 2% إلى 4%.

ورغم أن القطاع البنكي يتوفر على قاعدة مالية متينة، لا تزال هناك بعض عوامل الخطر التي تستلزم التحلي بمزيد من اليقظة وتعزيز الإطار الاحترازي.

وبهذا الخصوص، تابع البنك باهتمام تأثيرات الظرفية الاقتصادية على جودة محافظ القروض لدى مؤسسات الائتمان وطالبها بتكوين ما يكفي من الاحتياطيات الخاصة والعامة. وبالموازاة مع ذلك، شرع البنك في إصلاح قواعد تصنيف القروض التي تهدف إلى تعزيز صمود البنوك أمام مخاطر الائتمان. وقد استحدث هذا الإصلاح معايير موحدة لتحديد القروض الحساسة التي ينبغي لمؤسسات الائتمان مراقبتها عن كثب وتغطيتها بشكل استباقي، مع استكمال المعايير المتعلقة بعوارض الأداء، تماشيا مع

المعايير الدولية. وهذا الإصلاح هو موضوع تشاور واسع النطاق مع الفاعلين البنكيين، كما يشكل موضوع دراسات أثر تهدف إلى وضع آلية تعتمد التدرج في التنفيذ.

ولا يزال خطر تمركز القروض الذي يواجه البنوك يشكل موضوع اهتمام خاص. فقد أصدر بنك المغرب عددا من القواعد الجديدة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية المالية لدى مجموعات المقاولات الكبرى في تعاملها مع المؤسسات المقرضة. كما دعا البنوك إلى التوافق بشأن ميثاق لتجميع القروض ابتداء من عتبة معينة.

وأمام ظهور مخاطر الجريمة الإلكترونية، وضع البنك قواعد يتعين على مؤسسات الائتمان احترامها من أجل القيام باختبارات تتعلق باختراق أنظمتها المعلوماتية. كما شرع في وضع إطار للتعاون مع المديرية العامة لأمن أنظمة المعلومات التابعة لمديرية الدفاع الوطني بهدف تعزيز أمن الأنظمة المعلوماتية للقطاع البنكي.

وخضعت المخاطر المتعلقة بالأنشطة البنكية العابرة للحدود لمراقبة شديدة. فإضافة إلى إجراءات المراقبة، يقوم البنك بتتبع منتظم للأوراش التي تنجزها المجموعات البنكية الثلاث الموجودة في القارة الإفريقية من أجل تعميم معايير المجموعة المتعلقة بتدبير المخاطر والمراقبة والمطابقة. وحرص البنك أيضا على تطوير منظومة المراقبة التي يعتمدها على المستوى التنظيمي والمنهجي وعلى مستوى الموارد. كما تم توسيع إطار التعاون مع السلطات الرقابية في دول الاستقبال. فقد تم توقيع اتفاقيتين جديدتين ومراجعة اتفاقيتين كانتا قد وقعتا من قبل لكي تشملا عملية التنسيق في مجال حل الأزمات البنكية. وبالإضافة إلى ذلك، نظم البنك للسنة الثالثة اجتماعات لمجامع الإشراف الخاصة بكل مجموعة بنكية مغربية عابرة للحدود.

وفي نفس السياق، عمل البنك على تعزيز منظومة معالجة الصعوبات البنكية المتعلقة بالبنوك ذات الأهمية النظامية تماشيا مع توصيات مجلس الاستقرار المالي. وفي هذا الصدد، وضع البنك اللمسات الأخيرة على مشروع منشور يؤطر إعداد البنوك لخطط تقويم قبلية. وتهدف هذه الخطط إلى العمل، في الحالات الافتراضية لعدم الأداء، على توضيف الحلول التي تنوي تطبيقها من أجل تصحيح وضعها مع تقليص أثر هذا الوضع على النظام المالي ودون أن يسفر ذلك عن تكاليف إضافية بالنسبة للدولة ودافعي الضرائب. ويتعلق الأمر في الواقع بأداة وقائية تندرج ضمن منظومة الحفاظ على الاستقرار المالي.

ومن جهة أخرى، وفي إطار الاختصاصات الموكلة إليه في ما يخص حماية زبناء مؤسسات الائتمان، عزز البنك عمليات المراقبة التي يقوم بها واستكمل الإطار التنظيمي المتعلق بهذا المجال. ففي هذه السنة، تم إصدار ثلاثة مناشير تنظم معالجة مؤسسة الائتمان لشكايات الزبناء، ومنظومة الوساطة البنكية، ونموذج اتفاقية الحساب تحت الطلب. وعلاوة على ذلك وبناء على توصيات بنك المغرب، وسعت البنوك نطاق الخدمات المجانية ليشمل 6 خدمات جديدة، بالإضافة إلى الخدمات الست عشر المتفق عليها سنة 2010.

ومن جهة أخرى، تعبأ البنك، طيلة هذه السنة، من أجل توفير أحسن الظروف لإطلاق الأنشطة البنكية التشاركية. فقد وافقت لجنة مؤسسات الائتمان على منح اعتمادات لخمسة بنوك وثلاث نوافذ تشاركية. وتم إعداد المناشير المنظمة لمنتجات وودائع الاستثمار والشبابيك التشاركية ووظيفة المطابقة لرأي المجلس العلمي الأعلى وتم الحصول على إقرار بالمطابقة صادر من هذه الهيئة بالنسبة لثلاثة مناشير تستلزم ذلك. كما تمت ملاءمة الإطار المحاسبي والخاص بالمعلومات المالية مع خصوصيات هذا

النشاط الجديد، ويجري إعداد الإطار الاحترازي وإطار تقديم التقارير. وموازاة مع ذلك، عمل البنك، إلى جانب الجهات المعنية، على توفير الشروط المسبقة لظهور نظام متكامل للمالية التشاركية، لا سيما على الصعيد الضريبي، وإصدار شهادات الصكوك، والتأمين «التكافلي»، وتطوير عرض من الضمانات الخاصة بالتمويل التشاركي.

وعلاوة على ذلك، تم وضع اللمسات الأخيرة للإطار التنظيمي المنظم لمؤسسات الأداء التي ستنشأ مستقبلا ونشر في الجريدة الرسمية في نهاية الفصل الأول من سنة 2017. وهو يحدد قواعد الرأسمال الأدنى وشروط ممارسة هذه المؤسسات لنشاطها وكذلك كيفيات تقديمها لخدمات الأداء. وسيسمح وضع هذا الإطار الجديد بتعزيز عرض خدمات الأداء الإلكتروني وتشجيع ظهور خدمات جديدة ومن ثم مواصلة تعزيز الإدماج المالي للسكان.

وفي إطار توجه بلدنا نحو مكافحة التغيرات المناخية ونحو التنمية المستدامة، عمل البنك، بالتعاون مع وزارة المالية وباقي الجهات التنظيمية، على وضع خارطة طريق شاملة للنظام المالي لفائدة مالية خضراء مراعية للبيئة وقادرة على دعم تقدم بلدنا نحو اقتصاد يتسم بانخفاض انبعاثات الكربون.

أبرز أحداث سنة 2016

26 يناير : تنظيم لقاء بمبادرة من بنك المغرب مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب والجمعية المهنية لبنوك المغرب في الدار البيضاء حول «سبل تعزيز التفاهم بين البنوك والمقاولات.»

20 مارس : مشاركة بنك المغرب، في باريس، في ورشة عمل حول حل الأزمات البنكية، نظمها بنك فرنسا والبنك الدولي.

20 أبريل : تنظيم بنك المغرب للاجتماع الثاني لمجمَع المشرفين على مجموعة البنك الشعبي للمغرب.

21 أبريل : تنظيم بنك المغرب للاجتماع الثاني لمجمَع المشرفين على مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية.

26 أبريل : مشاركة بنك المغرب في الجلسة العامة الثالثة والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في الدوحة.

16 ماي : مشاركة بنك المغرب، بعمان، في اجتماع حول موضوع إقصاء المخاطر نظمه اتحاد المصارف العربية.

23 ماي : مشاركة بنك المغرب، بليبروفيل، في ندوة حول المستجدات التنظيمية في منطقة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا ، نظمتها اللجنة البنكية لوسط إفريقيا.

23 ماي : مشاركة بنك المغرب، بمرسيليا، في الندوة الأورو-متوسطية حول تمويل الاقتصاد في مرحلة ما بعد الأزمة، نظمها بنك فرنسا والبنك الدولي.

24 ماي : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع السابع والعشرين للجنة العربية للمشرفين التابعة لصندوق النقد العربي، المنعقد في أبو ظبي.

1 يونيو : انعقاد الاجتماع الأول للجنة مؤسسات الائتمان في إطار القانون البنكي رقم 12-103.

1 يونيو : انعقاد اجتماع السيد والي بنك المغرب مع مجلس الجمعية المهنية لشركات التمويل.

13 يونيو : تنظيم بنك المغرب لمجلس الإدارة الأول لمرصد المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

22 يونيو : انعقاد الاجتماع التاسع للجنة الاستقرار المالي التابعة لبنك المغرب.

27 يونيو : انعقاد الاجتماع الثالث للجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية.

30 يونيو : تنظيم بنك المغرب، بالدار البيضاء، لمؤتمر صحفي حول المالية التشاركية.

5 يوليوز : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع السنوي لمَجمع المشرفين على مجموعة الشركة العامة، الذي نظمته بفرانكفورت هيئة المراقبة الاحترازية وحل الأزمات .

6 يوليوز : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع السنوي لمَجمع المشرفين على مجموعة القرض الفلاحي الذي نظمته بباريس هيئة المراقبة الاحترازية وحل الأزمات .

14 يوليوز : انعقاد الاجتماع نصف السنوي لبنك المغرب ومجلس المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

7 شتنبر : مشاركة بنك المغرب، في نادي بجزر فيجي، في المنتدى العالمي الثامن لسياسات الإدماج المالي الذي نظمه الائتلاف من أجل الإدماج المالي.

22 شتنبر : تنظيم بنك المغرب، بالرباط، للاجتماع السنوي الأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات الإصدار العربية.

27 أكتوبر : تنظيم بنك المغرب للاجتماع الثالث لمَجمع المشرفين على مجموعة التجاري وفا بنك.

12 نونبر : مشاركة بنك المغرب، بالدوحة، في الجلسة العامة الرابعة والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

14 نونبر : مشاركة بنك المغرب، بمراكش، في أشغال الأسبوع الثاني من الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP22).

29 نونبر : انعقاد اجتماع لجنة مؤسسات الائتمان التي وافقت على اعتماد خمسة بنوك وثلاث نوافذ تشاركية.

7 دجنبر : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع الثاني عشر الرفيع المستوى حول الاستقرار المالي والإشراف البنكي في بلدان المنطقة العربية المنظم بأبوظبي بالتعاون بين صندوق النقد العربي ومعهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية.

14 دجنبر : انعقاد الاجتماع النصف السنوي لبنك المغرب مع مجلس المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

14 دجنبر : انعقاد الاجتماع الثالث للجنة إفريقيا المكونة من بنك المغرب والمجموعات البنكية المغربية الثلاث العاملة في القارة الإفريقية

21 دجنبر : انعقاد الاجتماع العاشر للجنة الاستقرار المالي ببنك المغرب.

21 دجنبر : انعقاد الاجتماع الرابع للجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية.

بنك المغرب

الأرقام الرئيسية للنظام البنكي

1 - بنية النظام البنكي

- عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها : 83

- البنوك : 19
- شركات التمويل : 33
- البنوك الحرة : 6
- جمعيات القروض الصغرى : 13
- مؤسسات الأداء المتخصصة في الوساطة في تحويل الأموال : 10
- مؤسسات أخرى : 2

- شبكة البنوك:

- في المغرب: 6.283 وكالة بنكية، أي ما يعادل وكالة بنكية واحدة لكل 5.400 شخص
  6.821 شباكا بنكيا أوتوماتيكيا
- في الخارج: 44 شركة تابعة و18 فرعا وحوالي 1.400 وكالة بنكية

- مجموع مستخدَمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها: 53.801

2 - مؤشرات نشاط البنوك ومردوديتها - على أساس فردي

(المبالغ بملايير الدراهم)	2014	2015	2016[2]
مجموع الحصيلة	1.103	1.145	1.199
قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن)[2]	734	750	775
ودائع الزبناء	770	819	854
الأموال الذاتية (دون احتساب أرباح السنة المالية)	98	104	109
العائد الصافي البنكي	44,0	43,6	45,0
النتيجة الإجمالية للاستغلال	23,8	23,7	23,3
النتيجة الصافية	10,0	9,4	9,2
متوسط مردود الاستخدامات	%5,49	%4,82	%4,86
متوسط كلفة الموارد	%1,94	%1,59	%1,50
متوسط معامل الاستغلال	%46,1	%49,1	%49,3
عائد الأصول (ROA)	%0,9	%0,8	%0,8
عائد الأموال الذاتية (ROE)	%10,2	%9,1	%8,6
نسبة الديون المعلقة الأداء	%6,9	%7,4	%7,6
نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء بالمؤن	%65	%68	%69

(1) بما في ذلك القروض الممنوحة لشركات التمويل

1 بما في ذلك القروض الممنوحة لشركات التمويل
2 معطيات تمت مراجعتها لإغفال تأثير إحدى العمليات الاستثنائية

بنية استخدامات البنوك

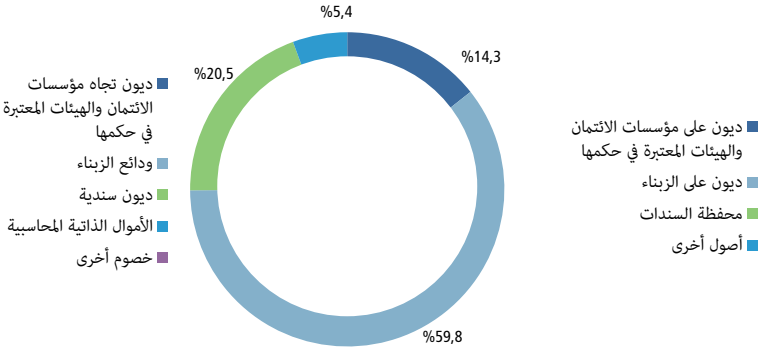

بنية موارد البنوك

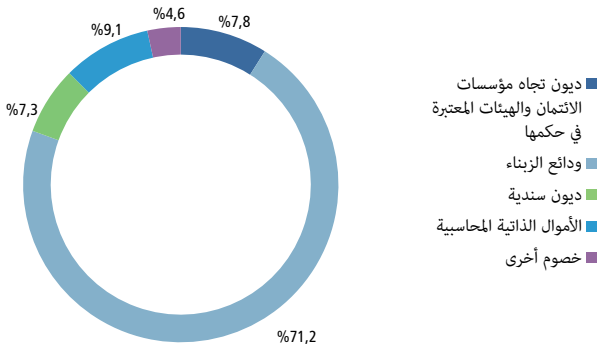

3 - مؤشرات نشاط شركات التمويل ومردوديتها

(المبالغ بملايير الدراهم)	2014	2015	2016
مجموع الحصيلة	99	103	106
قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن)	89	91	94
العائد الصافي البنكي	5,3	5,3	5,8
النتيجة الإجمالية للاستغلال	3,3	3,3	3,6
النتيجة الصافية	1,5	1,5	1,6
نسبة الديون المعلقة الأداء	%10,3	%9,8	%9,4
عائد الأصول (ROA)	%1,5	%1,5	%1,5
عائد الأموال الذاتية (ROE)	%15,9	%15,0	%15,8

(*) تمت مراجعة أرقام سنة 2013.

حصة كل فئة من مؤسسات التمويل في مجموع الأصول

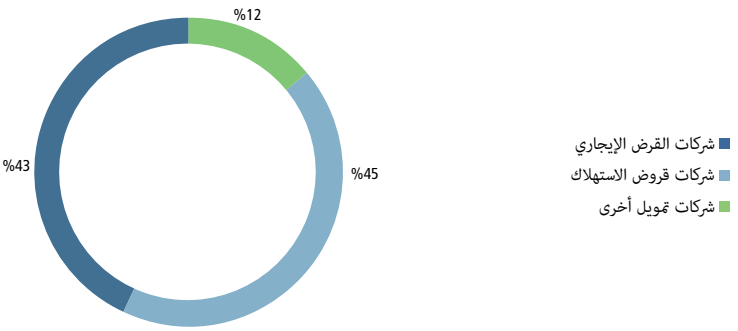

4 - مؤشرات نشاط جمعيات القروض الصغرى ومردوديتها

(المبالغ بملايير الدراهم)	2014	2015	2016
مجموع الحصيلة	6,5	6,9	7,4
المبلغ الجاري للقروض (الإجمالي)	5,5	5,9	6,4
نسبة الديون المعلقة الأداء	%3,7	%3,8	%2,9
النتيجة الصافية	0,22	0,25	0,21

5 - مؤشرات نشاط البنوك الحرة ومردوديتها

(المبالغ بملايير الدراهم)	2014	2015	2016
مجموع الحصيلة	41,7	41,0	48,1
المبلغ الجاري للقروض (الإجمالي)	15,1	13,3	18,1
ودائع الزبناء	4,7	4,3	5,6
النتيجة الصافية	0,37	0,49	0,46

6 - مؤشرات نشاط المجموعات البنكية التسع ومردوديتها - على أساس مجمع

(المبالغ بملايير الدراهم)	2014	2015	2016
مجموع الحصيلة	1.293	1.359	1.432
قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن)	864	887	924
ودائع الزبناء	871	934	973
الأموال الذاتية - حصة المجموعة	110	116	124
العائد الصافي البنكي	60	61	64
النتيجة الإجمالية للاستغلال	31	30	31
النتيجة الصافية - حصة المجموعة	10,9	11,5	12,2
متوسط معامل الاستغلال	%48,4	%50,7	%50,8
عائد الأصول (ROA)	%0,8	%0,8	%0,8
عائد الأموال الذاتية (ROE)	%9,5	%9,9	%9,8

الفصل الأول

تطور بنية القطاع البنكي ونشاطه ومردوديته

بنك المغرب

بنك المغرب

1 - تطور المشهد البنكي

في سنة 2016، واصلت شبكة الوكالات البنكية بالمغرب نموها ولكن بوتيرة أدنى، مما جعل نسبة تعميم التعامل البنكي ترتفع بنقطتين مقارنة بسنة 2015 لتصل إلى 69%. وفي نفس السياق، سجل ارتفاع عدد المستخدمين في البنوك تباطؤا ملموسا.

وتواصل تطور المجموعات البنكية المغربية الثلاث المتواجدة عالميا بإحداث بنك في الكامرون وآخر في تشاد وافتتاح فرع بغينيا بيساو.

1.1 - بنية النظام البنكي والمساهمين

على إثر سحب الترخيص من إحدى شركات قروض الاستهلاك، انخفض عدد المؤسسات الخاضعة لمراقبة بنك المغرب، ليصل إلى 83 مؤسسة، موزعة بين 19 بنكا و33 شركة للتمويل و6 بنوك حرة و13 جمعية للقروض الصغرى و10 مؤسسات للأداء مختصة في الوساطة في تحويل الأموال، بالإضافة إلى صندوق الإيداع والتدبير والصندوق المركزي للضمان.

جدول 1: تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

	2012	2013	2014	2015	2016
البنوك	**19**	**19**	**19**	**19**	**19**
البنوك التي يمتلك الأجانب غالبية رأسمالها	7	7	7	7	7
البنوك التي يمتلك القطاع العمومي غالبية رأسمالها	5	5	5	5	5
شركات التمويل	**36**	**35**	**34**	**34**	**33**
شركات قروض الاستهلاك	18	17	16	16	15
شركات قروض الإيجار	6	6	6	6	6
شركات قروض العقار	2	2	2	2	2
شركات الكفالة	2	2	2	2	2
شركات تحصيل وشراء الديون	2	2	2	2	2
شركات تدبير وسائل الأداء	3	3	3	3	3
شركات أخرى	3	3	3	3	3
مجموع مؤسسات الائتمان	**55**	**54**	**53**	**53**	**52**
البنوك الحرة	**6**	**6**	**6**	**6**	**6**
جمعيات القروض الصغرى	**13**	**13**	**13**	**13**	**13**
مؤسسات الأداء المختصة في الوساطة في تحويل الأموال	**10**	**9**	**10**	**10**	**10**
مؤسسات أخرى	**2**	**2**	**2**	**2**	**2**
المجموع	**86**	**84**	**84**	**84**	**83**

تمثل بنية المساهمين الخواص حصة غالبة في رأسمال البنوك المغربية حيث تبلغ 70%. وهي تتألف بالخصوص من الشركات القابضة التابعة للمجموعات الخاصة وشركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي والمجموعات البنكية الأجنبية.

ويملك مساهمون أجانب من أصول فرنسية وإسبانية وأمريكية وأردنية الحصة الأكبر في رأسمال سبعة بنوك وسبع شركات تمويل. وتبقى المساهمة العمومية سائدة في 5 بنوك و4 شركات تمويل.

وفي نهاية 2016، كانت اثنتا عشرة مؤسسة ائتمان، من بينها ستة بنوك، مدرجة ببورصة الدار البيضاء على غرار السنوات الماضية، وهي تمثل أكثر من 35% من رسملة البورصة.

وعلى الصعيد الخارجي، تملك البنوك المغربية 41 شركة تابعة في إفريقيا، وما يقارب 1400 وكالة بنكية موزعة على 25 بلدا إفريقيا، لا سيما على مستوى منطقتين نقديتين، في غرب إفريقيا (الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا) ووسط إفريقيا (البنك المركزي لدول وسط إفريقيا)، التي يوجد بهما 78% من المؤسسات البنكية المغربية بالخارج. والبنوك المغربية حاضرة أيضا في أوروبا وباقي القارات من خلال 3 شركات تابعة و17 فرعا و47 مكتب تمثيل يقع معظمها في أوروبا (81%).

وقد شملت إستراتيجية التوسع مؤخرا الأنشطة غير البنكية مثل التأمين والقروض الصغرى وتحويل الأموال.

رسم بياني 1: توزيع الشركات التلبعة البنكية للبنوك المغربية في إفريقيا حسب المنطقة

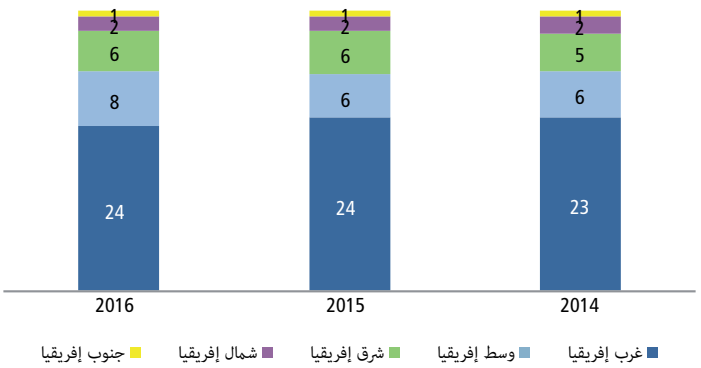

وفي سنة 2016، تعزز حضور البنوك المغربية بإفريقيا بانطلاق العمل في أحد الفروع بغينيا بيساو وإحداث شركة تابعة في تشاد ومنح الترخيص لفتح مؤسسة بنكية في الكامرون.

2.1 - تطور مؤشرات الإدماج المالي

رسم بياني 2: تـطـور الشبكة البنكية

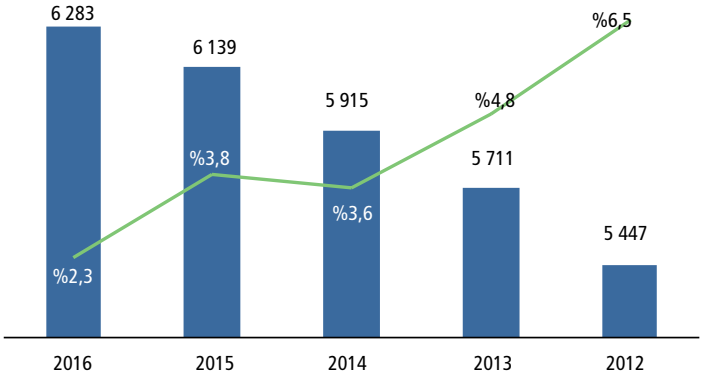

فتحت البنوك 178 شباكا جديدا، مقابل 231 في السنة الماضية، وأقفلت 34 منها مقابل 7 سنة 2015. وبالتالي، أصبحت شبكة البنوك تضم ما مجموعه 6.283 وكالة في نهاية دجنبر 2016.

رسم بياني 3: تـطـور عدد الشبابيك الإضافية المفتوحة سنويا ما بين 2005 و 2016

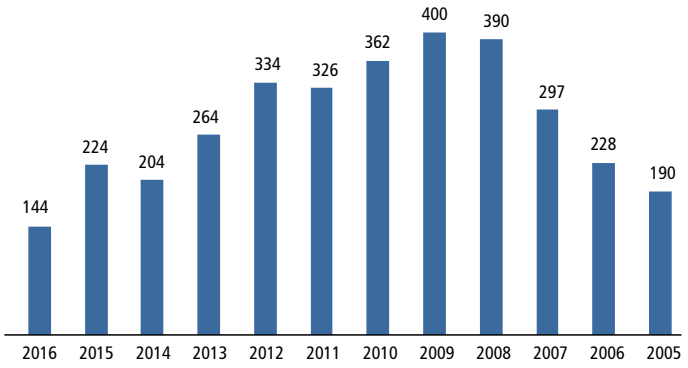

وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، تباطأت وتيرة نمو عدد الشبابيك البنكية لتصل إلى 144 شباكا إضافيا تم افتتاحه سنة 2016، مقابل معدل بلغ 290 شباكا ما بين سنتي 2005 و2015. وفي سياق رقمنة القطاع البنكي، تزايد استخدام البنوك لقنوات جديدة للتوزيع، تتسم بانخفاض التكاليف وباعتمادها على حلول تكنولوجية مبتكرة.

وبلغت الكثافة البنكية حوالي 5.400، وهي تقاس من خلال عدد السكان لكل شباك. أما الكثافة التي تقاس بعدد الشبابيك لكل 10.000 شخص، فقد بلغت حوالي شباكين مقابل أقل من شباك واحد في بداية العشرية الأولى من الألفية الثالثة.

رسم بياني 4: حصة كل جهة في مجموع الشبكة البنكية والودائع والقروض (%)

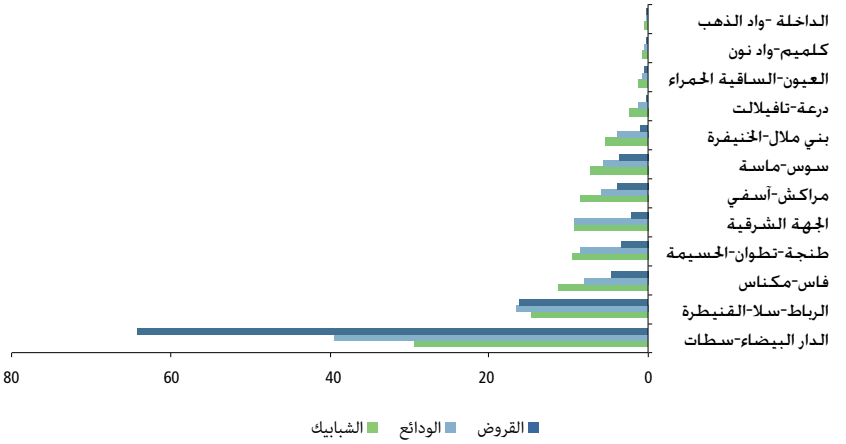

ولم يعرف التوزيع الجهوي للمؤسسات البنكية تغيرات ملحوظة بالمقارنة مع السنة الماضية. وهكذا، تحتل منطقة الدار البيضاء-سطات المرتبة الأولى بنسبة 29,3% من الشبابيك وحوالي 40% من الودائع وأكثر من 64% من القروض، متبوعة بمنطقة الرباط–سلا–القنيطرة التي تتوفر على حوالي 15% من الشبابيك و17% من الودائع وأزيد من 16% من القروض. وتأتي جهة فاس- مكناس في الرتبة الثالثة بحصة بلغت11% من الشبابيك وأزيد من 8% من الودائع وحوالي 5% من القروض.

رسم بياني 5: تـطـور نسبة تعميم التعامل البنكي (%)

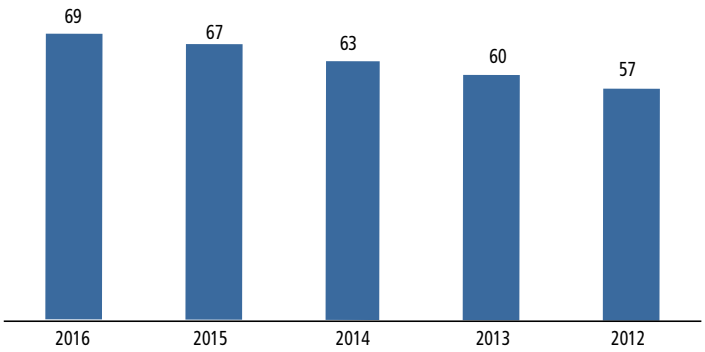

ارتفع عدد الحسابات المفتوحة لدى البنوك، من سنة إلى أخرى، بنسبة 4% ليصل إلى 24 مليون حساب، وبذلك وصلت نسبة تعميم التعامل البنكي إلى 69% مقابل 67% في سنة 2015 [3]. وبالرغم من ذلك، لا تزال هذه الوضعية تنطوي على تباين بين المناطق. وهكذا، فمستوى تعميم التعامل البنكي مرتفع في المناطق الحضرية في حين أنه يبقى ضعيفا على مستوى المناطق القروية.

3 تم تخفيض نسبة تعميم التعامل البنكي، التي تمثل عدد الحسابات البنكية منسوبا إلى مجموع السكان، بالنسبة لسنتي 2014 و2015، أخذا بعين الاعتبار الأرقام الجديدة المتعلقة بالساكنة التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط.

رسم بياني 6: تطـور عدد البطاقات البنكية المتداولة (بالملايين)

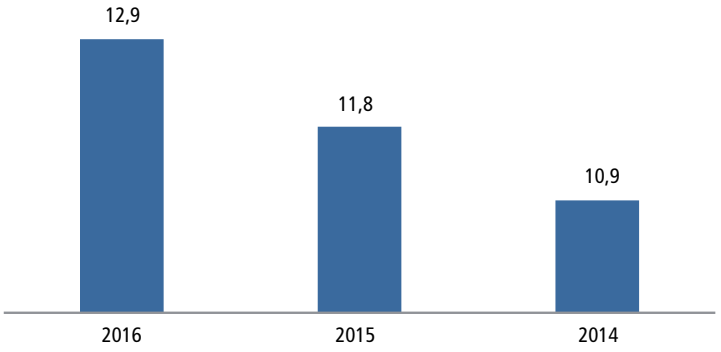

ومن جهة أخرى، تواصل ارتفاع استعمال البطاقات البنكية على النحو الذي تم تسجيله منذ بضع سنوات. فقد زاد عددها من مليون وحدة إلى 12,9 مليون بطاقة تم إصدارها في نهاية سنة 2016، ولا يزال معظمها يستخدم في عمليات السحب (87%). وبالموازاة مع ذلك، استمر توسع شبكة الشبابيك البنكية الآلية بإحداث 292 وحدة جديدة (4,5%+) ليصل بذلك عددها إلى 6.821 شباكا، أي ما يعادل شباكين لكل 10.000 فرد من الساكنة، أو ما يقابل تغطية تصل إلى 9,6 شباكيك لكل 1000 كلم2 مقابل 9,2 شباك في السنة الماضية.

3.1 - عدد مستخدَمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

وصل عدد مستخدَمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، في نهاية دجنبر 2016، إلى 53.801 مستخدَم، يعمل حوالي 77% منهم في البنوك، وحوالي 8%في شركات التمويل، وما يربو بقليل على 13% لدى جمعيات القروض الصغرى.

رسم بياني 7: تطور عدد مستخدمي البنـوك

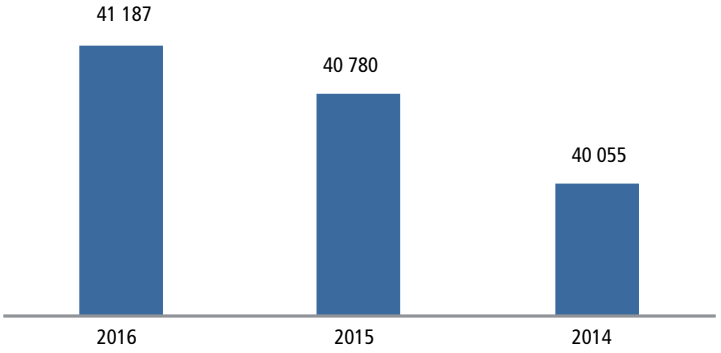

وواصلت البنوك رفع عدد مستخدميها ولكن بوتيرة أدنى من السنة الماضية، حيث تم توظيف 407 مستخدمين جدد سنة 2016 مقابل 725 سنة من قبل. وبذلك وصل مجموع المستخدمين إلى 41.187 مستخدما، 41% منهم من النساء. وتتراوح أعمار قرابة 48% منهم ما بين 25 و35 سنة.

رسم بياني 8: تـطـور عدد مستخدمي شركات التمويل

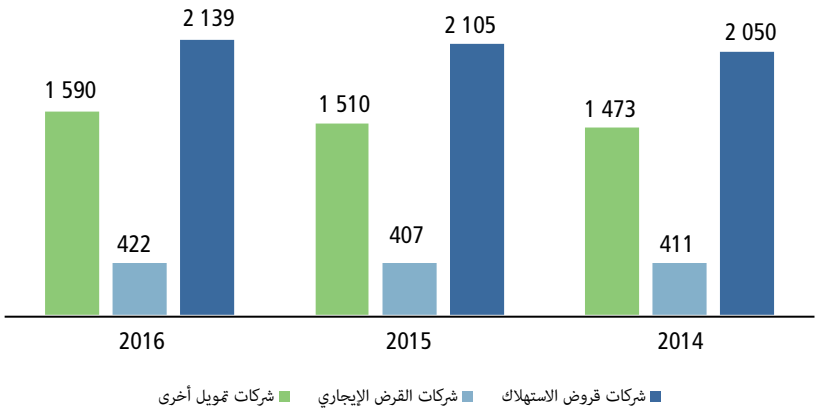

ومن جهة أخرى، يشتغل في قطاع شركات التمويل ما مجموعه 4.151 مستخدما، أي ما يعادل 129 شخصا إضافيا مقارنة مع سنة 2015 (3,2+%). ويشتغل معظمهم لدى شركات قروض الاستهلاك (1,6+%) وشركات تدبير وسائل الأداء (2,7+%) وشركات أخرى (18,3+%).

وضمن هذا المجموع، استقطبت شركات قروض الاستهلاك حوالي 52% من عدد المستخدمين مقابل 10% بالنسبة لشركات القرض الإيجاري، و 20%بالنسبة لشركات تدبير وسائل الأداء، و9% بالنسبة لشركات القرض العقاري.

4.1 - تطور التمركز البنكي

يقاس مستوى التمركز البنكي من خلال حصة البنوك الثلاثة والخمسة الأولى ضمن مجموع الأصول والقروض والودائع. ويقاس أيضا انطلاقا من مؤشر هرفيندال-هيرشمان.

1.4.1 - تمركز نشاط البنوك على أساس فردي

عرفت مساهمة البنوك الثلاثة الأولى في مجموع الأصول ارتفاعا بمقدار 0,4 نقطة لتصل إلى 65,9% في نهاية سنة 2016؛ بينما بقيت حصة البنوك الخمسة الأولى مستقرة في مستوى 79,8%.

رسم بياني 9: تـمـركـز مجموع الأصول (%)

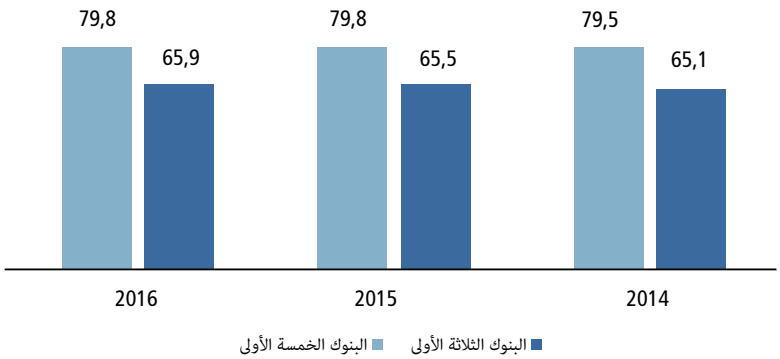

في ما يتعلق بالودائع، ارتفعت حصة البنوك الثلاثة الأولى في مجموع القطاع بمقدار 0,1 نقطة إلى 66,1% وانخفضت حصة البنوك الخمسة الأولى، من سنة لأخرى، بمقدار 0,1 نقطة لتصل إلى 80,8%.

رسم بياني 10: تمركز الودائع (%)

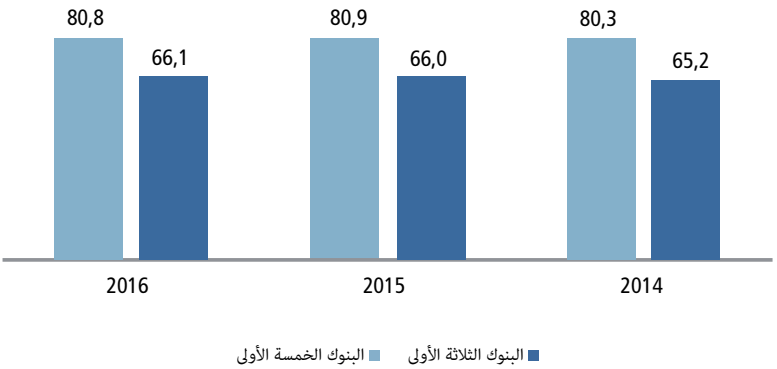

وفيما يخص القروض، لم تعرف حصة البنوك الثلاثة والخمسة الأولى ضمن مجموع القروض الموزعة تغييرا بالمقارنة مع سنة 2015، حيث استقرت في مستوى 64,8% و81,6%.

رسم بياني 11: تمركز القروض (%)

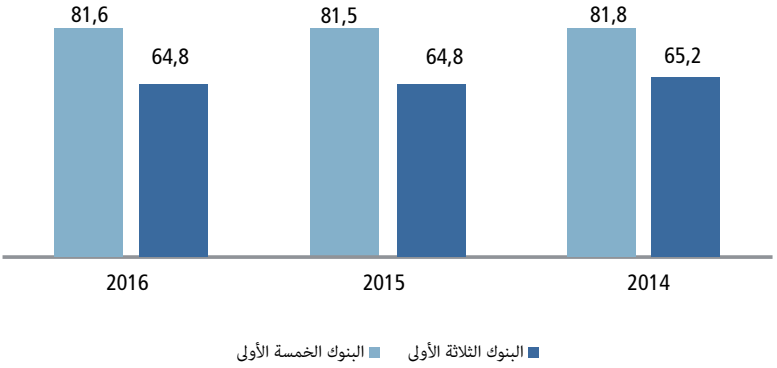

حسب مؤشر هرفيندال- هيرشمان، بقي تمركز مجموع الأصول والودائع والقروض لدى البنوك مستقرا في نفس المستوى الذي كان عليه سنة 2015، مما يعبر عن اعتدال تمركز السوق البنكية.

ويؤكد تحليل التمركز حسب طبيعة المساهمة في الرأسمال ارتفاع حصة البنوك ذات الرأسمال الخاص المملوك في معظمه للمغاربة. وتملك هذه الأخيرة 53,3% من الشبابيك و66,6% من الأصول والودائع و65,2% من القروض.

رسم بياني 12 : التمركز حسب نوع المساهمة - 2016(%)

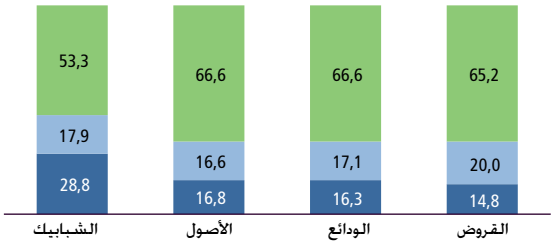

رسم بياني 13 : التمركز حسب نوع المساهمة - 2015(%)

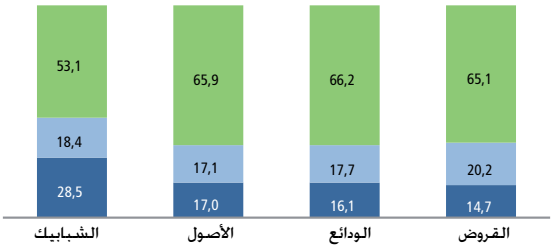

وتملك البنوك التي يسيطر القطاع العمومي على غالبية رأسمالها 28,8% من الشبابيك و 16,8%من الأصول و16,3% من الودائع و 14,8%من القروض. وبخصوص البنوك التي يمتلك الأجانب غالبية رأسمالها، فقد تراجعت حصتها من جديد لتبلغ 17,9% من الشبابيك و16,6% من مجموع الأصول و 17,1% من الودائع و20% من القروض.

2.4.1 - تمركز نشاط شركات التمويل

بقي مستوى تمركز شركات قروض الاستهلاك الثلاث الرئيسية في مجموع الأصول دون تغيير، بحصة 62%. وعكس ذلك، ارتفعت حصة الشركات الخمس الأولى بنقطة واحدة لتصل إلى 83% سنة 2016.

رسم بياني 14: تمركز مجموع أصول شركات قروض الاستهلاك (%)

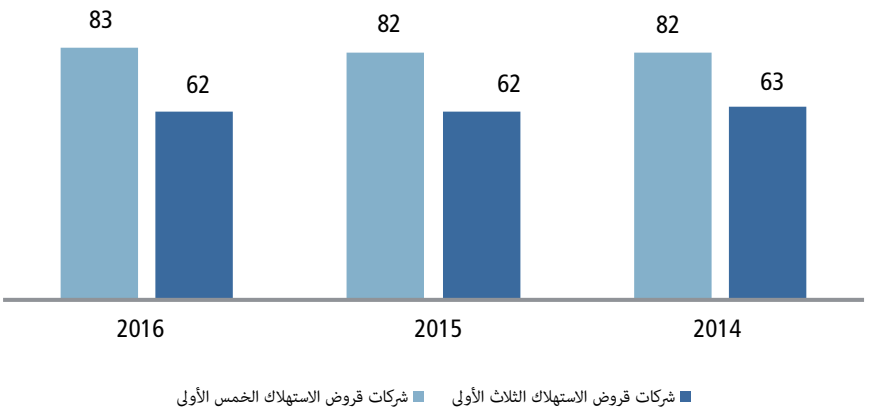

وتستحوذ 10 شركات تابعة لمؤسسات مالية على حوالي 98% من نشاط القطاع.

رسم بياني15: تمركز مجموع أصول شركات القرض الإيجاري(%)

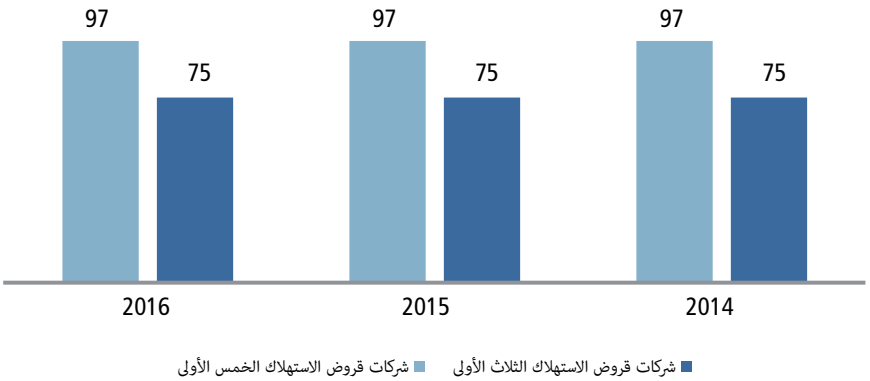

وفيما يتعلق بشركات القرض الإيجاري، بقيت حصة الشركات الثلاث الأولى والخمس الأولى في مجموع الحصيلة مستقرة في مستوى 75% و97%.

3.4.1 - تمركز نشاط البنوك على أساس مجمع

على أساس مجمع، لم يشهد مستوى تمركز نشاط القروض تغيرا مقارنة بسنة 2015، فقد استقرت حصة البنوك الثلاث والخمس الأولى على التوالي في نسبة 65% و81%.

جدول 2: تطور تمركز القروض على أساس مجمع (%)

	قروض التجهيز والخزينة للمقاولات			القروض العقارية			قروض الاستهلاك			مجموع القروض		
	2014	2015	2016	2014	2015	2016	2014	2015	2016	2014	2015	2016
المجموعات الثلاث الأولى	64	63	64	65	65	64	63	63	63	65	65	65
المجموعات الخمس الأولى	83	83	83	81	81	81	81	80	79	82	81	81

يتبين من تحليل التمركز حسب نوع عمليات القرض بأنه، فيما يتعلق بقروض الخزينة والتجهيز، ارتفعت حصة المجموعات البنكية الثلاث الأولى بنقطة واحدة لتصل إلى 64% وبقيت حصة المجموعات البنكية الخمس الأولى مستقرة في مستوى 83%. وفيما يخص القروض العقارية، فقد تراجعت حصة المجموعات البنكية الثلاث الأولى بنقطة واحدة لتبلغ 64%. وفيما يخص قروض الاستهلاك، تراجع وزن المجموعات البنكية الخمس الأولى بنقطة واحدة ليصل إلى 79%، مقابل استقرار في مستوى 63% بالنسبة للمجموعات البنكية الثلاث الأولى.

2 - نشاط البنوك ومردوديتها على أساس فردي

في بيئة تتسم بنمو متواضع للقروض وتقلص هامش الفائدة، سجلت البنوك نتيجة صافية تراكمية متناقصة.

وتتم دراسة المعطيات المتعلقة بنشاط البنوك انطلاقا من نشاطها بالمغرب. أما نشاط المتواجدة منها بالخارج، والذي يقاس عن طريق فروعها ووكالاتها، فهو لا يزال منخفضا.

2 . 1 - سجل النشاط البنكي زيادة معتدلة

2 . 1 . 1 - يرجع تطور استخدامات البنوك إلى ارتفاع محفظة السندات والقروض

بعد ارتفاع وصل إلى 3,8% في سنة 2015، تزايد مجموع الحصيلة التراكمية للبنوك بنسبة 4,7% ليبلغ 1.199 مليار درهم في نهاية دجنبر 2016، ليمثل بذلك 118% من الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقابل 116% سنة 2015. وضمن هذا المجموع، تظل حصة العمليات المنجزة مع غير المقيمين بالعملات الأجنبية محدودة في نسبة2,8% من الاستخدامات.

جدول 3: تطور استخدامات البنوك (نشاط البنوك في المغرب)

(بملايين الدراهم)

	2014	2015	2016	التغير 2015/2016 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	137 446	164774	170 930	3,7
ديون على الزبناء	680 010	695 345	716 444	3,0
محفظة السندات	230 569	223 732	245 522	9,7
بما في ذلك سندات الخزينة	116 826	118 552	118 343	-0,2
قيم مستعقرة	24 455	27 242	31 205	14,5
أصول أخرى	30 822	34 381	34 658	0,8
مجموع الأصول	**1 103 302**	**1 145 474**	**1 198 759**	**4,7**

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

عرفت بنية استخدامات البنوك انخفاضا في حصة الديون على الزبناء بحوالي نقطة واحدة لتصل إلى 59,8%، لصالح محفظة السندات التي انتقلت حصتها من 19,5% إلى 20,5% من سنة إلى أخرى.

رسم بياني16: بنية أصول البنـوك (%)

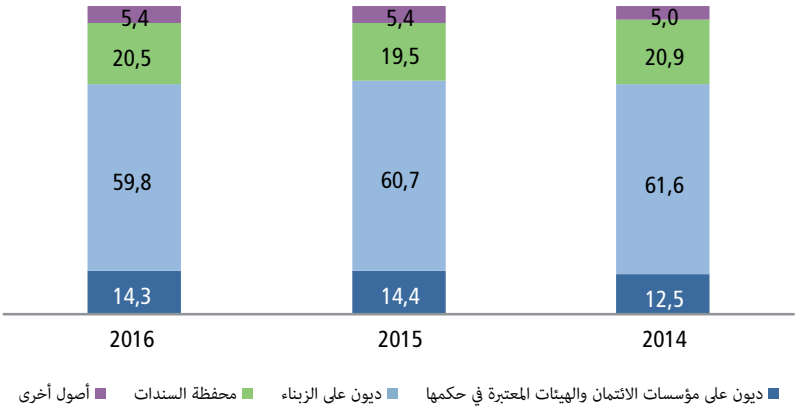

1.1.1.2 - في سياق تحسن وضعية السيولة، تراجعت الديون على البنوك المحلية لصالح الودائع لدى البنك المركزي

بعد ارتفاع بنسبة 19,9% سنة 2015، ازدادت ديون البنوك على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بنسبة 3,7% إلى ما يقارب 171 مليار درهم، من سنة إلى أخرى. ويعكس هذا التباطؤ التأثير المزدوج لارتفاع الودائع لدى البنك المركزي وقروض شركات التمويل وانخفاض الديون على البنوك المحلية والخارجية.

رسم بياني 17: ديون البنوك على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (بملايير الدراهم)

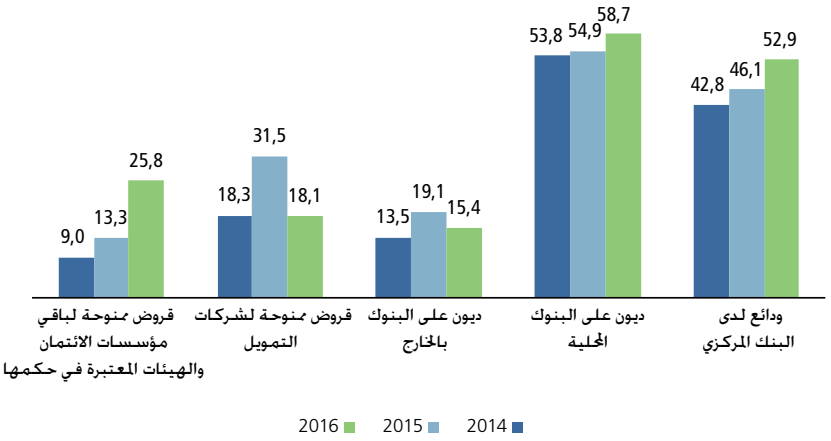

ازدادت ديون مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها المحررة بالدرهم بنسبة 4,1% لتبلغ 127,9 مليار درهم، مقابل 18,3% سنة 2015. وسجلت الديون المحررة بالعملات الأجنبية ارتفاعا بنسبة 2,7% مقابل 24,9% في السنة السابقة، لتصل إلى 43 مليار درهم، فيما بقيت حصتها في المجموع مستقرة في نسبة 25%.

وهكذا، فبعد الارتفاع الذي شهدته سنة 2015 بنسبة 72%، عرفت الديون على البنوك المحلية انخفاضا بنسبة 42% لتصل إلى 18 مليارا، ارتباطا بتنامي أصولها لدى بنك المغرب. ويعكس هذا الانخفاض تراجع قروض الخزينة بنسبة 53% إلى 8 ملايير والقيَم المستلمة للاستحفاظ بنسبة 45% إلى 6 ملايير درهم.

وبعد نمو ودائع البنوك لدى البنك المركزي بنسبة 48% سنة 2015، تضاعفت تقريبا لتبلغ 25,8 مليار درهم، عقب رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 2% إلى 4%.

وزادت شركات التمويل من لجوئها إلى القروض البنكية. وهكذا، سجل المبلغ الجاري لسلفات البنوك الممنوحة لشركات التمويل نموا بنسبة 7,1% إلى 58,7 مليار درهم، مقابل نسبة 2% المسجلة سنة 2015. وجاءت هذه الزيادة في سياق انتعاش نشاط شركات التمويل والظروف المواتية من حيث أسعار الفائدة. وهي تشمل ارتفاعا في قروض الخزينة بنسبة 12,1% إلى 16,7 مليار والقروض المالية بنسبة 5,2% إلى ما يقارب 42 مليار درهم.

وتقلصت الديون على البنوك بالخارج بنسبة 19,5% ووصل مبلغها الجاري إلى 15,4 مليار درهم، مقابل ارتفاع بنسبة 41,6% سنة 2015، وهو الانخفاض الذي يرتبط بضعف مردودية التوظيفات لدى المراسلين الأجانب. كما تنامت الديون على باقي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بنسبة 14,7%لتصل إلى 52,9 مليار درهم وكان أغلبها يخص البنوك الحرة.

2.1.1.2 - شهد نشاط قروض البنوك انتعاشا طفيفا بالمقارنة مع سنة 2015

وصل المبلغ الجاري الإجمالي للقروض إلى 811 مليار درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 3,9%، مقابل 2,5% سنة 2015.

ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، وصل هذا المبلغ الجاري إلى 80% مقابل 79% في السنة السابقة.

رسم بياني 18: تطور القروض التي تمنحها البنـوك (%)

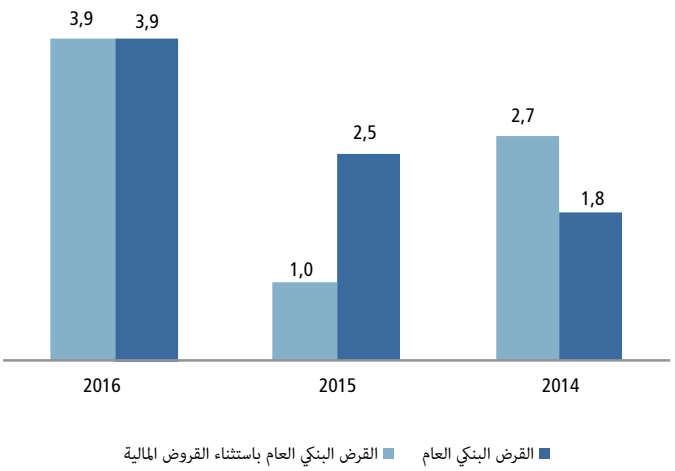

بعد انخفاض القروض المحررة بالعملات الأجنبية بنسبة 33,7% سنة 2015، سجلت نموا بنسبة 8,4% إلى 18,7 مليار درهم، ارتباطا بانتعاش الواردات. ومع ذلك، بقيت حصتها في مجموع القروض محدودة في نسبة 2,6%.

وهمَّ انتعاش القروض البنكية الشركات غير المالية بشكل أساسي. فقد حظيت هذه الأخيرة بمبلغ جار للقروض تزايد بنسبة 3,4%، بعد أن تراجع بنسبة 1,7% سنة 2015، بالتوازي مع الانتعاش الذي لوحظ على مستوى الاستثمار.

وتماشيا مع توجه الطلب الداخلي، ظلت القروض الممنوحة للأسر نشيطة بالرغم من التباطؤ الذي عرفته مقارنة مع مستويات السنوات السابقة. فقد بلغت 262 مليارا، مما يمثل نموا بنسبة 4,1% مقابل 5,6% سنة 2015. ويعكس هذا التطور نموا في قروض السكن بنسبة 4,8% وقروض الاستهلاك[4] بنسبة 1,8%.

وبشكل عام، شهدت القروض الممنوحة للقطاع الخاص (الشركات الخاصة والأسر) تزايدا بنسبة 2,7% إلى 726 مليار درهم، لتمثل 90% من مجموع القروض. وبالموازاة مع ذلك، شهدت القروض الممنوحة للقطاع العمومي (المقاولات والإدارات العمومية)، التي وصل مبلغها الجاري إلى 85 مليارا، ارتفاعا بنسبة 15,1%، مدفوعة بالأساس بالقروض الممنوحة للمقاولات العمومية.

رسم بياني19: القروض البنكية الممنوحة للقطاع العام و القطاع الخاص غير المالي

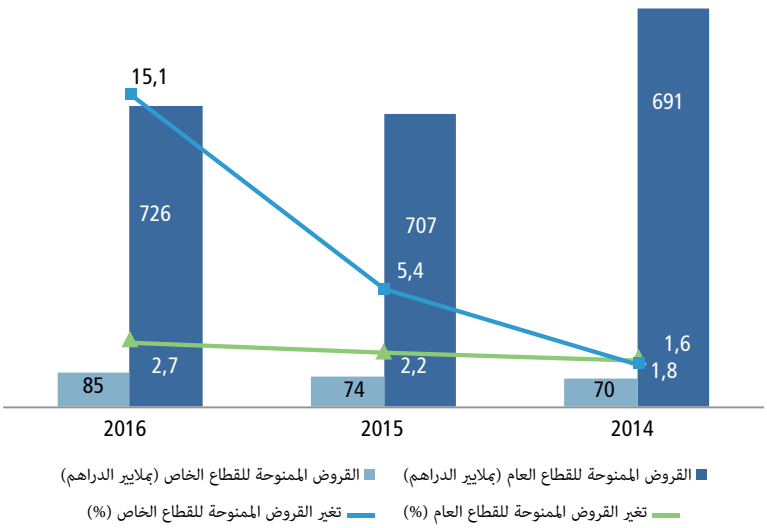

يتضح من توزيع القروض البنكية حسب القطاعات أنها تتسم بتنوع كبير. فقد حظيت الأسر وأنشطة القطاع الثالثي بحصتين بلغتا على التوالي 32% و34%، يليهما القطاع الثانوي، بما يقارب 30%، والقطاع الفلاحي الذي يمثل حوالي 4% من القروض البنكية.

4 بما فيها الحسابات المكشوفة

رسم بياني 20: التوزيع القطاعي للقروض بواسطة الدفع من الصندوق و الممنوحة من البنوك (%)

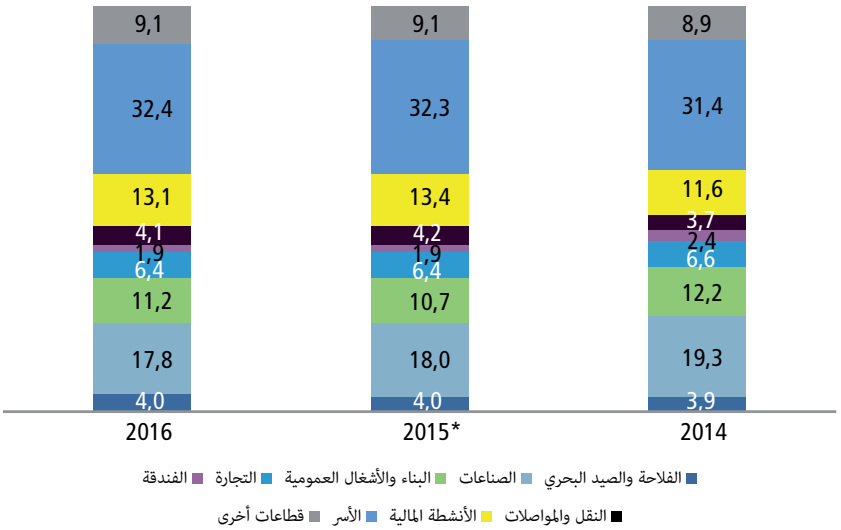

وسجل المبلغ الجاري للقروض الممنوحة للقطاع الأولي ارتفاعا بنسبة 4,6% ليصل إلى 32,7 مليار درهم. واستقرت حصتها في المجموع في نسبة 4%.

أما القروض الممنوحة لقطاع التجارة، فقد بلغ مجموعها 51,8 مليار، مسجلة بذلك انتعاشا بنسبة 3,3% في سنة 2016 مقابل الانخفاض الذي عرفته سنة 2015 بنسبة 0,7%، أي ما يمثل حصة 6,4% من مجموع القروض.

وفي ما يخص قطاع الصناعات، فقد وصل المبلغ الجاري للقروض التي استفاد منها إلى 144,3 مليار درهم، في انتعاش بلغت نسبته 2,8% بعد انخفاض بنسبة 4,7% سنة من قبل.

ويعكس هذا التطور ارتفاعا بنسبة 1,5% في القروض الممنوحة للشركات التي تعمل في إنتاج وتوزيع الماء والطاقة وبنسبة 3,5% في القروض الممنوحة للصناعات التحويلية.

وبعد انخفاض بنسبة 9,6% في السنة السابقة، شهدت القروض الممنوحة لقطاع البناء والأشغال العمومية انتعاشا بلغ 8,6% ليصل مبلغها الجاري إلى 91 مليارا، واكتسبت حصتها 0,5 نقطة لتصل إلى 11,2%. وضمن هذا المجموع، استمرت التمويلات المخصصة للإنعاش العقاري من جهتها في الانخفاض، مسجلة تراجعا بنسبة 4,8% إلى 63,3 مليار درهم.

ويتضح من خلال الاستقصاء الذي قام به بنك المغرب[5] أن تمويل السكن الثانوي والسياحي عرف تراجعا بنسبة 46,5% في سنة 2016، بعد انخفاض بنسبة 18% سنة من قبل. وفي ما يتعلق بالقطاع الاقتصادي، فقد توقف منحاه التصاعدي حيث سجل تراجعا بنسبة 16,6% مقابل ارتفاع بنسبة 24% سنة من قبل. ومن ناحية أخرى، استعاد قطاع السكن المتوسط المستوى ارتفاعه هذه السنة، مسجلا تزايدا بنسبة 11% بعد تراجع بنسبة 9% سنة من قبل.

5 على أساس أجوبة عينة متكونة من عشرة بنوك

وشهدت القروض المخصصة لقطاع السياحة ارتفاعا بنسبة 4,5% ليصل مبلغها الجاري إلى 16 مليارا، لتشكل بذلك حصة من القروض بلغت 2%. ومن جهة أخرى، تزايد المبلغ الجاري للقروض المقدمة لقطاع النقل والاتصالات بنسبة 0,7% ووصلت حصته ضمن المجموع إلى 4,1%.

رسم بياني 21: بنية القروض بواسطة الدفع من الصندوق التي تمنحها البنوك حسب أجلها (%)

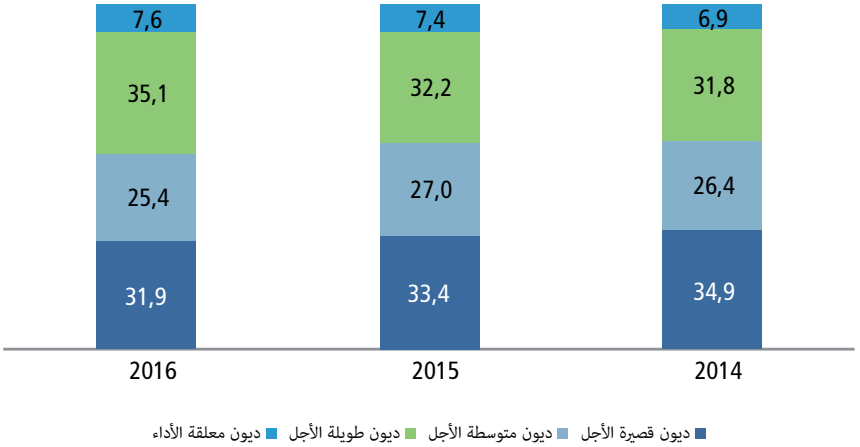

وارتباطا بالنمو الذي عرفته قروض التجهيز، تزايدت القروض المتوسطة والطويلة الأجل بمقدار 6% لتصل إلى حوالي 490 مليارا. كما تنامت حصتها ضمن المجموع بمقدار 1,3 نقطة إلى 60,5%. وعلى عكس ذلك، ترافق التراجع الذي عرفته قروض الخزينة بانخفاض في القروض القصيرة الأجل بنسبة 0,5% لتصل إلى 258,9 مليار. وبذلك تراجعت حصتها ضمن مجموع القروض بمقدار 1,5 نقطة إلى 31,9% ما بين سنتي 2015 و2016.

3.1.1.2 - تعززت محفظة السندات، ارتباطا بتزايد سندات الملكية الموجودة في حوزة البنوك على شكل حصص لدى مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

تزايد المبلغ الجاري لمحفظة سندات البنوك بمقدار9,6% ليصل إلى 247 مليار درهم، مما يمثل 20,5% من الحصيلة.

جدول 4: تطور محفظة سندات البنوك

(المبلغ الإجمالي بملايين الدراهم)

	2014	2015	2016	التغير 2015/2016 (%)
سندات التداول	98 974	105 793	132 623	25,4
سندات التوظيف	55 211	46 252	47 620	3,0
سندات الاستثمار	41 320	36 300	27 337	-24,7
سندات المساهمة والاستخدامات المماثلة	34 376	37 112	39 418	6,2
مجموع محفظة السندات	**229 881**	**225 457**	**246 997**	**9,6**

بعد تزايد بنسبة 6,9% في السنة السابقة، ارتفعت محفظة سندات التداول بنسبة 25,4% إلى 132,6 مليار درهم، ارتباطا بالتوجه الجديد لاستراتيجيات التوظيف التي اعتمدتها بعض البنوك. ويعكس هذا التطور نموا كبيرا في سندات الملكية بنسبة 40% إلى 63 مليارا، خصوصا على شكل حصص في مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، وارتفاعا في سندات الخزينة بنسبة 10% إلى 64 مليار درهم.

وتم تعزيز محفظة التداول من أجل ضمان تدبير نشيط للسندات المملوكة، وذلك على حساب محفظة الاستثمار التي انخفضت بنسبة 24,7% إلى 27,3 مليار درهم، بعد تراجع بنسبة 12,1% سنة 2015. وتشكل سندات الخزينة نسبة تقارب 95% من هذه المحفظة.

ومن جهة أخرى، تزايدت محفظة التوظيف بنسبة 3% إلى 47,6 مليار درهم، بعد انخفاض بنسبة 16,2% سنة 2015. ويشمل هذا النمو ارتفاعا في محفظة سندات الخزينة بنسبة4,9% إلى 28 مليارا وباقي سندات الدين بنسبة 16,2% إلى 9,5 مليار، في حين انخفضت سندات الملكية بنسبة 11,2% إلى 10 ملايير درهم.

وفيما يتعلق بمحفظة المساهمة، فقد عرفت نموا بنسبة 6,2% إلى 39,4 مليار، ويوجد أكثر من ثلاثة أرباعها في المقاولات التابعة. ويعكس هذا التطور تزايد المساهمات في الشركات الخاصة بنسبة 13,7% إلى 14,9 مليار، خصوصا في صناديق الاستثمار.

وتبعا للعمليات المنجزة على الرأسمال خلال هذه السنة، ارتفعت المساهمات في مؤسسات الائتمان الموجودة بالخارج بنسبة 4,3% إلى 16,3 مليار، لتمثل 44% من المحفظة الإجمالية للمساهمات و15% من الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك.

رسم بياني 22: توزيع محفظة مساهمات البنوك حسب نوعية الطرف المقابل (%)

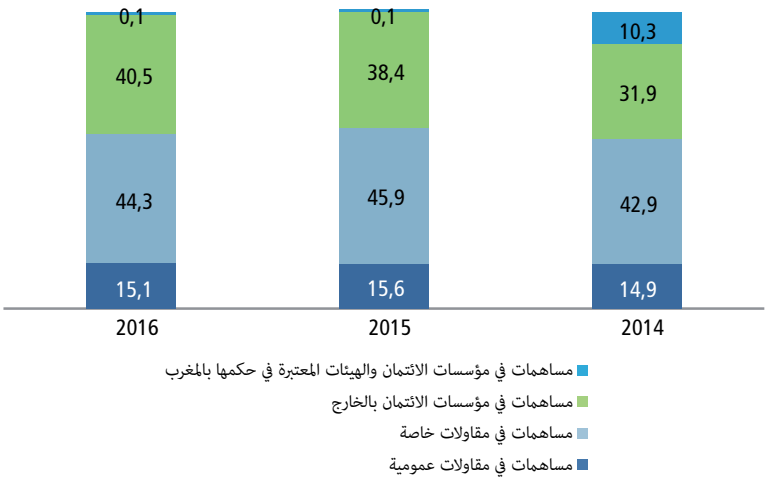

وحسب الطبيعة القانونية، بلغت سندات الخزينة 118 مليار درهم حيث سجلت شبه استقرار مقارنة بسنة 2015، وارتبط ذلك بانخفاض اقتراضات الخزينة خلال سنة 2016. ومثلت حوالي 48% من محفظة السندات و 9,8%من استخدامات البنوك مقابل 52% و10,3%، على التوالي، في السنة السابقة.

رسم بياني 23: تطور محفظة سندات البنوك حسب طبيعتها القانونية (بملايير الدرهم)

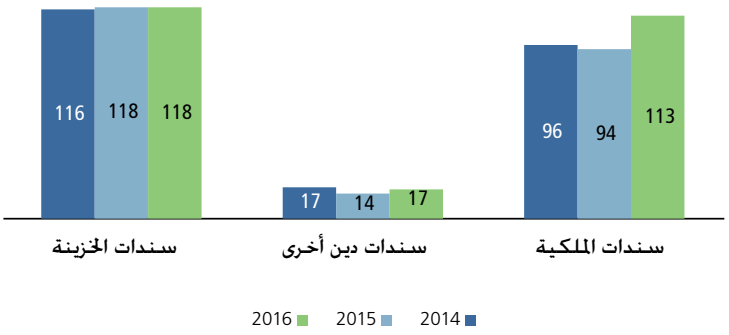

وعرفت محفظة باقي سندات الدين، التي تتألف من سندات الاقتراض بنسبة 53%، تزايدا بنسبة 19,7%، بعد انخفاض بنسبة 20,3% خلال سنة 2015.

أما سندات الملكية المملوكة للبنوك، بجميع أنواعها، فقد ارتفعت بنسبة 20,4% بعد تقلصها بنسبة 3% سنة 2015، مما يعكس توجها أكبر للبنوك نحو التوظيف في حصص مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. ووصلت حصتها ضمن المحفظة الإجمالية إلى 46%.

وتقلص المبلغ الجاري للمؤن الخاصة بانخفاض قيمة محفظة السندات، المخصص أساسا لتغطية سندات المساهمة والاستخدامات المماثلة، بنسبة 7,5% ليصل إلى 2,4 مليار درهم، بعد أن تحسنت الوضعية المالية لأحد الفروع البنكية.

2.1.2 - تباطأت الودائع المحصلة من قبل البنوك لدى الزبناء مقارنة مع السنتين السابقتين

جدول 5: تطور موارد البنوك (النشاط بالمغرب)

(بملايين الدراهم)

	2014	2015	2016	التغير 2015/2016 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	108 418	102 843	93 687	-8,9
ودائع الزبناء	769 770	819 212	854 081	4,3
ديون سندية	87 963	79 971	87 034	8,8
- سندات الدين المصدرة	63 374	49 721	52 645	5,9
- ديون ثانوية	24 589	30 250	34 389	13,7
أموال ذاتية	97 801	104 280	108 792	4,3
النتيجة الصافية	10 011	9 362	12 258	30,9
خصوم أخرى	29 339	29 806	42 907	44,0
مجموع الخصوم	**1 103 302**	**1 145 474**	**1 198 759**	**4,7**

وفي سياق اختفاء الضغوط على السيولة البنكية، تراجعت الديون تجاه مؤسسات الائتمان بحوالي 9%، مما يعكس تقلص اللجوء إلى تمويل البنك المركزي. وعرفت الديون السندية انتعاشا خلال سنة 2016 بنسبة 8,8% بالنظر إلى الظروف المواتية من حيث سعر الفائدة. وهكذا انخفضت حصة الديون تجاه مؤسسات الائتمان بمقدار 1,1 نقطة لتصل إلى 7,8%. وتقلصت حصة الودائع المحصلة بمقدار 0,3 نقطة إلى 71,2% لصالح الديون السندية التي تعززت حصتها ضمن الموارد لتبلغ 7,3%. وفي ما يخص الأموال الذاتية، فقد بقيت حصتها مستقرة في 9,1%.

ولا تزال الموارد الموفرة من طرف غير المقيمين والمحررة بالعملات الأجنبية تمثل أقل من 3% من مجموع الموارد البنكية.

رسم بياني 24: بنية خصوم البنوك (%)

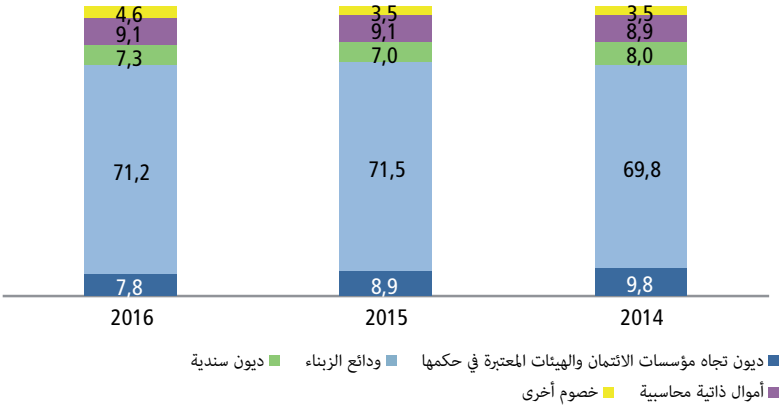

1.2.1.2 - انخفضت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها من جديد، ارتباطا بتراجع إعادة التمويل لدى البنك المركزي

سجلت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها انخفاضا بنسبة 8,9%، لتصل إلى 93,7 مليار درهم، بعد أن تراجعت بنسبة 5,1% في السنة السابقة. ويرتبط هذا التدني أساسا بتراجع لجوء البنوك إلى تسبيقات البنك المركزي وإلى الاقتراضات من السوق القائمة بين البنوك. وضمن هذا المجموع، تقلصت الديون المحررة بالدرهم، والتي وصل مبلغها الجاري إلى 45,7 مليار، بنسبة 25,7%، في حين ارتفعت الديون المحررة بالعملات الأجنبية، والتي تمثل حوالي 51% من مجموع الديون، بحوالي 16,1%، ارتباطا بتزايد عمليات إعادة التمويل بالعملات الأجنبية.

رسم بياني **25:** توزيع ديون البنوك تجاه مؤسسات الائتمان و الهيئات المعتبرة في حكمها حسب فئة الطرف المقابل (%)

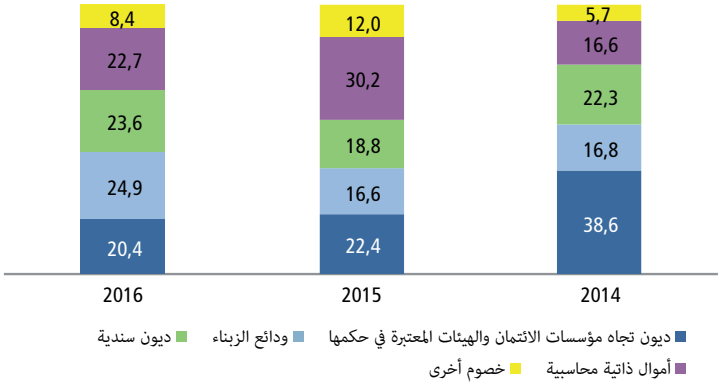

وواصلت الاقتراضات لدى البنك المركزي تدنيها سنة 2016، ولكن بوتيرة أبطأ. فبعد تراجع بنسبة 45% سنة 2015، تقلصت من جديد بنسبة 17% لتصل إلى 19,1 مليار درهم، لتنتقل بذلك حصتها ضمن الموارد البنكية من 2% إلى 1,6%. ويتألف هذا المبلغ الجاري من تسبيقات لمدة سبعة أيام في حدود 11 مليار درهم مقابل 7 ملايير سنة 2015، ومن القروض المضمونة الممنوحة في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بمبلغ 4,1 مليار مقابل 13,5 مليار درهم سنة من قبل. ويتكون الباقي من تسبيقات لمدة 24 ساعة.

وعرفت الديون بين البنوك انكماشا بنسبة31,5% إلى 21,3 مليار درهم، تحت تأثير انخفاض اقتراضات الخزينة بنسبة 53,4% والقيم المقدمة للاستحفاظ بنسبة 10%، لصالح السلفات المالية التي شهدت ارتفاعا بنسبة 21%. وتزايدت الاقتراضات لدى مؤسسات الائتمان بالخارج بنسبة 36,2% لتبلغ 23,3 مليار درهم، ارتباطا كذلك بارتفاع التمويلات بالعملات الأجنبية.

2.2.1.2 - ارتفعت ودائع الزبناء بوتيرة أدنى مقارنة مع سنة 2015

في نهاية سنة 2016، بلغت الودائع المحصلة لدى الزبناء 854 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 4,3%، مقابل 6,4% في السنة السابقة. ونتيجة لذلك، بلغ متوسط معامل الاستخدام، الذي يمثل نسبة القروض إلى الودائع، 95%، أي نفس المستوى الذي كان عليه سنة 2015.

ووصلت الودائع المحررة بالدرهم إلى 834 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 4,1% مقابل 6,2% سنة 2015. كما تزايدت الودائع المحررة بالعملات الأجنبية، والتي انحصرت حصتها في 2,3%، بنسبة 10%، بعد أن ارتفعت بنسبة 17,9% في السنة السابقة.

وحسب العناصر، تزايدت الودائع تحت الطلب بوتيرة قوية بلغت 7,9% لتصل إلى 511 مليارا. وارتفعت الودائع الموجودة في حسابات الادخار، التي وصل مبلغها الجاري إلى 145,6 مليار، بنسبة 5,7% مقابل 6,1%. وانكمشت الودائع لأجَل بنسبة 5,9% لتبلغ 172 مليارا بعد ارتفاع بنسبة 7,1% سنة 2015. ويأتي هذا الانخفاض، المسجل على مستوى الودائع لأجل الخاصة

بالمقاولات والخواص المقيمين، في سياق انخفاض أسعار الفائدة المطبقة على أدوات التوظيف هذه.

وبناء على ذلك، تراجعت حصة الودائع لأجل من 22,3% إلى 20,1% لصالح حصة الودائع تحت الطلب التي تعززت بنقطتين لتصل إلى 59,8%. وتزايدت حصة حسابات الادخار من 16,8% إلى 17% من سنة إلى أخرى.

رسم بياني 26: تطور حصص مختلف فئات الودائع لدى البنوك (%)

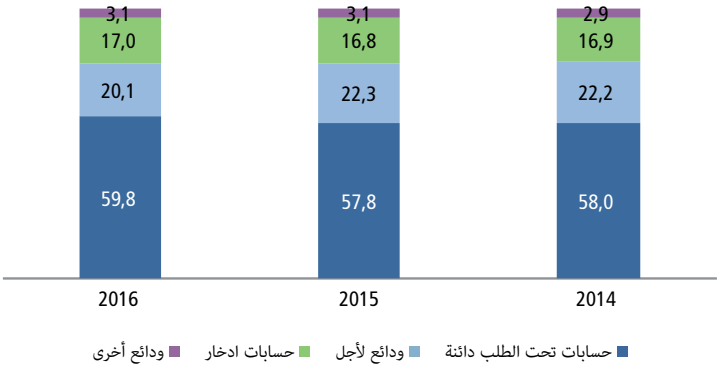

ولا تزال بنية ودائع الزبناء تتشكل أساسا من ودائع الأفراد الخواص وودائع باقي الوحدات غير المالية. وسجلت ودائع الأفراد الخواص المقيمين، بحصة تمثل 50% من المجموع، تزايدا بنسبة 5,7% لتصل إلى 425 مليار درهم، أي نفس المستوى الذي كانت عليه سنة 2015. ويعكس هذا التطور ارتفاعا في الودائع تحت الطلب بنسبة 9,9% والودائع الموجودة في حسابات الادخار بنسبة 6,2%، فيما انخفضت الودائع لأجل بنسبة 9,4%.

وسجلت ودائع المغاربة المقيمين بالخارج، التي تمثل 20,3% من المجموع، تزايدا بنسبة 5,5% إلى 172,7 مليار درهم، بعد 5,7% سنة من قبل. وضمن هذا المجموع، ارتفعت الودائع تحت الطلب بنسبة 7,4% مقابل 2,3% بالنسبة للودائع لأجَل و 5,5%بالنسبة لحسابات الادخار.

رسم بياني 27: بنية الودائع حسب فئات الفاعلين الاقتصاديين (%)

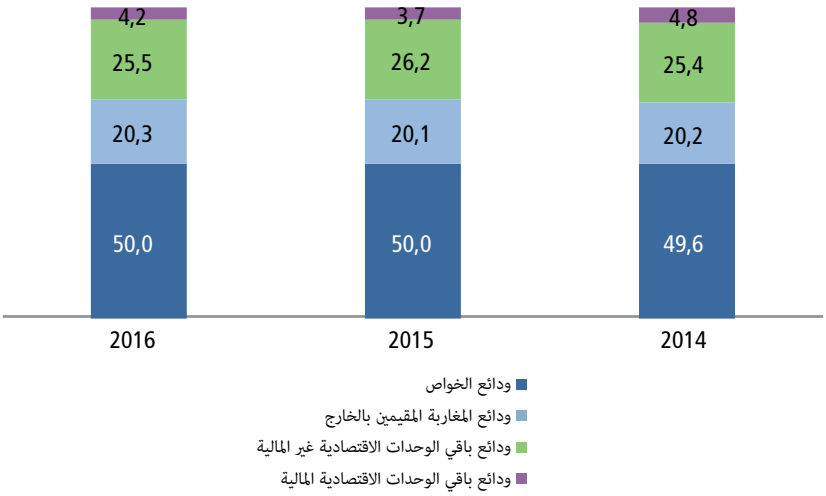

وعرفت ودائع باقي الوحدات غير المالية64 انخفاضا بنسبة 0,7% لتصل إلى 217 مليارا، وهي بذلك تعكس ارتفاعا في الودائع تحت الطلب بنسبة 4,3% وانخفاضا في الودائع لأجل بنسبة 18,6%.

وفي ما يتعلق بودائع الوحدات المالية، التي تتكون أساسا من مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وشركات التأمين، والمتميزة بتقلبها، فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 22,7% لتصل إلى 37 مليار درهم، بعد انخفاض بنسبة 19,9% في السنة السابقة. وعلى أساس فردي، عرفت ودائع مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، المكونة في حدود 71% من الودائع لأجَل، نموا بنسبة 30,3% إلى 18 مليار درهم، مقابل انخفاض بنسبة 24,3% سنة 2015.

ومن جهة أخرى، بلغت ودائع شركات التأمين 4 ملايير درهم في المجموع، إذ شهدت تراجعا بنسبة 17,7% بعد أن ارتفعت بنسبة 8% سنة 2015. وشمل هذا التدني بالخصوص الودائع لأجل (29-%) التي تمثل 43% من المجموع.

3.2.1.2 - تزايد لجوء البنوك إلى إعادة التمويل في أسواق الدين بالنظر إلى أسعار الفائدة الملائمة

في سياق تطبيق أسعار فائدة ملائمة، سجل المبلغ الجاري الإجمالي للديون على السندات التي أصدرتها البنوك، والمتكونة من سندات الدين وديون ثانوية، ارتفاعا بنسبة 8,8% إلى 87 مليارا، بعد انخفاض بنسبة 9,1% سنة 2015.

رسم بياني**28**: تطور الديون السندية التي تصدرها البنوك (بملايير الدراهم)

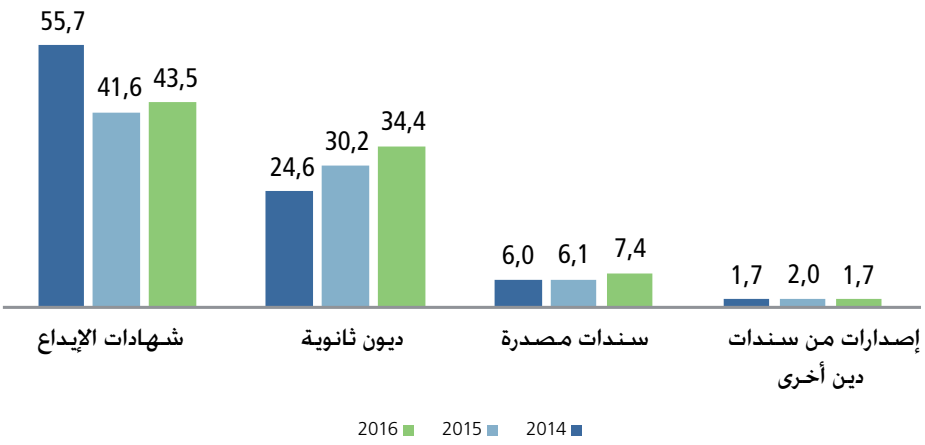

وضمن هذا المجموع، عرف المبلغ الجاري لسندات الدين تزايدا بنسبة 5,9% ليصل إلى 53 مليارا مما يعكس ارتفاعا في إصدارات شهادات الإيداع بنسبة 4,7% وسندات الاقتراض بنسبة 21,1%.

وفي ما يتعلق بالديون الثانوية، فقد شهدت ارتفاعا بنسبة13,7% لتصل إلى 34,4 مليار، مما مكن البنوك من تعزيز أموالها الذاتية الاحترازية مع تمديد آجال استحقاق مواردها.

6 تتألف باقي الوحدات غير المالية من المقاولات الخاصة ومقاولات القطاع العام.

رسم بياني 29: المبلغ الجاري لشهادات الإيداع التي تصدرها البنوم موزعة حسب نوع المكتتبين (%)

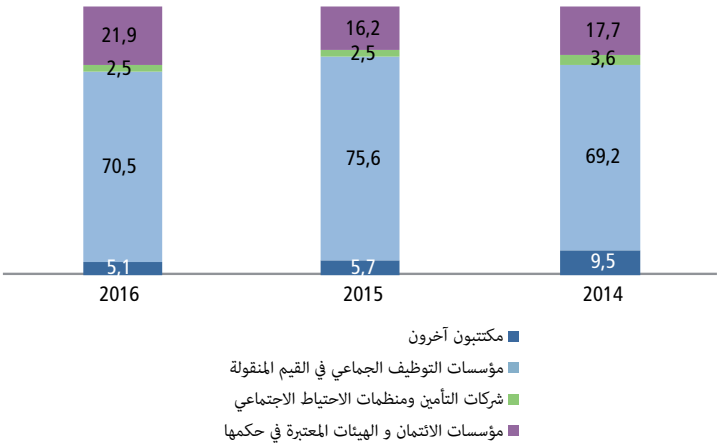

ويوجد أكثر من 70% من شهادات الإيداع الصادرة في حوزة مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، بينما تملك مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها 22% منها وتملك شركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي 2,5% منها، علما بأن حصة كبيرة من توظيفات هذه الأخيرة تتم عن طريق مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

4.2.1.2 - تعززت أموال البنوك الذاتية خاصة بفضل ترحيل حصة من نتائجها

راكمت البنوك بنهاية سنة 2016 أكثر من 108,8 مليار برسم الأموال الذاتية، مسجلة بالتالي ارتفاعا بنسبة 4,3%مقابل 6,6% سنة من قبل، وتأتّى معظم هذا المبلغ من النتائج الموضوعة ضمن الاحتياطيات. ويمثل هذا المبلغ نسبة 9% من مجموع الأصول، وهو تقريبا نفس المستوى المسجل خلال سنة 2015.

رسم بياني 30: تطور الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك

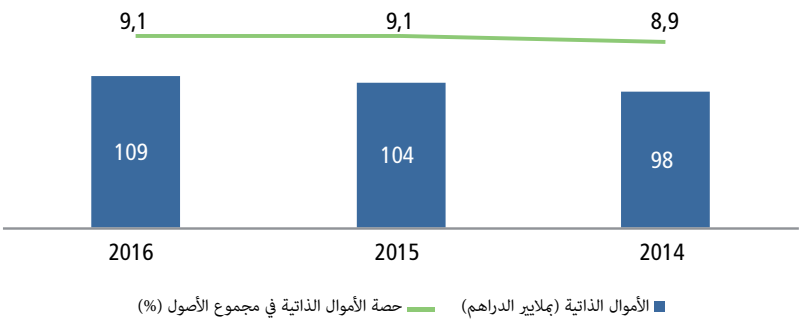

3.1.2 - عرفت سنة 2016 ارتفاعا في تعهدات البنوك بالتمويل وبالضمان

تتألف تعهدات البنوك خارج الحصيلة أساسا من التعهدات بالضمان وبالتمويل الممنوحة أو المستلمة، إضافة إلى التعهدات على عمليات الصرف وعلى المنتجات المشتقة.

وارتفعت التعهدات الممنوحة من البنوك بنسبة 16,7% لتصل إلى 236 مليار درهم، نظرا لارتفاع التعهدات بالضمان بنسبة 12,8% لتصل إلى 136,2 مليار وتعهدات التمويل، خاصة التي تكون على شكل فتح ديون مؤكدة، بنسبة 22,6% إلى 99,8 مليار درهم.

وعرفت التعهدات لفائدة الزبناء، والتي تمثل 79% من مجموع التعهدات الممنوحة، تزايدا بنسبة 15,6% إلى 185,7 مليار. وبالموازاة مع ذلك، شهدت التعهدات الممنوحة لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، والتي تتألف بنسبة 94% من تعهدات بالضمان، ارتفاعا بنسبة 21% إلى 50,3 مليار درهم.

ومن جهة أخرى، تزايدت التعهدات المستلمة بنسبة 23,5% إلى 78,3 مليار درهم. وضمن هذا المجموع، ارتفعت التعهدات المستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، التي وصلت إلى 68,7 مليار، بنسبة 25%. وهي تتألف من تعهدات بالضمان تغطي على الخصوص المخاطر التي تتجاوز المتطلبات التنظيمية، بمبلغ 63,4 مليار وتعهدات بالتمويل بمبلغ جار يصل إلى 5,3 مليار درهم.

وفيما يتعلق بالتعهدات بالعملات الأجنبية، فقد ارتفعت عمليات الصرف بالناجز بنسبة 83% إلى 21 مليار درهم. ولوحظ نفس التوجه أيضا على مستوى عمليات الصرف الآجلة التي ارتفعت بنسبة 13% لتصل إلى 89 مليارا، ارتباطا بتزايد اللجوء إلى أدوات التغطية من مخاطر الصرف.

أما التعهدات الخاصة بالمنتجات المشتقة، والمتعلقة بعمليات التغطية أو العمليات المنجزة لحساب الزبناء، فقد عرفت انخفاضا بنسبة 19,3 ليصل مبلغها الجاري الافتراضي إلى حوالي 52 مليارا. ويشمل هذا النمو تزايدا في التعهدات الخاصة بأدوات سعر الصرف بنسبة 25,4% إلى 28 مليارا وكذا التعهدات الخاصة بأدوات سعر الفائدة بنسبة 27,2% إلى 14,6 مليار. غير أن هذه التطورات عوضها انخفاض بنسبة 70% في التعهدات الخاصة بباقي الأدوات إلى 9 ملايير درهم، على إثر التراجع المسجل في عمليات بيع السندات لأجل لحساب الزبناء.

2.2 - ارتفعت النتيجة الصافية التراكمية للبنوك بفضل تحسن نتيجة أنشطة السوق والمنتجات الاستثنائية

أنهت البنوك السنة المالية 2016 على وقع ارتفاع في النتيجة الصافية التراكمية، التي ساهمت فيها عملية هامة غير متكررة، في سياق الزيادة المحدودة للائتمان وانخفاض هوامش الربح لدى البنوك. وباستثناء هذه العملية، تكون هذه النتيجة قد تراجعت.

وستتم دراسة عناصر مردودية البنوك على أساس الأرقام المراجعة الخاصة بتأثير هذه العملية.

وتمت دراسة تطور مردودية البنوك، أدناه، من خلال الأرصدة الأساسية الوسيطة للتدبير المحسوبة على أساس أنشطتها في المغرب.

رسم بياني **31:** تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك (بملايير الدراهم)

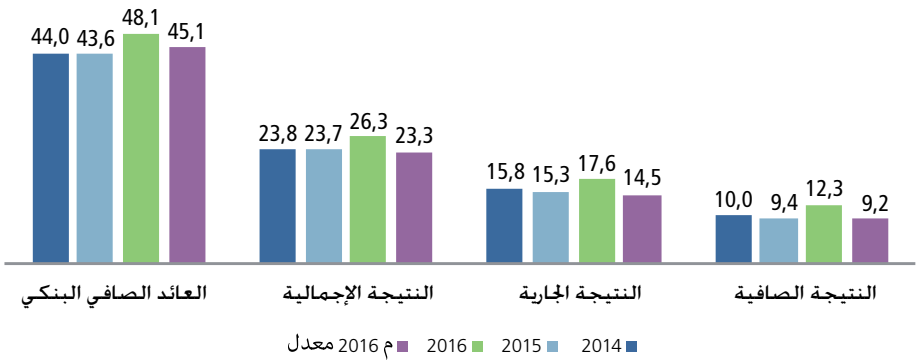

1.2.2 - رغم انخفاض هامش الفائدة، انتعش العائد الصافي البنكي بفضل حسن أداء عمليات السوق وزيادة الهامش على العمولات

بلغ العائد الصافي البنكي 45 مليار درهم، بزيادة بنسبة 3,4% جاءت بعد تراجع بنسبة 1,1% سنة 2015. وكان هذا الانتعاش ثمرة لحسن أداء أنشطة السوق وارتفاع هامش العمولات؛ أما هامش الفائدة، فقد انخفض من جهته.

رسم بياني**32:** بنية العائد الصافي البنكي (%)

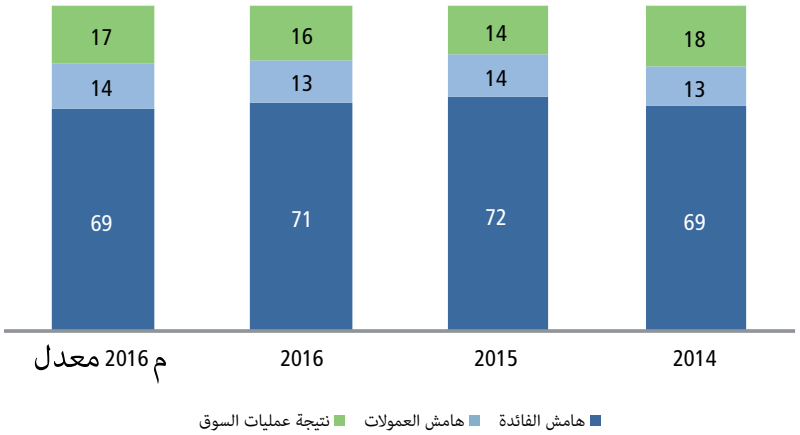

وبفعل انخفاض أسعار الفائدة على القروض التي طبقتها البنوك سنة 2016، انخفض هامش الفائدة الذي سجلته هذه الأخيرة بنسبة 2,2% إلى 29,7 مليار درهم، بعد ارتفاع بنسبة 3,2% في سنة 2015. وتراجعت حصته ضمن العائد الصافي البنكي بمقدار 3 نقط إلى 69%.

وفي ما يخص العمليات مع الزبناء، فقد بلغ العائد الصافي للفوائد 27,8 مليار درهم، منخفضا بنسبة 3,5%، تحت تأثير تراجع الفوائد المستلمة على القروض بنسبة 3,3% لتبلغ 37,8 مليار، في سياق انخفاض أسعار الفائدة والارتفاع المحدود للقروض. وتراجعت الفوائد الممنوحة على الودائع بنسبة 2,8% لتصل إلى 10 ملايير درهم

ومن جهة أخرى، شهد العائد الصافي للفوائد على العمليات المنجزة مع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ارتفاعا بنسبة 25% إلى 1,9 مليار درهم سنة 2016، لاسيما نتيجة تراجع الفوائد المؤداة على الاقتراضات بنسبة 23,8%، ارتباطا بانخفاض سعر الفائدة الرئيسي.

أما عائد الفوائد الصافي على سندات الدين، فقد انخفض بنسبة 62% إلى 23 مليون درهم. ويعزى هذا التراجع إلى تقلص الفوائد المحصلة على السندات المملوكة بنسبة 14% إلى 3,1 مليار والفوائد المؤداة على سندات الدين الصادرة بنسبة 13,6% إلى 3 ملايير درهم، ارتباطا بانخفاض أسعار الفائدة المطبقة على هذه السندات.

وتزايد هامش العمولات، الذي وصل إجمالي مبلغه إلى 6,3 مليار، بنسبة 6% مقابل 6,4% سنة من قبل، مما يعكس ارتفاع العمولات المحصلة بنسبة 8,6% والعمولات المدفوعة بنسبة 40,7%.

وارتفعت العمولات المحصلة على تقديم الخدمات بنسبة 7,9% مقابل4,9% في السنة السابقة لتصل إلى 6,6 مليار. وضمن هذا المجموع، عرفت العمولات المحصلة على تسيير الحسابات وعلى وسائل الأداء، التي تمثل أكثر من 50% من المجموع، تزايدا بنسبة 7,8% إلى 1,4 مليار وبنسبة 5,8% إلى 2,3 مليار على التوالي؛ وهذا بالنظر إلى الزيادة التي عرفها عدد الحسابات المفتوحة وبطاقات الأداء المستعملة. وشهدت العمولات المحصلة على بيع منتجات التأمين ارتفاعا بنسبة 22,7% لتصل إلى 253 مليون بفضل حركية نشاط التأمين البنكي. كما عرفت العمولات المحصلة على السندات الخاضعة للتدبير والمودعة نموا بنسبة 5,4% لتصل إلى 384 مليون. أما العمولات المحصلة على تقديم خدمات القروض، فقد ارتفعت بنسبة 12,4% إلى 512 مليون فيما تزايدت العمولات المحصلة على أنشطة المشورة والمساعدة بنسبة 37,1% لتصل إلى 84 مليون درهم.

وشهدت نتائج أنشطة السوق، التي دعمها السياق الذي اتسم بانخفاض أسعار الفائدة على سندات الاقتراض، ارتفاعا بنسبة 25,4% إلى 7,9 مليار درهم سنة 2016. ويعزى هذا النمو بالأساس إلى تنامي نتيجة العمليات على سندات المعاملات بنسبة 60% إلى 4,4 مليار درهم، مقابل تقلص بنسبة 58% في السنة السابقة. وتتألف معظم هذه النتائج من مكاسب غير محققة ناتجة عن تقييم المحافظ المعنية وفق أسعار السوق. وبفضل الأرباح المحققة من البيع، ارتفعت نتيجة العمليات على سندات التوظيف بنسبة 49,5% إلى 1,7 مليار درهم، مقابل 67,2%.

ومن جهة أخرى، تراجعت النتائج على عمليات الصرف بنسبة 11,2% إلى 1,8 مليار درهم في حين انخفضت النتائج التي سجلتها العمليات على المنتجات المشتقة بنسبة 96% إلى 16 مليونا، ارتباطا بانخفاض عمليات بيع سندات الزبناء.

2.2.2 - انخفضت النتيجة الإجمالية للاستغلال سنة 2016

ارتفعت التكاليف العامة للاستغلال لدى البنوك بنسبة 3,9% إلى 22,2 مليار درهم، مقابل 5,4% سنة 2015، مما أسفر عن تحسن في متوسط معامل الاستغلال بمقدار 3 نقط إلى 46,2%. وبعد التعديل، بلغ هذا المعامل 49,3%، في ارتفاع بمقدار 0,2 نقطة أساس بالمقارنة مع سنة 2015.

وحسب الفئة، ارتفعت تكاليف المستخدمين، التي تمثل 48% من التكاليف العامة للاستغلال، بنسبة 4,1% إلى 10,6 ملايير درهم مقابل 4,9% سنة 2015، ارتباطا بالنمو المحدود في عدد المستخدمين (1+%) وفي الشبكة (2+%). وتنامت التكاليف الخارجية75، التي تمثل 39% من المجموع، بنسبة 5% إلى 8,7 مليار درهم، مقابل 5,6% سنة 2015. ومن جهتها، ارتفعت مخصصات الاستخمادات ومؤن الأصول الثابتة غير المجسدة والمجسدة بنسبة5,5% إلى 2,2 مليار درهم.

رسم بياني 33: تطور النتيجة الإجمالية للاستغلال و متوسط معامل الاستغلال الخاص بالبنوك

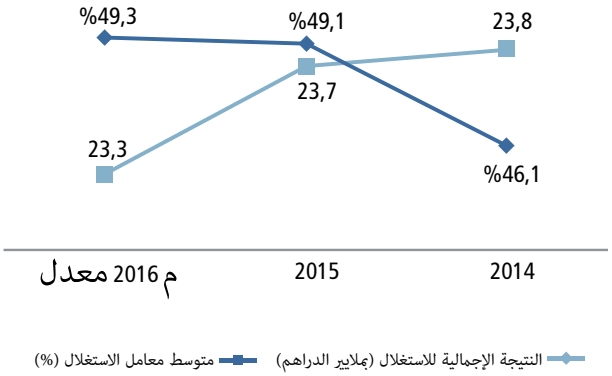

بعد الركود المسجل سنة ٢٠١٥، انخفضت النتيجة الإجمالية للاستغلال بنسبة 1,8% إلى 23,3 مليار درهم.

3.2.2 - ارتفعت تكلفة المخاطر من جديد، لكن بوتيرة أبطأ

واصلت تكلفة المخاطر تباطؤها منذ سنة 2013. ووصلت إلى 8,7 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 4%، مقابل 7,4% و5,6% سنة 2014 و2015، على التوالي، لتمتص بذلك37,6% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 35,5% في السنة السابقة. ونسبة إلى المبلغ الجاري للقروض، مثلت تكلفة المخاطر 1,1%، أي نفس المستوى الذي عرفته سنة 2015.

ويرجع تباطؤ تكلفة المخاطر إلى ارتفاع استردادات المؤن بنسبة 19,8% مقابل 17,9% سنة 2015، مقرونة بارتفاع مخصصات المؤن بنسبة 11,5% مقابل 11,1%.

وضمن هذا المجموع، بلغت المخصصات الصافية من استردادات المؤن الخاصة بالديون المعلقة الأداء 7,5 مليار، منخفضة بنسبة7% مقابل ارتفاع بنسبة 12,5% سنة 2015. أما باقي المخصصات الصافية من الاستردادات والتي تغطي باقي المخاطر، بما في ذلك مخصصات المؤن للمخاطر العامة والضريبية، فقد بلغت 1,3 مليار درهم متزايدة بثلاثة أضعاف بالمقارنة مع سنة 2015.

7 تتكون التكاليف الخارجية بالأساس من مصاريف الصيانة والإصلاح ورواتب غير المأجورين والوسطاء والنقل والتنقلات ومصاريف الإشهار.

رسم بياني 34: تكلفة مخاطر البنوك نسبة إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال

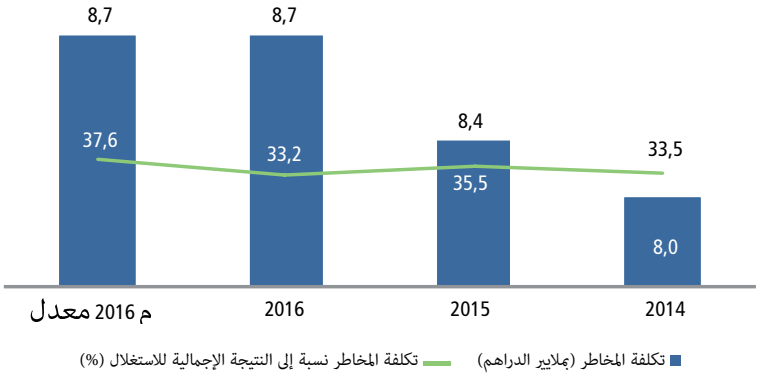

بالنظر إلى هذه التطورات، انخفضت النتيجة الجارية بنسبة 5% إلى 14,5 مليار درهم مقابل تقلص بنسبة 3,3% سنة 2015. أما النتيجة غير الجارية، فقد ظلت سلبية وانتقلت من 1,4 مليار درهم إلى 480 مليون درهم.

رسم بياني 35: تطور مردودية أصول البنوك (ROA) (%)

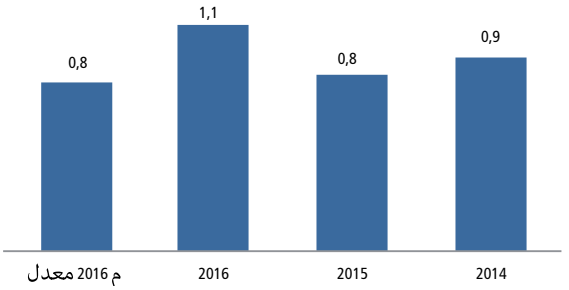

رسم بياني 36: تطور مردودية الأموال الذاتية للبنوك ROE) (%))

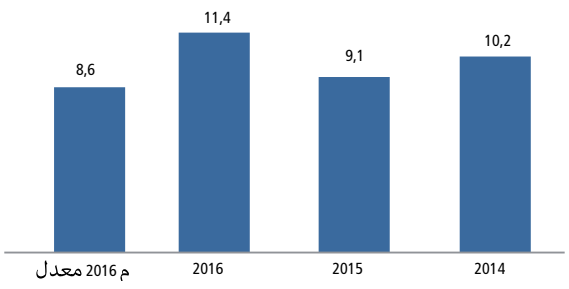

وفي المجموع، وصلت النتيجة الصافية المعالجة للبنوك إلى 9,2 مليار درهم[8]، أي بانخفاض بنسبة 1,7%، بدل 6,5% سنة 2015. وحافظ عائد الأصول على نفس النسبة أي 0,8% فيما انخفض عائد الرأسمال لينتقل من 9,1% إلى 8,6% من سنة إلى أخرى.

8 بلغت النتيجة الصافية غير المراجعة 12,3 مليار درهم.

4.2.2 - تحسن الهامش الإجمالي للوساطة، ارتباطا بارتفاع مردودية السندات

رسم بياني 37: تطور الهامش الإجمالي للوساطة الخاص بالبنـوك (%)

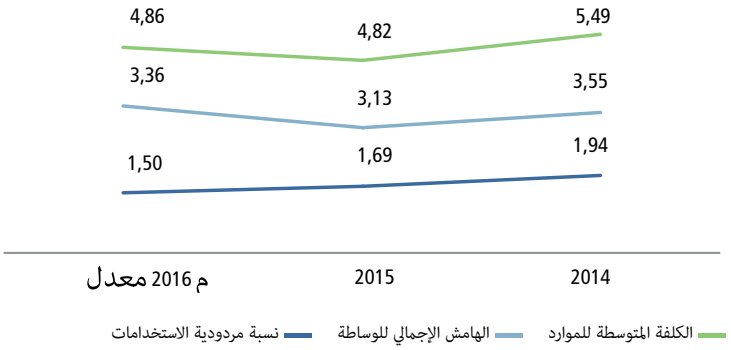

تزايد الهامش الإجمالي للوساطة لدى البنوك بمقدار 23 نقطة أساس إلى 3,36% بعد ارتفاع نسبة مردودية الاستخدامات بمقدار 4 نقط أساس، ليصل إلى 4,86%، وانخفاض تكاليف الموارد بمقدار 19 نقطة أساس إلى 1,50%.

رسم بياني 38: تطور هامش البنوك على العمليات مع الزبناء (%)

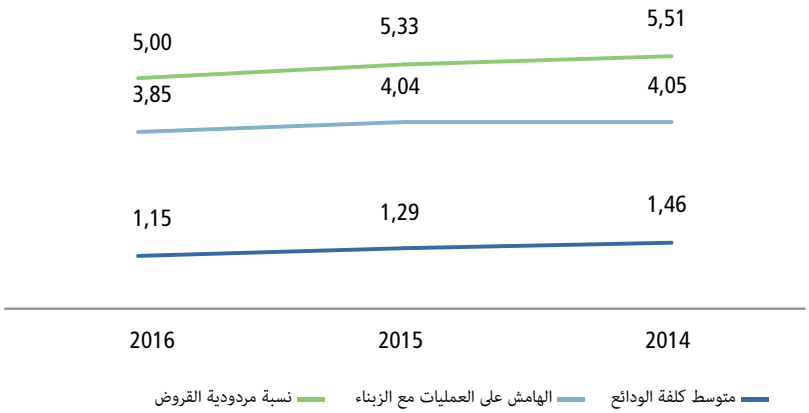

وانكمش الهامش على العمليات مع الزبناء بمقدار 19 نقطة أساس إلى 3,85% تحت تأثير تدني نسبة مردودية القروض بمقدار 33 نقطة أساس إلى 5%، والتي تقلصت جزئيا بفعل تراجع متوسط كلفة الودائع بمقدار 14 نقطة أساس إلى 1,15%.

رسم بياني 39: تطور الهامش البنكيي الإجمالي و النفقات العامة و تكلفة المخاطر (%)

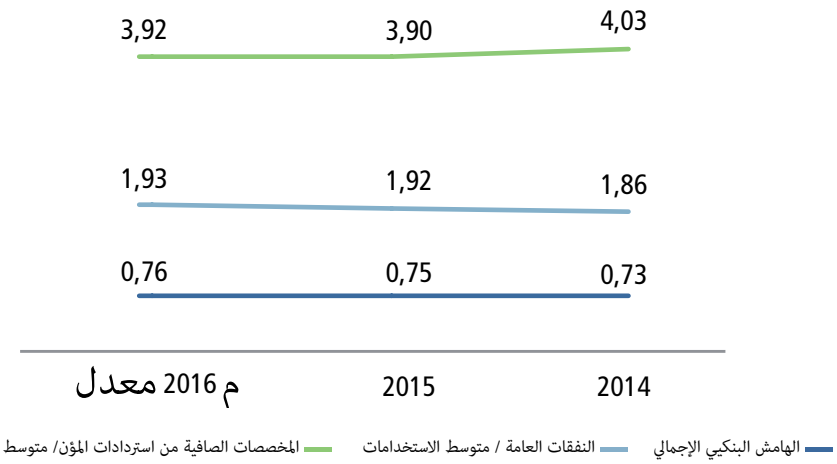

وسجل الهامش البنكي الإجمالي، الذي يقاس بنسبة العائد البنكي الصافي إلى متوسط الاستخدامات، نموا بمقدار نقطتي أساس إلى 3,92%. إلا أنه تم امتصاصه بالنفقات العامة في حدود 1,93% مقابل 1,92%، وبتكلفة المخاطر في حدود 0,76% مقابل 0,75% سنة 2015.

3 - نشاط شركات التمويل ومردوديتها

3.1 - تطور نشاط شركات التمويل بنفس الوتيرة المسجلة في السنة السابقة

على غرار سنة 2015، سجل مجموع أصول شركات التمويل سنة 2016 نموا بنسبة 3,4% إلى 106 ملايير درهم. أما المبلغ الجاري الإجمالي للقروض بواسطة الدفع من الصندوق الممنوحة للزبناء، والذي يمثل حصة تتجاوز 95% من الاستخدامات، فقد سجل نفس نسبة النمو (3,4%+) إلى أكثر من 101 مليار.

ومن جهة أخرى، عرفت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، التي تتشكل أساسا من ودائع في الحسابات لدى البنوك، تراجعا بنسبة 14,1% إلى حوالي 5 ملايير، مقابل ارتفاع بنسبة 25% سنة 2015.

جدول 6: تطور استخدامات شركات التمويل

(بملايين الدراهم)

	2014	2015	2016	التغير 2015/2016 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	4 518	5 664	4 864	-14,1
ديون على الزبناء	88 766	90 658	94 276	4,0
محفظة السندات	862	1 167	1 396	19,7
قيم مستعقرة	1 374	1 419	1 428	0,6
أصول أخرى	3 653	3 582	4 034	12,6
مجموع الأصول	**99 173**	**102 490**	**105 998**	**3,4**

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

بعد تطور متباين حسب المهن، بقيت حصة مجموع أصول شركات القرض الإيجاري مستقرة في نسبة 43%، بينما شهدت حصة شركات قروض الاستهلاك ارتفاعا بنقطتين لتصل إلى 45%، على حساب شركات شراء وتحصيل الديون.

رسم بياني 40: حصة مختلف فئات شركات التمويل في إجمالي أصول القطاع (%)

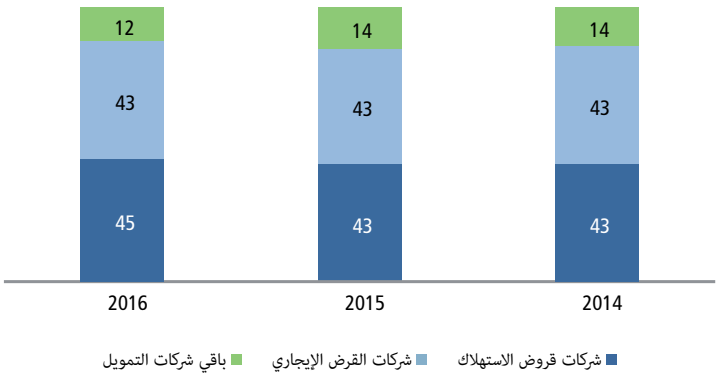

وسجل نشاط شركات قروض الاستهلاك، الذي يقاس بمجموع الحصيلة، ارتفاعا بنسبة 7,6% سنة 2016 ليصل إلى 47,4 مليار درهم، مقابل 2,6% في نهاية 2015. وفي نهاية 2016، راكمت القروض، التي تشكل أكثر من 90% من الاستخدامات، حسابا جاريا إجماليا بلغ 46,7 مليار درهم. وسجلت ارتفاعا بنسبة5% مقابل 2% سنة من قبل بفضل عمليات الكراء مع خيار

الشراء التي تزايدت بنسبة 24,6 % إلى 13,5مليار درهم، ارتباطا أساسا بحسن أداء سوق بيع السيارات. أما بالنسبة للقروض الشخصية التي منحتها هذه الشركات، فقد انخفضت بنسبة 3,7 % لتصل إلى 22,2 مليار درهم.

جدول 7: تطور استخدامات شركات قروض الاستهلاك

(بملايين الدراهم)

	2014	2015	2016	التغير (%) 2015/2016
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	501	593	703	18,5
ديون على الزبناء	39 259	40 063	42 832	6,9
بما في ذلك عمليات الكراء مع خيار الشراء	10 255	10 830	13 496	24,6
محفظة السندات	22	17	197	1 047,8
قيم مستعقرة	779	746	713	-4,5
أصول أخرى	2 457	2 588	2 923	13,0
مجموع الأصول	**43 018**	**44 007**	**47 368**	**7,6**

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

وفيما يخص شركات القرض الإيجاري، فقد راكمت مجموع أصول بقيمة 45,4 مليار درهم، في ارتفاع بنسبة 3,4% مقابل 2,2 % في نهاية سنة 2015. وتزايد إجمالي المبلغ الجاري للقرض الإيجاري بنسبة 3,6% إلى حوالي 47 مليار درهم.

جدول 8: تطور استخدامات شركات القرض الإيجاري

(بملايين الدراهم)

	2014	2015	2016	التغير 2015/2016 (%)
أصول ثابتة برسم القرض الإيجاري	41 888	42 841	44 141	3,0
ديون أخرى على الزبناء	78	125	197	57,0
محفظة السندات	24	18	18	0,2
أصول أخرى	1 041	901	1 034	14,9
مجموع الأصول	**43 031**	**43 885**	**45 390**	**3,4**

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

تشكل عمليات القرض الإيجاري الخاصة بالمنقولات الحصة الكبرى، أي 62% من المجموع. وعرف مبلغها الجاري نموا بنسبة 2,2% إلى 27,5 مليار، مقابل تراجع بنسبة 0,3% في أواخر سنة 2015. وقد وصل المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري الخاص بالعقار إلى 16,6 مليار، محافظا بذلك على وتيرته التصاعدية التي بلغت 4,5% مقابل 6,9% سنة من قبل.

رسم بياني **41:** تطور المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري للمنقولات والعقارات (بملايين الدراهم)

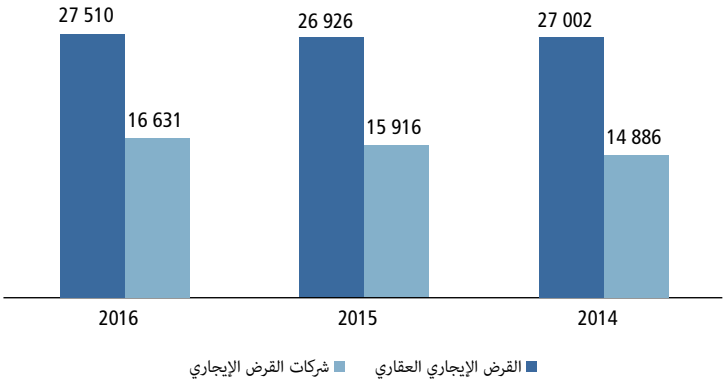

وبالنسبة لإنتاج القروض خلال السنة، فقد شهد ركودا على العموم حيث بلغ حوالي 14 مليارا[9]، خصصت 79% منها تقريبا للقرض الإيجاري العقاري. وحسب الفئة، تزايد إنتاج القرض الإيجاري الخاص بالمنقولات بنسبة 6,5% مقابل 5,8% سنة 2015 ليصل إلى 11 مليار درهم. وشمل هذا النمو تمويل العربات النفعية والسيارات السياحية والحواسيب والمعدات المكتبية، في حين تراجع تمويل الآلات والتجهيزات الصناعية.

رسم بياني **42:** توزيع إنتاج القروض الإيجارية للمنقولات حسب نوع التجهيز

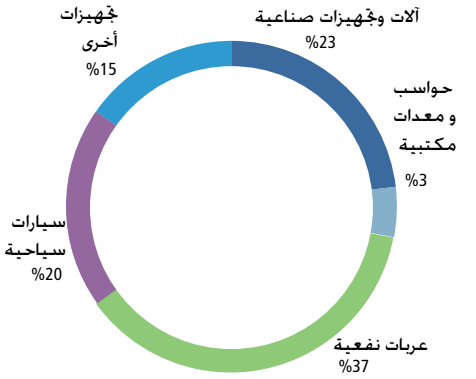

رسم بياني **43:** توزيع إنتاج القروض الإيجارية العقارية حسب نوع المستعقرات الممولة

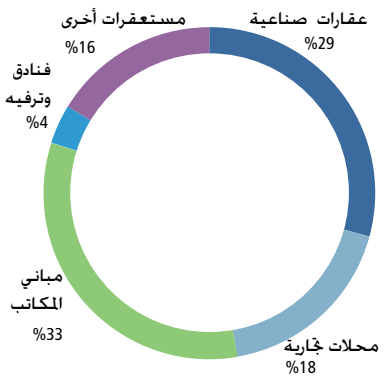

وبقيت التمويلات المخصصة للقطاعات الصناعية مستقرة في مستوى 2,3 مليار درهم. وتشمل هذه الوضعية انخفاضا في القروض الممنوحة للصناعات الغذائية بنسبة 36% وصناعات النسيج والألبسة بنسبة 3,6%. وسجل ارتفاع قوي في القروض الممنوحة لقطاعات الصناعات الميكانيكية والتعدين والصناعة الإلكترونية وتوزيع الماء والكهرباء من 31% إلى 93% على التوالي.

وشهد إنتاج القرض الإيجاري العقاري انخفاضا بنسبة 16,4% إلى 3 ملايير بعد ارتفاع بنسبة 13% سنة 2015، والذي هم أساسا تمويل المحلات التجارية (33,3%-) والفنادق والترفيه (80%-)، في حين ارتفع تمويل العقارات الصناعية بنسبة 36%.

9 بيانات الجمعية المهنية لشركات التمويل

2.3 - تسارعت الاستدانة البنكية لشركات التمويل على حساب ديونها في السوق

تنامت الاستدانة البنكية لشركات التمويل بنسبة 9% لتبلغ 63,8 مليار درهم. وارتفعت باقي الموارد بنسبة 13,7% إلى 9,4 مليار بالنسبة للديون تجاه الزبناء وبنسبة 4% إلى 10,4مليار درهم بالنسبة للأموال الذاتية.

وفي المقابل، تراجعت ديون السوق المصدرة على شكل سندات لشركات التمويل بنسبة 26,3% إلى 11,9 مليار درهم، بالنظر إلى انخفاض تكلفة إعادة التمويل البنكي.

جدول 9: تطور موارد شركات التمويل

(بملايين الدراهم)

	2014	2015	2016	التغير 2015/2016 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	57 222	58 554	63 800	9,0
ديون تجاه الزبناء	7 406	8 283	9 421	13,7
سندات الدين المصدرة	15 159	16 196	11 942	-26,3
الأموال الذاتية	9 460	9 997	10 387	3,9
النتيجة الصافية	1 504	1 497	1 643	9,8
خصوم أخرى	8 422	7 963	8 805	10,6
مجموع الخصوم	**99 173**	**102 490**	**105 998**	**3,4**

ونتيجة لذلك، عرفت بنية الموارد نموا في حصة الاستدانة البنكية بمقدار 3 نقط إلى 60%، على حساب سندات الدين المصدرة، التي فقدت حصتها 5 نقط إلى 11%. وفي ما يخص الأموال الذاتية، التي تعتبر المورد الثالث، فقد ظلت حصتها مستقرة في نسبة 10%.

رسم بياني 44: تطور بنية موارد شركات التمويل (%)

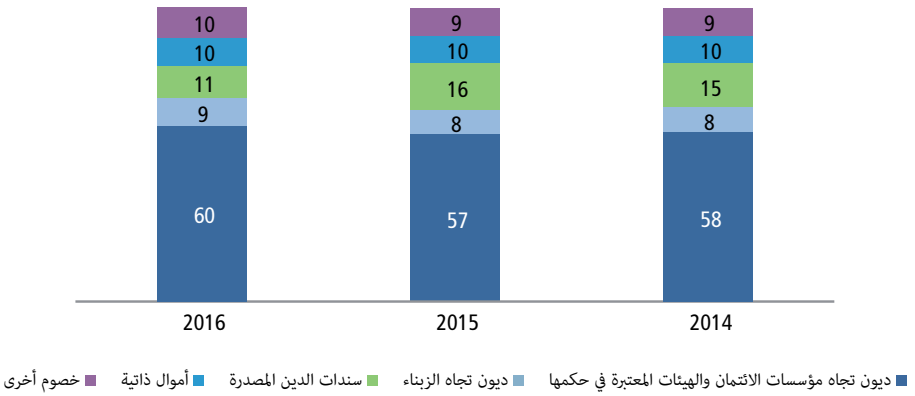

تعد مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة من المكتتبين الرئيسيين في السندات التي تصدرها شركات التمويل بحصة 72%، متبوعة بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (25%) وشركات التأمين وهيئات الاحتياط (3%).

وقد تم تسجيل هذه الاتجاهات لدى شركات قروض الاستهلاك وكذا شركات القرض الإيجاري.

جدول 10: تطور موارد شركات قروض الاستهلاك

(بملايين الدراهم)

	2014	2015	2016	التغير 2015/2016 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	19 647	18 244	21 318	16,8
ديون تجاه الزبناء	5 464	6 021	6 944	15,3
سندات الدين المصدرة	7 865	9 480	8 020	-15,4
الأموال الذاتية	5 262	5 392	5 684	5,4
النتيجة الصافية	845	851	875	2,8
خصوم أخرى	3 935	4 019	4 527	12,7
مجموع الخصوم	**43 018**	**44 007**	**47 368**	**7,6**

وارتفعت الاستدانة البنكية، التي تمثل المصدر الأول لتمويل شركات قروض الاستهلاك، بنسبة 16,8% إلى 21,3 مليار درهم، مما يمثل حصة من الموارد تعززت بمقدار 3 نقط إلى 45% سنة 2016. وعرف المبلغ الجاري لسندات الدين المصدرة، الذي تبلغ حصته 17%، تراجعا بنسبة 15,4% إلى 8 ملايير. أما ودائع الزبناء، التي تحتل المرتبة الثالثة بحصة تبلغ 15%، فقد عرفت نموا بنسبة 15,3% إلى حوالي 7 ملايير. وبخصوص الأموال الذاتية، فقد تنامت بنسبة 5,4% إلى 5,7 مليار درهم، أي 12% من مجموع الموارد، محافظة بذلك على نفس المستوى الذي كانت عليه سنة 2015.

جدول 11: تطور موارد شركات القرض الإيجاري

(بملايين الدراهم)

	2014	2015	2016	التغير 2015/2016 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	29 726	31 156	35 051	12,5
ديون تجاه الزبناء	596	514	518	0,8
سندات الدين المصدرة	7 294	6 510	3 715	-42,9
الأموال الذاتية	2 718	3 065	3 077	0,4
النتيجة الصافية	294	253	342	35,4
خصوم أخرى	2 403	2 387	2 687	12,6
مجموع الخصوم	**43 031**	**43 885**	**45 390**	**3,4**

كما ارتفعت الديون البنكية لشركات القرض الإيجاري، التي تمثل أكثر من 77% من الموارد، بنسبة 12,5% إلى 35 مليار درهم، مقابل 4,1% سنة 2015. وعلى عكس ذلك، عرف المبلغ الجاري لسندات الدين تراجعا بنسبة 43% إلى 3,7 مليار، وبذلك لم يعد يمثل سوى 8,2% مقابل 14,8%. وبقيت الأموال الذاتية مستقرة في حوالي 3 ملايير درهم، أي ما يوازي حصة 7% من الموارد.

3.3 - انتعشت نتائج شركات التمويل سنة 2016

بعد الركود الذي عرفته نتائج شركات التمويل سنة 2015، حققت في نهاية سنة 2016 أرباحا صافية ارتفعت إلى 1,6 مليار درهم. وارتبط هذا الانتعاش بشكل أساسي بتنامي نشاط قطاع القرض الإيجاري وقروض الاستهلاك.

رسم بياني45: تـطـور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بمؤسسات التمويل (بملايين الدراهم)

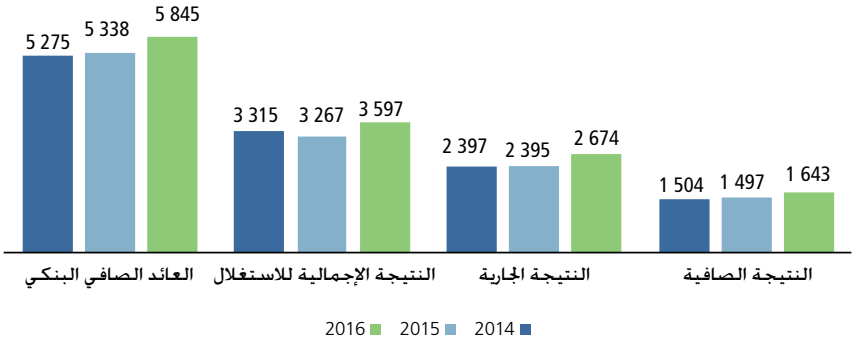

وبذلك، سجل العائد الصافي البنكي لشركات التمويل ارتفاعا بنسبة 9,5% إلى 5,8 مليار درهم، مقابل 1,2% سنة 2015، وشمل ذلك تحسنا في هامش الفائدة وهامش العمولات ونتائج عمليات القرض الإيجاري.

ونتيجة ارتفاع التكاليف العامة للاستغلال بوتيرة ضعيفة مقارنة بالعائد الصافي البنكي، أي بنسبة 8% لتصل إلى 2,3 مليار درهم، تحسن متوسط معامل الاستغلال من سنة إلى أخرى بمقدار 0,6 نقطة إلى 39,6%.

وبالتالي، بلغت النتيجة الإجمالية للاستغلال 3,6 مليار، بارتفاع بنسبة 10,1% مقابل 1,5% سنة من قبل. وامتصت هذه النتيجةَ تكلفةُ المخاطر، التي تمثل المخصصات الصافية من استردادات المؤن، في حدود 25,7%، مقابل 26,7% سنة 2015.

وفي المجموع، تزايدت النتيجة الصافية التي حققتها شركات التمويل بنسبة 9,8% سنة 2016. واستقر عائد الأصول في 1,5% وتزايد عائد الأموال الذاتية ليبلغ 15,8%.

رسم بياني **46**: تـطـور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك (بملايين الدراهم)

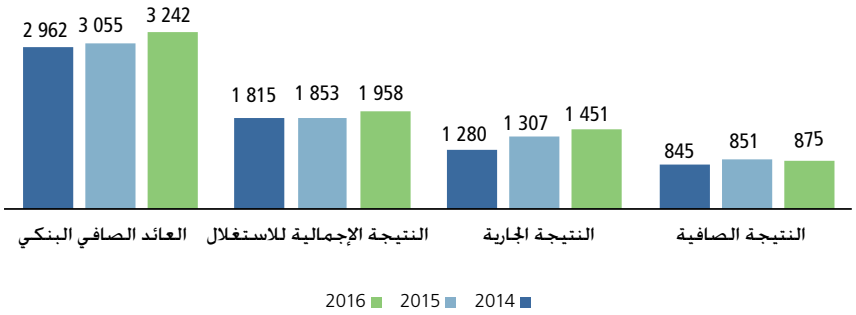

وحسب الفئة، تجاوز العائد الصافي البنكي لشركات قروض الاستهلاك 3,2 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 6,1% مقارنة مع 3,1% سنة 2015. ويرتبط هذا التطور بزيادة هامش العمولات بنسبة 18,5%، بالنظر إلى تطور أنشطة تدبير حسابات الأطراف الثالثة، وارتفاع هامش الفائدة بنسبة 4,3%، مدعوما بانخفاض تكلفة إعادة التمويل.

وارتفعت التكاليف العامة للاستغلال الخاصة بهذه الشركات بنسبة 6% إلى 1,3 مليار درهم، مما أسفر عن معامل استغلال بمعدل 40%،أي نفس المستوى المسجل في سنة 2015. ونتج عن ذلك ارتفاع في النتيجة الإجمالية للاستغلال بنسبة 5,6% إلى حوالي مليارين، مقابل 2,1% في السنة الماضية.

وعرفت هذه السنة تراجعا في تكلفة المخاطر بنسبة 6,5% إلى 506,5 مليون درهم، لتمثل حوالي26% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 29% سنة 2015. وقد تم تسجيل نتيجة غير جارية سلبية خلال سنة 2016، لا سيما ارتباطا بالتكاليف الضريبية.

وبالنظر إلى هذه التطورات، بلغت النتيجة الصافية التي حققتها شركات قروض الاستهلاك 875 مليون درهم، في ارتفاع بنسبة 2,8% مقابل 0,7% سنة من قبل. وبالتالي، بلغ عائد الأصول 1,8% (1,9% سنة 2015) وعائد الرأسمال 15,4% (15,8% سنة 2015).

رسم بياني **47**: تـطـور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري (بملايين الدراهم)

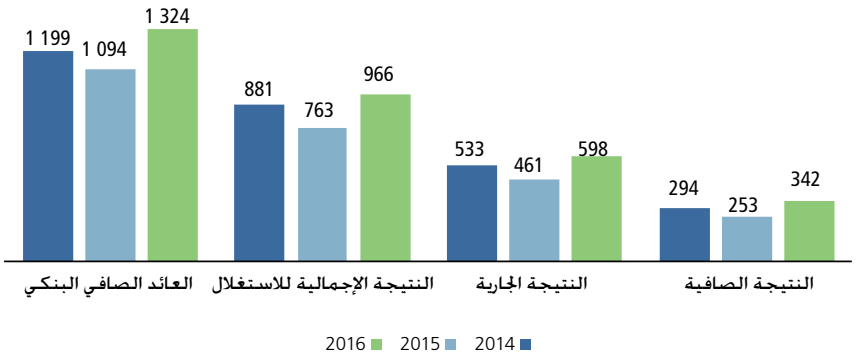

تزايد العائد الصافي البنكي لشركات القرض الإيجاري بنسبة 21% إلى 1,3 مليار درهم، مقابل تراجع بنسبة 9% سنة 2015. وكان هذا النمو ناجما عن تنامي هامش الفائدة، بما فيه نتيجة عمليات القرض الإيجاري بنسبة 22%، حيث تميزت السنة السابقة بتسجيل تكاليف باهظة ناجمة عن إفلاس أحد المقترضين الكبار. أما هامش العمولات فقد عرف، من جهته، تزايدا بنسبة 12,5%.

وارتفعت التكاليف العامة للاستغلال الخاصة بهذه الشركات بنسبة 7,4% لتصل إلى أكثر من 360 مليون درهم مقابل 4,6%. ونظرا لتطور النتيجة الإجمالية للاستغلال، فقد انخفض متوسط معامل الاستغلال بحوالي 3,5 نقطة ليصل إلى 27,2%. وبناء على ذلك، فقد سجلت النتيجة الإجمالية للاستغلال تزايدا بنسبة 26,6% إلى 966 مليون درهم، بعد تراجع بنسبة 13,4% في السنة السابقة.

وبلغت تكلفة المخاطر لدى شركات القرض الإيجاري 368 مليون درهم، بزيادة بنسبة 22% بعد تراجع بنسبة 13,2% سنة 2015، لتمتص بذلك 38% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل حوالي 40% سنة من قبل.

وارتفعت النتيجة الصافية الإجمالية لشركات القرض الإيجاري بأزيد من 35% إلى 342,5 مليون درهم، مقابل انخفاض بنسبة 14% سنة 2015. ونجم هذا التطور خاصة عن تزايد النشاط وانتعاش نتيجة إحدى شركات القرض الإيجاري التي كانت قد سجلت خسارة سنة 2015. وبذلك، انتقل عائد الأصول من 0,6% إلى 0,8% وتحسن عائد الرأسمال بحوالي 3 نقط إلى 11% من سنة إلى أخرى.

4 - نشاط البنوك الحرة ومردوديتها

جدول 12: تطور استخدامات البنوك الحرة

(بملايين الدراهم)

	2014	2015	2016	التغير 2015/2016 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	22 801	23 699	25 181	6,3
ديون تجاه الزبناء	15 118	13 294	18 147	36,5
محفظة السندات	3 515	3 796	4 484	18,1
أصول أخرى	294	179	277	54,8
مجموع الأصول	**41 728**	**40 969**	**48 089**	**17,4**

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

وصل نشاط البنوك الحرة، الذي يقاس بمجموع الحصيلة مقوما بالدرهم، إلى أكثر من 48 مليار درهم سنة 2016، بزيادة نسبتها 17,4% بعد انخفاض بنسبة 1,8% سنة 2015. وضمن هذا المجموع، عرفت القروض الممنوحة لمؤسسات الائتمان، التي تمثل أكثر من 52%، ارتفاعا بنسبة 6,3% إلى 25,2 مليار درهم، مقابل 3,9% في السنة السابقة . وعلى نفس المنوال، تطورت القروض الممنوحة للزبناء بنسبة 36,5% إلى 18,2 مليار درهم. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع قروض الخزينة بنسبة 31% إلى 12 مليار وقروض التجهيز بنسبة 71% إلى 5,6 مليار. وقد استفادت من هذه التمويلات مقاولات تشتغل في قطاعات النقل والمحروقات والسيارات والأغذية. وتطورت محفظة السندات بنسبة 18,1% إلى 4,5 مليار، منها 55% على شكل سندات دين والباقي على شكل سندات ملكية.

وبقي المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء مستقرا في مستوى 86 مليون درهم.

رسم بياني 48: بنية استخدامات البنوك الحرة (%)

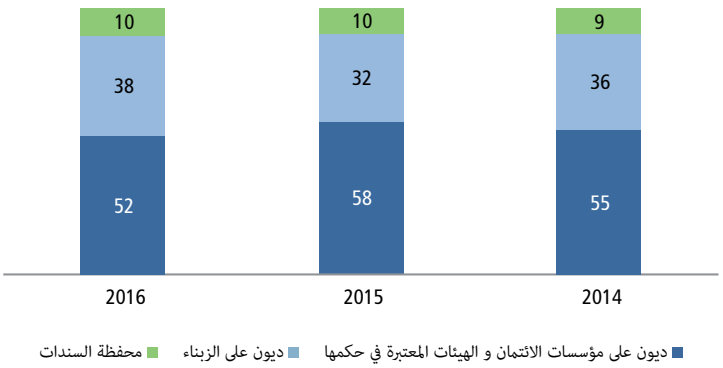

ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة الديون على الزبناء بشكل كبير، لتنتقل من 32% إلى 38% من سنة لأخرى، وذلك على حساب الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، التي تراجعت حصتها بنفس النسبة لتصل إلى 52%. أما محفظة السندات، فقد بقيت مستقرة في مستوى 10%.

جدول 13: تطور موارد البنوك الحرة

(بملايين الدراهم)

	2014	2015	2016	التغير 2015/2016 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	35 660	35 368	41 092	16,2
ودائع الزبناء	4 717	4 293	5 602	30,5
أموال ذاتية	541	627	643	2,6
خصوم أخرى	810	681	752	10,6
مجموع الخصوم	**41 728**	**40 969**	**48 089**	**17,4**

عرفت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، التي تمثل 85% من موارد البنوك الحرة، ارتفاعا بنسبة 16,2% إلى أكثر من 41 مليارا، بعد انخفاضها بنسبة 1% في السنة السابقة.

وبحصة 12% من الموارد، سجلت الودائع المحصلة من الزبناء ارتفاعا بنسبة 31% مقابل 9% إلى 5,6 مليار، لا سيما بفضل ارتفاع ودائع الشركات العاملة في المنطقة الحرة.

وارتفعت الأموال الذاتية للبنوك الحرة، التي وصل مبلغها إلى 643 مليون درهم في أواخر دجنبر 2016، بنسبة 2,6% مقارنة مع سنة 2015.

وانخفضت التعهدات بالتمويل الممنوحة من طرف البنوك الحرة بنسبة 27% إلى 350 مليون درهم، مسجلة تراجعا في التعهدات لفائدة الزبناء بنسبة 89% إلى 54 مليون درهم. ومن جهة أخرى، حققت التعهدات لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ارتفاعا كبيرا، إذ انتقلت من 5 إلى 296 مليون درهم بفعل التعهدات المقدمة لصالح البنوك الأجنبية.

وفيما يتعلق بالتعهدات بالضمان الممنوحة، فقد تراجعت بنسبة 39% إلى أكثر من مليار درهم، مقابل نمو بنسبة 48% في نهاية 2015؛ وقد أعطي حوالي 66% منها لفائدة الزبناء. أما التعهدات بالضمان المستلمة، فقد تعززت بنسبة 26% إلى 15,4 مليار بعد انخفاض بنسبة 14% في السنة السابقة.

رسم بياني 49: تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك الحرة (بملايين الدراهم)

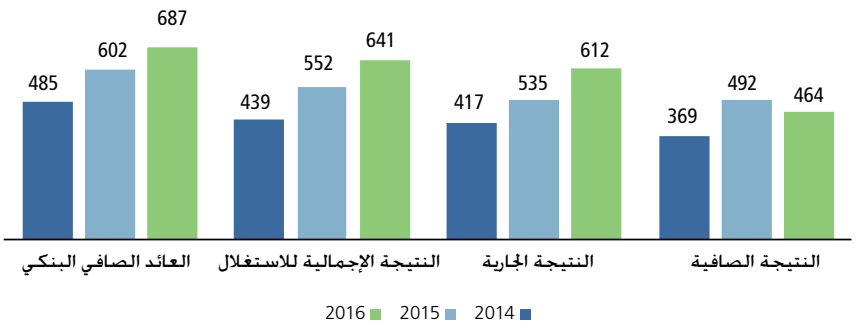

وفي نهاية سنة 2016، سجلت البنوك الحرة عائدا صافيا بنكيا وصل إلى 687 مليون درهم، بزيادة بنسبة 14% مقابل 24% سنة 2015، وذلك ارتباطا بتحسن هامش الفائدة بنسبة 21% إلى 672 مليون وهامش العمولات بنسبة 22,6% إلى 25,5 مليون درهم، في حين انخفضت نتيجة عمليات السوق بنسبة 90% إلى 2,7 مليون درهم، نظرا لتقلص عائدات محفظة التوظيف.

وعرفت النتيجة الصافية التي سجلتها البنوك انخفاضا بنسبة 5,7% إلى 464 مليون درهم، متأثرة بارتفاع تكلفة المخاطر بنسبة 79,4% إلى 30 مليون درهم. ويفسر هذا التطور الأخير بتزايد المؤن الخاصة بالمخاطر والتكاليف.

5 - نشاط جمعيات القروض الصغرى ومردوديتها

يتكون القطاع من شبكة تضم 1.681 نقطة بيع، في ارتفاع بنسبة 6% مقارنة مع سنة 2015. ومن جهة أخرى، تزايد عدد الزبناء بنسبة 2% إلى 900 ألف زبون، حوالي 45% منهم من النساء.

جدول 14: تطور استخدامات جمعيات القروض الصغرى

(بملايين الدراهم)

	2014	2015	2016	التغير 2015/2016 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	834	832	792	-4,8
ديون تجاه الزبناء	5 260	5 746	6 234	11,1
قيم مستعقرة	214	192	201	4,9
أصول أخرى	153	172	183	6,4
مجموع الأصول	**6 461**	**6 942**	**7 410**	**6,7**

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

ووصل المبلغ الجاري الإجمالي للقروض التي منحتها جمعيات القروض الصغرى لزبنائها إلى 6,4 مليار درهم، مسجلا ارتفاعا بنسبة 7,7%، بدل 8,9% في السنة السابقة. وهو ما أسفر عن استقرار متوسط المبلغ الجاري للقروض في مستوى 7.000 درهم. ولا تزال تهيمن على هذا القطاع ثلاث جمعيات توفر حوالي 92% من المبلغ الجاري للقروض الممنوحة للزبناء.

ومن حيث أنواع القروض، تمثل القروض الممنوحة للمقاولات الصغرى 90% من المجموع، دون أي تغيير بالمقارنة مع السنوات السابقة. ويتركز حوالي 66% منها في الوسط الحضري، مقابل 68% سنة من قبل. واستمر تنامي حصة القروض الفردية، حيث انتقلت نسبتها من 66% إلى أكثر من 68%.

وتقلص المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء بنسبة 19% إلى 183 مليون درهم، بعد ارتفاع بنسبة 11% سنة 2015، مسفرا عن نسبة مخاطر بلغت 2,9% عوض 3,8% في السنة السابقة نتيجة إلغاء حصة هذه القروض. وارتفعت نسبة تغطية المخاطر بالمؤن بمقدار نقطة واحدة إلى 80%.

وبالنسبة للديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، التي تتشكل أساسا من أرصدة حسابات جمعيات القروض الصغرى لدى البنوك، فهي تمثل 11% من مجموع الأصول.

جدول 15: تطور موارد جمعيات القروض الصغرى

(بملايين الدراهم)

	2014	2015	2016	التغير 2015/2016 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	3 793	3 876	3 989	2,9
أموال ذاتية وأموال معتبرة في حكمها	2 067	2 300	2 663	15,9
خصوم أخرى	601	766	758	-1,0
مجموع الأصول	**6 461**	**6 942**	**7 410**	**6,7**

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

وارتفعت الديون تجاه مؤسسات الائتمان، التي تمثل المورد الأول لجمعيات القروض الصغرى، بنسبة 2,9% إلى 4 ملايير درهم مقابل 2,2%. وهي تتكون بنسبة 79% من ديون لدى البنوك المحلية.

وتعتبر الأموال الذاتية المورد الثاني لجمعيات القروض الصغرى بحصة 36% في المجموع. وقد تزايدت بنسبة 15,9% نتيجة الاحتفاظ بنتائج سنة 2015. ونظرا لوضعها كجمعيات، فإن هذه الأخيرة لا تقوم بتوزيع الأرباح.

وعلى مستوى المردودية، فقد أنهى قطاع جمعيات القروض الصغرى سنة 2016 بتحقيق نتيجة صافية بلغت 211 مليون درهم، مسجلة تراجعا بنسبة 14%، مقابل تزايد بنسبة 10,7% سنة 2015. ويرتبط هذا التدني بارتفاع تكاليف الاستغلال بنسبة 7 % إلى 73 مليون درهم وتكلفة المخاطر بنسبة 49% إلى 344 مليون درهم.

وتراجع متوسط عائد الاستخدامات إلى 2,8% مقابل 3,6%. وبالمثل، انخفض متوسط عائد الأموال الذاتية إلى 8% مقابل 10,8%.

6 - نشاط المجموعات البنكية ومردوديتها

يتم تحليل النشاط والمردودية على أساسٍ مجمّع انطلاقا من البيانات المالية التي تعدها، طبقا للمعايير الدولية للمحاسبة (IFRS)، تسع مجموعات بنكية تملك أكثر من 93% من حصص السوق على أساس فردي. ويمكن هذا التحليل من إدماج نشاط ونتائج البنوك التي حققتها الشركات التي تخضع لسيطرتها بالمغرب والخارج.

وإجمالا، عرفت المجموعات البنكية التسع تزايدا في النتيجة الصافية الإجمالية، حيث استفادت خصوصا من المساهمة المتزايدة للنشاط بالخارج وللمهن غير البنكية. وقد تأثر هذا التطور أيضا بتغيرات على مستوى نطاق التجميع، تبعا لتطور بعض المساهمات.

1.6 - تطور نشاط المجموعات البنكية بوتيرة معتدلة على العموم

بلغ مجموع أصول المجموعات البنكية التسع 1.432 مليار درهم، بزيادة بنسبة 5,4% مقابل 5,1% سنة 2015. ويعزى هذا التطور، من حيث الاستخدامات، إلى ارتفاع القروض والديون على الزبناء وتنامي الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة وتلك المتاحة للبيع. ومن حيث الموارد، يفسر هذا التطور بتزايد الديون على الزبناء أساسا.

وبناء عليه، ارتفعت حصة الأصول المالية بالقيمة العادلة بمقدار 1,4 نقطة إلى 9,8% وحصة الأصول المالية المتاحة للبيع بمقدار 0,8 نقطة إلى 7,6%. وعلى العكس، تراجعت حصص القروض والديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وعلى الزبناء بمقدار 1,2 نقطة و0,7، على التوالي، إلى 4,6% و64,5%.

رسم بياني 50: بنية استخدامات البنوك - على أساس مجمع (%)

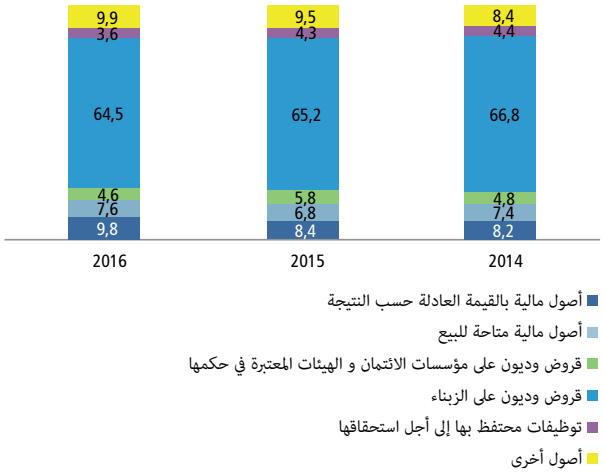

رسم بياني 51: بنية موارد البنوك - على أساس مجمع (%)

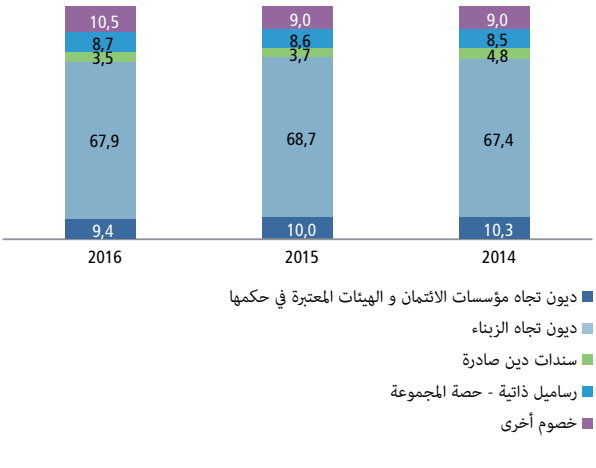

ومن حيث الموارد، لا تزال الودائع المحصلة لدى الزبناء تمثل البند الرئيسي بحصة 67,9%، أي أقل بمقدار 0,8 نقطة مقارنة بالسنة السابقة. أما بخصوص الديون تجاه مؤسسات الائتمان وسندات الدين الصادرة، فقد عرفت حصتاهما انكماشا بمقدار 0,6 و0,2 نقطة لتبلغا، على التوالي،9,4% و3,5%.

1.1.6 - يعزى ارتفاع استخدامات المجموعات البنكية أساسا إلى تزايد الديون على الزبناء والزيادة الكبيرة في الأصول المالية المتداولة

جدول 16: تطور استخدامات البنوك - على أساس مجمّع

(بملايين الدراهم)

	2014	2015	2016	التغير 2015/2016 (%)
أصول مالية بقيمتها العادلة حسب النتيجة	106 303	114 798	139 906	21,9
أصول مالية متوفرة للبيع	95 045	92 819	108 345	16,7
قروض وديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	62 484	78 784	65 185	-17,3
قروض وديون على الزبناء	863 615	886 552	923 864	4,2
توظيفات مملوكة حتى أجَل استحقاقها	56 439	58 157	50 882	-12,5
أصول أخرى	108 865	127 639	144 018	12,8
مجموع الأصول	**1 292 751**	**1 358 749**	**1 432 200**	**5,4**

بعد ارتفاع بنسبة 2,7% أواخر سنة 2015، سجلت القروض والديون على الزبناء نموا بنسبة 4,2% إلى 923,9 مليار درهم، لتعكس تسارعا طفيفا في الائتمان البنكي بالمغرب وحسن أداء أنشطة الائتمان على مستوى باقي الأسواق، وخاصة إفريقيا.

وفي سياق اعتدال النشاط الائتماني في السوق المغربية، ازدادت بشكل ملحوظ توظيفات البنوك في شكل محفظة للسندات. وهكذا بلغ مجموع الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة حوالي 140 مليارا، مسجلة نموا بنسبة 22% مقابل 8% في السنة السابقة. وتتشكل هذه السندات أساسا من الأدوات المالية المملوكة لغرض التداول.

وبعد انخفاض بنسبة 2,3%، شهدت الأصول المالية المتوفرة للبيع ارتفاعا بنسبة 16,7%، لتصل إلى 108,3 مليار درهم. وهي تتألف من الأدوات التي لا تصنف كديون وقروض أخرى أو توظيفات مملوكة حتى أجل استحقاقها أو أصول مالية مقيمة بقيمتها العادلة حسب النتيجة. وهي تتألف أساسا من سندات المساهمة غير المجمعة والسندات المستعقرة الأخرى.

وبالعكس، لوحظ انخفاض على مستوى التوظيفات المملوكة حتى أجل استحقاقها التي انكمشت بنسبة 12,5% إلى 50,9 مليار، مقابل ارتفاع بنسبة 3% أواخر سنة 2015، مما يعكس رغبة البنوك في تدبير محفظة التوظيفات بشكل نشط، ارتباطا بتحسن السيولة البنكية وتراجع القروض ما بين البنوك.

وبلغت القروض والديون على مؤسسات الائتمان 65,2 مليار، مسجلة انخفاضا بنسبة 17,3%، بعد ارتفاع بواقع 26,1% سنة من قبل.

2.1.6 - اتجهت البنوك بشكل كبير نحو الموارد المستقرة

فضلت المجموعات البنكية الرئيسية الموارد المالية المستقرة، بالنظر إلى أسعار الفائدة المواتية ونمو الاستخدامات الطويلة في شكل قروض للسكن والتجهيز.

جدول 17: تطور موارد البنوك - على أساس مجمع

(بملايين الدراهم)

	2014	2015	2016	التغير 2015/2016 (%)
خصوم مالية بقيمتها العادلة حسب النتيجة	5 030	3 248	3 229	-0,6
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	132 758	135 257	134 851	-0,3
ديون تجاه الزبناء	871 309	933 478	972 611	4,2
سندات الدين المصدرة	62 384	50 418	50 590	0,3
رساميل ذاتية –حصة المجموعة	109 923	116 306	124 233	6,8
بما في ذلك النتيجة الصافية	10 881	11 478	12 167	6,0
خصوم أخرى	111 347	120 042	146 686	22,2
مجموع الخصوم	**1 292 751**	**1 358 749**	**1 432 200**	**5,4**

استفادت موارد المجموعات البنكية من تحصيل الودائع، وبذلك عرفت الديون تجاه الزبناء، التي بلغ مجموعها 972,6 مليار، ارتفاعا بنسبة 4,2%، رغم أن الوتيرة كانت بطيئة مقارنة بالسنة السابقة (7%). أما في ما يخص الفئات الأخرى من الموارد، والتي هي على شكل ديون على السندات وديون لدى مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، فقد بقيت مستقرة عموما، في سياق تزايد متواضع في الاستخدامات.

أما الرساميل الذاتية-حصة المجموعة، فقد تعززت بنسبة 6,8% إلى 124,2 مليار درهم، ارتباطا بارتفاع الاحتياطيات المجمعة بنسبة 15,5% والرأسمال والاحتياطيات ذات الصلة بنسبة 2,6%.

3.1.6 - بقيت بنية أنشطة المجموعات البنكية حسب المهن مستقرة

يشمل نشاط المجموعات البنكية على أساس مجمع المهن التي تندرج ضمن النشاط البنكي المحلي وتلك التي تمارس بالخارج عن طريق الفروع والوكالات، ومهن التأمين وتدبير الأصول فضلا عن التمويلات الخاصة. ويهيمن عليها بحصة كبيرة المكون البنكي الذي بغت مساهمته حوالي 92%، وإن انخفضت بمقدار نقطة واحدة لصالح أنشطة تدبير الأصول (2%)، في حين بقيت حصة باقي المهن مستقرة.

رسم بياني 52: مساهمة مختلف المهن في مجموع أصول المجموعات البنكية (%)

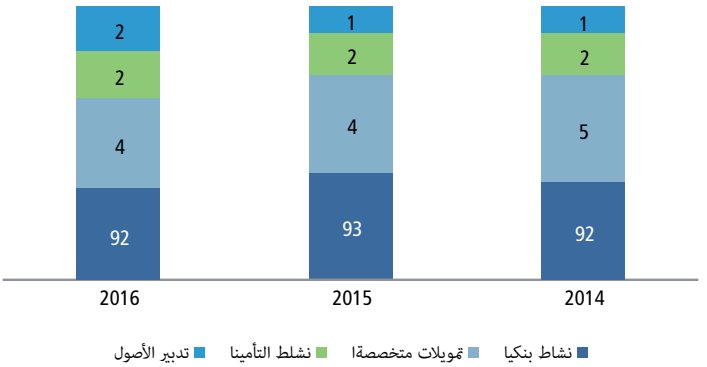

4.1.6 - تواصل ارتفاع نشاط الفروع المتواجدة بالخارج رغم تباطؤه مقارنة بالسنة السابقة

في نهاية 2016، سجل مجموع أصول الشركات الموجودة بالخارج والتابعة للمجموعات البنكية المغربية الثلاث العابرة للحدود ارتفاعا بنسبة 7,1% إلى 237 مليار درهم، ليساهم بنسبة 22% في نشاطها. ويحقق حوالي 81% من هذا المبلغ في إفريقيا جنوب الصحراء.

وعلى مستوى القروض، سجل نشاط المجموعات البنكية الثلاث الكبرى بالخارج ارتفاعا بنسبة 6,7% إلى 135,6 مليار درهم، مقابل 13,6% في السنة السابقة. واستقرت حصته ضمن المحفظة الإجمالية للنشاط في نسبة 20%. وفيما يتعلق بالودائع المحصلة عن طريق الشركات التابعة الموجودة بالخارج، فقد بلغت 160 مليار، مسجلة ارتفاعا بنسبة 3,2%، مقابل 12,8% سنة من قبل، أي ما يمثل حصة 22% من مجموع ودائع هذه المجموعات البنكية الثلاث. ويرتبط هذا التباطؤ بالتطور الماكرو اقتصادي وبتطور السيولة في بعض بلدان الاستقبال، ولا سيما في وسط إفريقيا.

رسم بياني 53: مساهمة الشركات التابعة بالخارج في البنود الرئيسية للحصيلة الخاصة بالمجموعات البنكية الثلاث الكبرى (%)

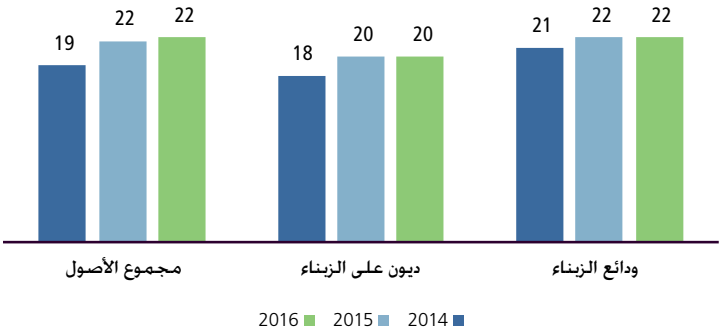

5.1.6 - حافظت نسبة الديون المعلقة الأداء على أساس مجمع على استقرارها بشكل عام

خلال سنة 2016، تواصل تباطؤ المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء. فبعد ارتفاع بنسبة 10,4% و13,2% على التوالي سنة 2015 و2014، ارتفع هذا المبلغ الجاري بنسبة 6,4% إلى حوالي 83 مليار درهم. ونتجت عن ذلك نسبة مخاطر بلغت 8,4%. وتمت تغطية هذه الديون المعلقة الأداء بالمؤن بنسبة 69%، أي بمقدار نقطة إضافية عن السنة السابقة.

رسم بياني 54: تطور الديون المعلقة الأداء و نسبة المخاطر على أساس مجمع

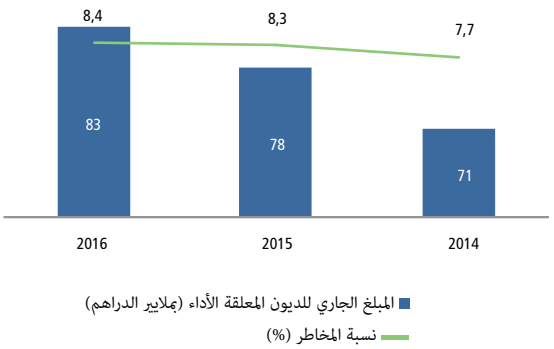

رسم بياني 55: تطور المؤن و نسبة تغطية المخاطر على أساس مجمع

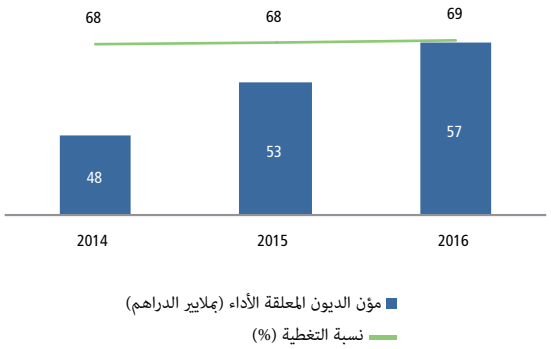

بالنسبة للديون المعلقة الأداء الخاصة بالفروع المتواجدة بالخارج، ولا سيما الواقعة منها في دول إفريقيا جنوب الصحراء، فقد راكمت مبلغا جاريا وصل إلى 13,2 مليار درهم، أي ما يمثل نسبة مخاطر وصلت إلى 9,6%، مقابل 9,7% سنة من قبل. وقد تحسنت نسبة تغطية هذه الدون بالمؤن من سنة لأخرى بمقدار 4 نقط إلى 72%، وذلك ارتباطا بالتدابير التعزيزية المتخذة طبقا لتعليمات بنك المغرب والتوصيات المنبثقة عن بعثات المراقبة الميدانية التي تنجزها الجهات التنظيمية المحلية.

2.6 - تواصل ارتفاع النتيجة الصافية للمجموعات البنكية

تظهر مراجعة حسابات العائدات والتكاليف المجمعة للمجموعات البنكية التسع في نهاية سنة 2016 تحسنا في النتائج. ويعكس ذلك تزايدا في العائد الصافي البنكي وتراجعا في تكلفة المخاطر.

رسم بياني 56: تـطـور الأرصدة الوسيطة للتدبير على أساس مجمع (بملايير الدراهم)

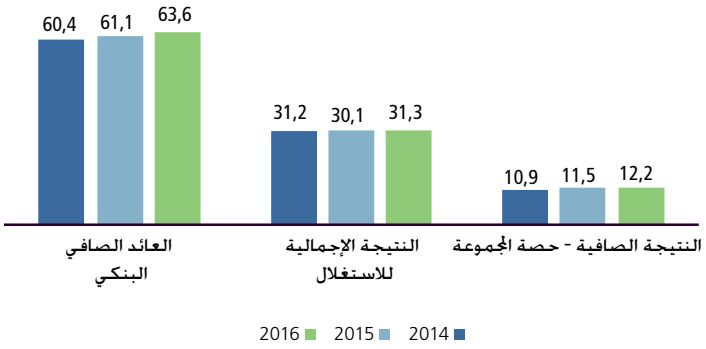

وبلغ العائد الصافي البنكي 63,6 مليار درهم، بزيادة 4,1% مقابل 1,1% في السنة الفارطة. ووصل هامش الفائدة، الذي يمثل 69% من العائد الصافي البنكي، إلى 42,6 مليار درهم، مسجلا تباطؤا بنسبة 1,1% (4,4% سنة 2015). وعرف هامش العمولات، من جهته، تسارعا إلى 8,3% مقابل 4,1% ليبلغ 11,2 مليار درهم. وتعززت حصته ضمن العائد الصافي البنكي بمقدار 0,7 إلى 17,6%.

وارتفعت نتيجة أنشطة السوق بنسبة 23% إلى 8,5 مليار درهم، ارتباطا بتعزيز محفظة الأصول المالية المتداولة. وبالتالي، تنامت الأرباح الصافية على الأصول المالية المتاحة للبيع والأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة بنسبتي 69% و12%، على التوالي.

رسم بياني 57: متوسط معامل الاستغلال (%)

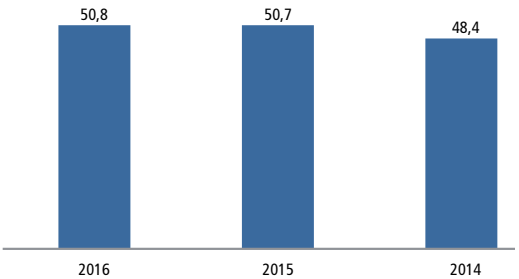

ارتفعت النفقات العامة للاستغلال لدى المجموعات البنكية بنسبة 4,1% مقابل 6% أواخر سنة 2015، لتصل إلى 32 مليار درهم. ويرتبط هذا التطور بالتباطؤ الملحوظ على مستوى نفقات المستخدمين (4,1+%) والنفقات الخارجية (5+%)، الناتجة عن التطور المحدود لعددها ولشبكتها في السوق المغربية.

وقد أدى تطور هذه النفقات العامة بوتيرة مماثلة لوتيرة نمو العائد الصافي البنكي إلى استقرار متوسط معامل الاستغلال في نسبة 50,8%.

ونتيجة لذلك، تحسنت النتيجة الإجمالية للاستغلال بنسبة 4,1% لتصل إلى 31,3 مليار درهم. وانخفضت تكلفة المخاطر على أساس مجمع بنسبة 4,1% إلى 9,9 مليار وامتصت بذلك 31,7% من النتيجة الإجمالية للاستغلال مقابل 34,5% في السنة الفارطة.

وفي المجموع، أنهت المجموعات البنكية التسع سنة 2016 على وقع نتيجة صافية-حصة المجموعة تبلغ 12,2 مليار، في ارتفاع بنسبة 6% مقابل 5,5% سنة 2015. وبذلك استقر عائد الأصول في مستوى 0,8% وعائد الرأسمال في مستوى 9,8%.

ويبين توزيع النتيجة الصافية-حصة المجموعة حسب المهن أن النشاط البنكي لا يزال يمثل الحصة السائدة، بنسبة 78% التي تراجعت مع ذلك بمقدار نقطتين بالمقارنة مع سنة 2015. وقد استفاد من هذا الانخفاض نشاط تدبير الأصول الذي عرفت حصته تزايدا بمقدار 3 نقط إلى 9%، ارتباطا بتنامي المساهمات في صناديق الاستثمار.

وحافظت مساهمة أنشطة التمويلات المتخصصة على المستوى الذي كانت عليه في السنة السابقة، أي 10% وتراجعت مساهمة أنشطة التأمينات بمقدار نقطة واحدة إلى 3%، ارتباطا بتغير نطاق التجميع.

رسم بياني 58: مساهمة مختلف المهن في النتيجة الصافية - حصة المجموعة للمجموعات البنكية t(%)

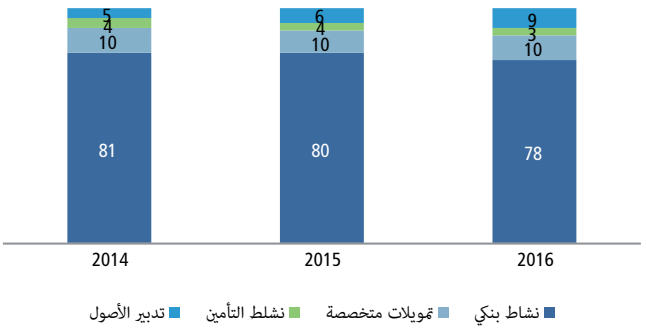

وحقق النشاط بالخارج ارتفاعا في العائد الصافي البنكي بنسبة 6,5% إلى 14,8 مليار درهم، وتم تحقيق حوالي 94% منها في إفريقيا. وقد ساهمت في العائد الصافي البنكي لهذه المجموعات بنسبة 31%، في ارتفاع بمقدار نقطة واحدة مقارنة مع السنة السابقة. إلا أن مساهمة النشاط الخارجي في النتيجة الصافية-حصة المجموعة تعززت بمقدار 4 نقط لتصل إلى 25% ارتباطا بتوسيع نطاق التجميع وانخفاض تكلفة المخاطر.

رسم بياني 59: مساهمة الشركات التابعة بالخارج في البنود الرئيسية لنتيجة المجموعات البنكية الثلاث الكبرى (%)

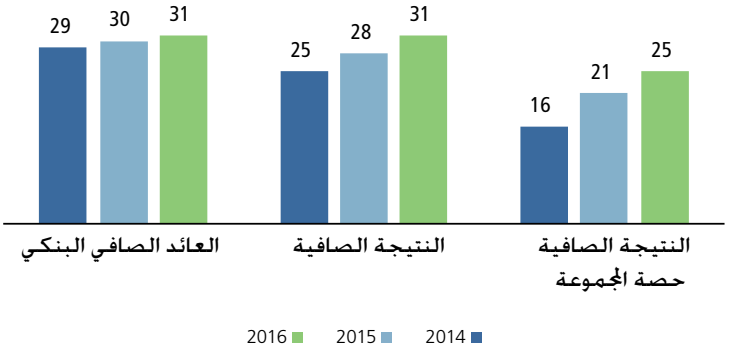

بنك المغرب

الفصل الثاني

تطور المخاطر البنكية

بنك المغرب

1 - تطور ملاءة البنوك

في سنة 2016، تزايدت المخاطر الصافية المرجحة، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، بوتيرة أبطأ مقارنة بالأموال الذاتية، مما أسفر عن نسبة ملاءة متوسطة وشكل تحسنا مقارنة بالسنة السابقة.

ويتم تحليل تطور المخاطر وملاءة البنوك، المبينة أدناه، بالاستناد إلى المعطيات المستخلصة من البيانات الاحترازية التي أعدت على أساس فردي حسب معايير بازل 3.

1-1 تطور المخاطر الصافية المرجحة

في نهاية سنة 2016، بلغت المخاطر الصافية المرجحة التي سجلتها البنوك 858 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 5,2%، وهو مستوى أعلى من المستوى المسجل في سنة 2015 الذي بلغ 1,4%. وتتألف هذه المخاطر من مخاطر الائتمان بنسبة 84%، ومخاطر السوق بنسبة 6%، ومخاطر التشغيل بنسبة 10%.

رسم بياني 60: تطور مجموع المخاطر الصافية المرجحة (بملايير الدراهم)

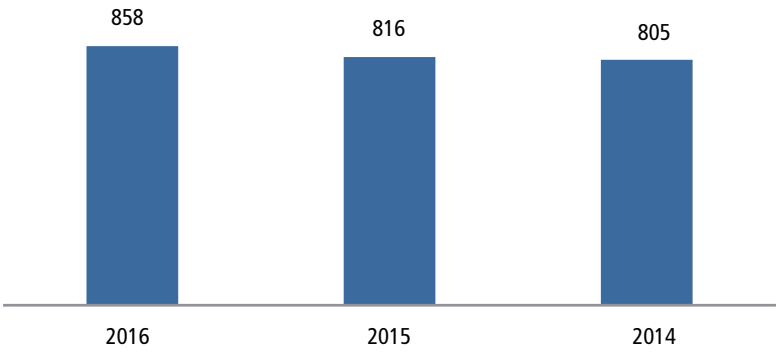

1.1.1 - مخاطر الائتمان

سجلت المخاطر المرجحة برسم مخاطر الائتمان، المحسوبة بعد تطبيق تقنيات تخفيف المخاطر، ارتفاعا بنسبة 4,3% مقابل 1,5% في سنة 2015 لتصل إلى 722 مليار درهم، ارتباطا بانتعاش القروض الموزعة وإن كان انتعاشا معتدلا.

رسم بياني **61:** تـطـور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر الائتمان (بملايير الدراهم)

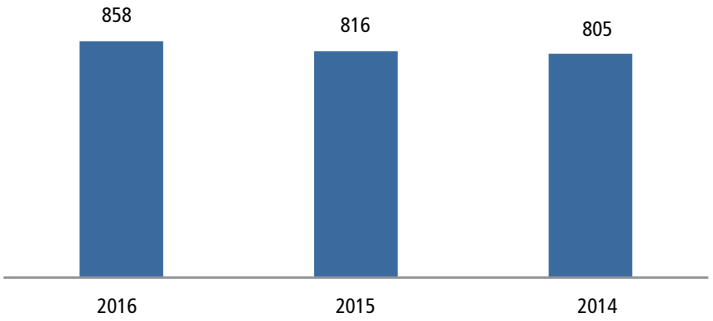

2.1.1 - مخاطر السوق

راكمت الأصول الصافية المرجحة برسم مخاطر السوق، في نهاية دجنبر 2016، حوالي 55 مليار درهم، أي بزيادة بنسبة 23% مقابل انخفاض بنسبة 7% سنة من قبل. وارتبط هذا التطور بارتفاع محفظة الأصول المالية المخصصة للتداول، الأمر الذي أدى إلى زيادة المتطلبات برسم المخاطر الخاصة والعامة لأسعار الفائدة.

رسم بياني **62:** تطور المخاطر المرجحة برسم مخاطر السـوق (بملايير الدراهم)

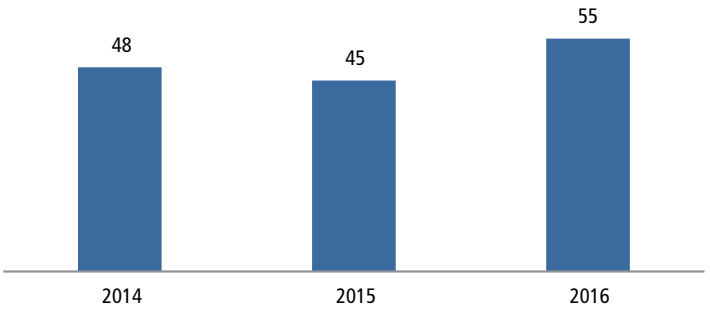

3.1.1 - مخاطر التشغيل

بلغت التعرضات برسم مخاطر التشغيل، التي تحسبها أغلب البنوك وفقا لمقاربة المؤشر الأساسي81[10] مليارا، مسجلة ارتفاعا جديدا وإن كانت وتيرته أدنى، أي 3,1% مقابل 5% في سنة 2015.

10 طريقة تقدير مخاطر التشغيل على أساس مستوى إجمالي العائد الصافي البنكي للبنوك.

رسم بياني 63: تطور المخاطر المرجحة برسم المخاطر التشغيلية (بملايير الدراهم)

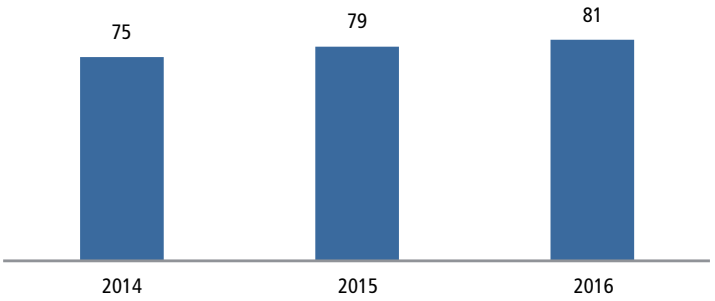

2.1 - تطور الأموال الذاتية الاحترازية للبنوك

سجلت الأموال الذاتية الاحترازية للبنوك زيادة ملحوظة بنسبة 9,1% مقابل حوالي 1% في السنة السابقة. وتتوزع هذه الأموال الذاتية، التي بلغ مجموعها 122 مليار درهم، بين الأموال الذاتية من الفئة 1 بمبلغ 99 مليار درهم، وتتشكل نسبة 99% منها من الأموال الذاتية الأساسية، والأموال الذاتية من الفئة 2 التي تصل إلى 23 مليار درهم.

وتتكون الأموال الذاتية من الفئة 1 من الأموال الذاتية الأساسية والأموال الذاتية الإضافية. وتشمل الفئة الأولى الرأسمال أو المخصصات الصادرة عن المؤسسة والاحتياطيات والأرباح وبعض أدوات الأموال الذاتية للمجموعات التعاونية. وتتكون الفئة الثانية من الأدوات الدائمة التي قد تشمل خيار التسديد عن طريق مبادرة حصرية من المقترض، وهو الخيار الذي يطبق في ظروف معينة.

وتشمل الأموال الذاتية من الفئة 2 أدوات الدين ذات أجل استحقاق أولي لا يقل عن 5 سنوات، وفارق إعادة التقييم، وحصة من المكاسب غير المحققة على سندات التوظيف، والدعم، وصناديق الضمان الخاصة، والمؤن من أجل المخاطر العامة، والمبالغ الإيجابية الناتجة عن معالجة الخسائر المتوقعة، والاحتياطيات الكامنة الإيجابية لعمليات القرض الإيجاري أو الكراء مع خيار الشراء.

رسم بياني64 : تطور الأموال الذاتية و نسبة الملاءة - على أساس فردي

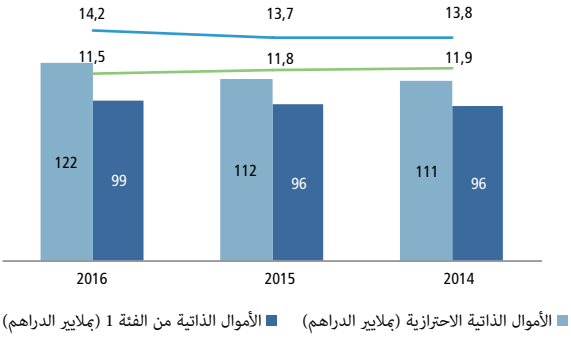

رسم بياني65: تطور الأموال الذاتية و نسبة الملاءة - على أساس مجمع

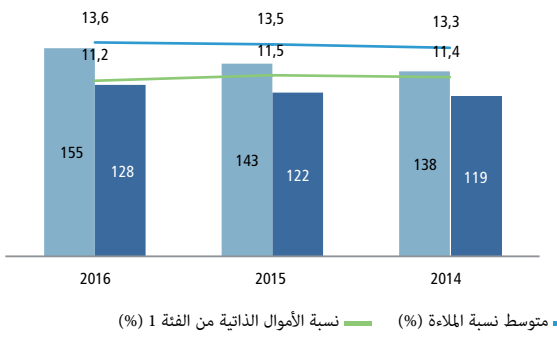

وتأتت الزيادة في الأموال الذاتية، التي بلغت 10 ملايير، فيما يخص حوالي 5 ملايير من الأموال من الفئة 1 بالأساس، على شكل نتائج مرحلة وفيما يخص 5 ملايير على شكل ديون ثانوية بمدة محددة. وأصدر أحد البنوك خلال هذه السنة دينا ثانويا دائما يستجيب لمتطلبات الأهلية كأداة للأموال الذاتية من الفئة 1.

إطار رقم 1: أدوات الأموال الذاتية الإضافية

أصدر بنك المغرب، في سنة 2013، منشورا يتعلق بتطبيق المعايير المتعلقة بالأموال الذاتية والتي تهدف إلى تحسين جودة وكمية هذه الأموال. ويعدل هذا الإصلاح تعريف الأموال الذاتية الاحترازية والأدوات المؤهلة بهذه الصفة. وفي هذا الصدد، استحدث البنك الأموال الذاتية الإضافية من الفئة 1 أو من الفئة « AT1 ». وتندرج هذه الفئة ضمن بنية الأموال الذاتية الاحترازية على النحو التالي:

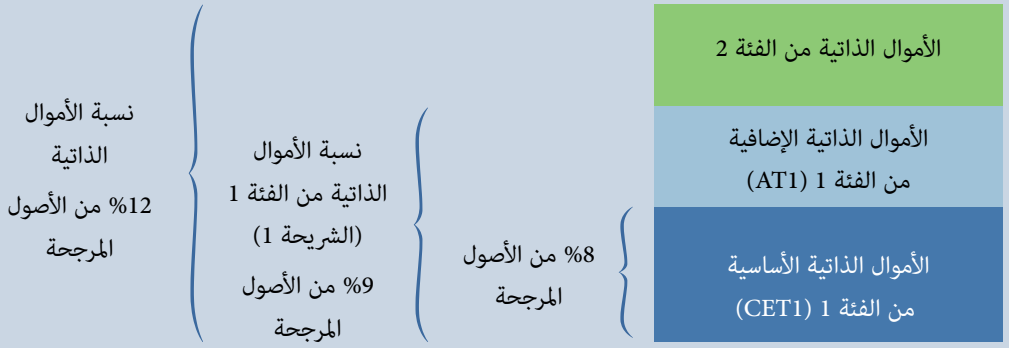

وتتوافق الأموال الذاتية الإضافية من الفئة 1 مع أدوات الدين الدائمة، والمحررة من أي تحفيز على التسديد أو التزام به. وهي تخضع لآلية لامتصاص الخسائر يتم تشغيلها عندما تكون نسبة الأموال الذاتية الأساسية (CET1) أدنى من العتبة المحددة من قبل بنك المغرب وهي 6%.

ويمكن تحويل هذه الأدوات إلى أسهم أو قد تخضع لتخفيض في قيمتها الاسمية. وعلاوة على ذلك، من الضروري توفر المرونة الكاملة في أداءات القسيمات، ويبقى تعليق دفعها مرتبطا بتقدير الجهة المصدرة.

وارتفع متوسط معدل الملاءة، الذي يمثل نسبة حجم الأموال الذاتية إلى مجموع الأصول الصافية المرجحة، بحوالي 50 نقطة أساس مقارنة بسنة 2015 ليصل إلى 14,2%، أي أنه تجاوز العتبة الدنيا التي تنص عليها التشريعات السارية وهي 12%.

ووصلت نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 إلى 11,5%، علما أن الحد الأدنى القانوني هو 9%، بينما بلغ متوسط نسبة الأموال الذاتية الأساسية المسماة «الشريحة الأساسية الأولى»، الذي يعكس بسطه فقط الأموال الذاتية التي تستخدم في امتصاص الخسائر مع استمرار النشاط، نسبة 11,5% مقابل حد أدنى قانوني يبلغ 8%.

وعلى أساس مجمع، سجلت الأموال الذاتية الاحترازية والأموال من الفئة 1 لدى البنوك ارتفاعا بنسبة 8,4% لتصل إلى 155 مليار درهم وبنسبة 4,9% لتبلغ 128 مليارا على التوالي. وبلغت المخاطر المرجحة 1.141 مليار، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 7,3% مقارنة مع سنة 2015. ونتيجة لذلك، بلغ متوسط نسبة الملاءة 13,6% مقابل 13,5%، بينما وصل متوسط الأموال الذاتية من الفئة 1 إلى 2,11%، مقابل 11,5% في العام السابق.

2 - تطور سيولة البنوك

خلال سنة 2016، واصلت وضعية البنوك انفراجها بفضل تحسن احتياطيات الصرف والأداء الجيد للودائع التي تم تحصيلها لدى الزبناء في سياق اتسم بارتفاع متواضع للقروض. كما سجل تحسن جديد في ظروف إعادة تمويل البنوك عقب قرار مجلس البنك، في مارس 2016، تطبيق تخفيض جديد في سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس، ليصل إلى 2,25%، وهو مستوى منخفض بشكل غير مسبوق.

وخلال هذه السنة، تنامت الودائع بنسبة 4,3%، ونتج هذا الارتفاع عن زيادة الودائع تحت الطلب في سياق اتسم بتدني سعر الفائدة. ونظرا لتزايد القروض بنسبة 4%، فقد استقر معامل الاستخدام[11] في نسبة 95%. ودون احتساب شهادات الإيداع، بلغت هذه النسبة 90%، أي بنقطة أقل مما كانت عليه في 2015.

رسم بياني 66: تطور الودائع و القروض و معامل ومعامل الاستخدام الخاصة بالبنوك

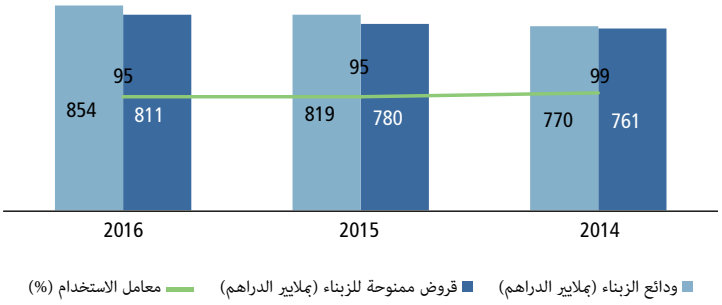

وبشكل عام، وصلت عمليات إعادة التمويل لدى البنك المركزي في نهاية سنة 2016 إلى 19 مليار درهم مقابل 23 مليار سنة 2015. ومن حيث الأدوات، انتقلت التسبيقات لسبعة أيام من 7 مليارات إلى 11 مليارا من سنة إلى أخرى، في حين أن عمليات إعادة التمويل عن طريق القروض المضمونة بديون المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة انخفضت من 13,5 إلى 4,1 مليار درهم، وتشكّل الباقي من التسبيقات لمدة 24 ساعة.

11 النسبة بين القروض والودائع.

رسم بياني **67**: المبلغ الجاري للتسبيقات لسبعة أيام والقروض المضمونة بديون على المقاولات الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة من بنك المغرب (بملايير الدراهم)

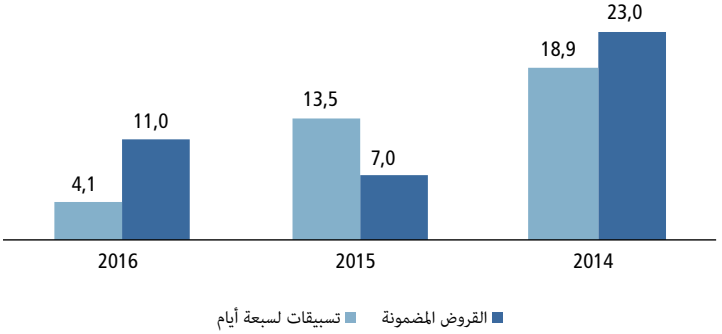

أفرزت الوضعية الصافية للبنوك في سوق إعادة الشراء، دون احتساب العمليات المنجزة مع بنك المغرب، رصيدا صافيا إيجابيا بلغ 10 ملايير درهم، تحت التأثير المزدوج لانخفاض القيم المستلمة للاستحفاظ والانخفاض الطفيف في القيم المسلمة للاستحفاظ.

ومن جهة أخرى، ارتفعت عمليات إعادة تمويل البنوك في سوق سندات الدين بنسبة 9% لتمثل 7% من موارد البنوك. ويبين تفكيك هذه الموارد حسب آجال الاستحقاق امتداد آجال الاستحقاق المتوسطة للمبلغ الجاري لسندات الدين التي أصدرتها البنوك. وهكذا، عرفت حصة سندات الدين التي يتجاوز أجل استحقاقها سنتين ارتفاعا بمقدار 8 نقط إلى نسبة 57% من المجموع، وذلك على حساب سندات الدين التي يقل أجل استحقاقها عن سنتين، حيث انخفضت حصتها من 51% إلى 43%.

ومن جهتها، سجلت الديون الثانوية ذات آجال استحقاق طويلة ارتفاعا جديدا بنسبة 13,7% مقابل 23% في سنة 2015، لتصل إلى 34,4 مليار درهم.

وفي المجموع، تشكلت استخدامات البنوك بنسبة تقارب 47% من الاستخدامات قصيرة الأمد و53% من الاستخدامات المتوسطة والطويلة الأمد، وهو نفس المستوى المسجل في السنة السابقة. وتتكون مواردها من الموارد دون أجل استحقاق بنسبة 59%، ومن موارد قصيرة الأجل بنسبة 21% ومن موارد متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 20% مقابل 58% و24% و18%، على التوالي، في السنة الماضية.

وتتألف أصول البنوك السائلة والقابلة للتعبئة بالخصوص من القيَم المودعة في الصندوق، والودائع لدى بنك المغرب، والعمليات المنجزة بين البنوك، وسندات الخزينة، وشهادات الإيداع. وهي تمكن البنوك من الاحتماء من صدمات السيولة المحتملة. وقد وصل المبلغ الجاري لهذه الأصول في نهاية سنة 2016 إلى 174 مليار درهم، بانخفاض بنسبة 5,6% بعد ارتفاع بنسبة 25% سنة 2015. ولا تزال حصة هذه الأصول ضمن مجموع الاستخدامات كبيرة، أي 14,5%، مقابل 16,1% في السنة السابقة.

رسم بياني 68: تطور الأصول السائلة والقابلة للتحقيق

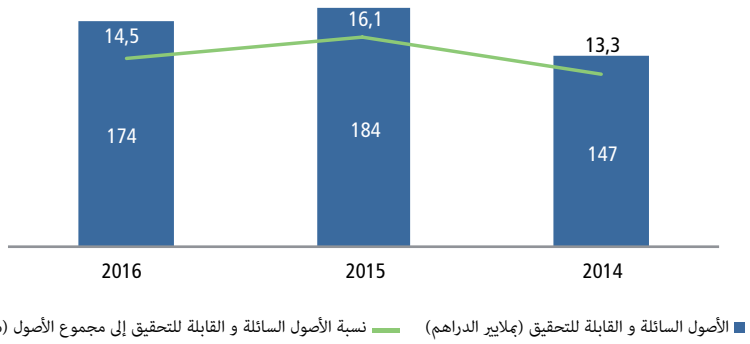

بعد ارتفاع محفظة سندات الخزينة التي تملكها البنوك بنسبة 1,5% في السنة الماضية، بقي مبلغها في مستوى 118 مليار درهم.

وسجل معامل السيولة على المدى القصير (LCR) لدى البنوك مستوى متوسطا بلغ 143%، مقابل حد أدنى بنسبة 70% سنة 2016، مما يعكس وضعية مريحة فيما يتعلق بالسيولة لدى البنوك. وتقيس هذه النسبة كمية الأصول السائلة ذات الجودة العالية المتوفرة لدى البنوك لتغطية تدفقات الخزينة خلال فترة شهر واحد في حالة وقوع أزمة.

3 - تطور المديونية البنكية للأسر

أنجز بنك المغرب، خلال سنة 2016، استقصاءه السنوي الثاني عشر لدى البنوك وشركات قروض الاستهلاك حول تطور قروض الاستهلاك وقروض السكن وفئات المستفيدين من هذه القروض وفقا لمعايير مختلفة. وشمل هذا الاستقصاء عينة ضمت 10 بنوك و21 شركة لقروض الاستهلاك، تمتلك مجتمعةً حصة في السوق تقارب 100% بالنسبة لقروض السكن و97% بالنسبة لقروض الاستهلاك.

رسم بياني 69: تطور المديونية البنكية للأسر

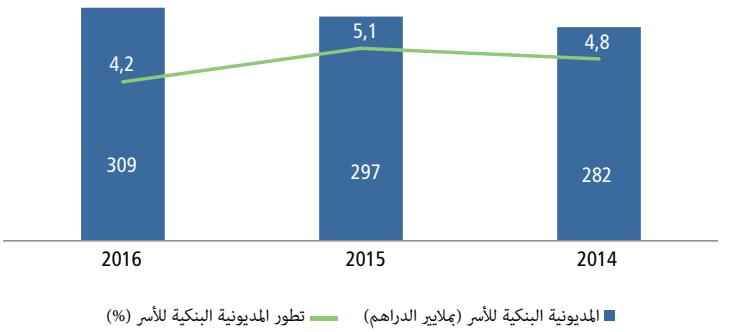

وفي متم دجنبر 2016، وصل المبلغ الجاري للمديونية البنكية للأسر إلى 309 ملايير درهم، بارتفاع بنسبة 4,2% مقابل 5,1% سنة 2015. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع قروض السكن وقروض الاستهلاك. وقد مثل هذا المبلغ حوالي 36% من قروض مؤسسات الائتمان، أي نفس المستوى المسجل في العام الماضي. ومقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي، استقر هذا المبلغ الجاري في نسبة 30%.

وتملك البنوك ما يقرب من 85% من هذه المديونية، أي نفس الحصة المسجلة في السنة السابقة. ويتشكل معظم هذه المديونية من قروض السكن التي مثلت حوالي 64%، دون تغيير مقارنة بسنة 2015، وتخص البقية قروض الاستهلاك.

ووصل متوسط المديونية لكل أسرة في نهاية دجنبر 2016 إلى 40.200 درهم، مقابل 39.500 سنة من قبل، أي بزيادة بنسبة 2%.

3.1 - قروض السكن

3.1.1 - واصلت قروض السكن تطورها في سنة 2016

بالتوازي مع تصاعد مؤشر أسعار الأصول العقارية (+0,9%) وتزايد عدد الصفقات المنجزة (+8,1%) خلال سنة 2016، شهد إنتاج قروض السكن ارتفاعا بنسبة 4,8% إلى 28,8 مليار درهم، مقابل 0,6% المسجلة سنة 2015. وقد هم هذا النمو القروض الحرة على الخصوص في حين استقرت القروض التي تدعمها الدولة.

وعلى العكس من ذلك، شهد عدد المستفيدين تراجعا بنسبة 8% إلى ما يقارب 72.000 زبون. ووصل انخفاض عدد المستفيدين إلى 10% بالنسبة للقروض الحرة و3% بالنسبة للقروض التي تدعمها الدولة. ونتيجة لذلك، وصل المبلغ المتوسط للقروض إلى 401.000 درهم، أي بارتفاع بمقدار 49.000 درهم من سنة إلى أخرى.

رسم بياني 70: تطور إنتاج قروض السكن و عدد المستفيدين

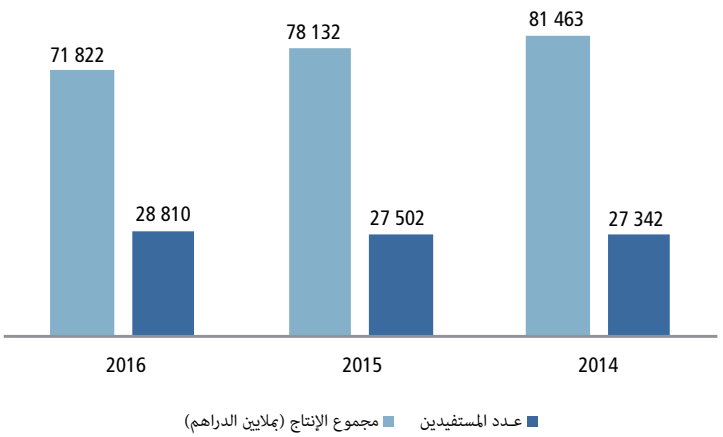

وهكذا، وصل المبلغ الجاري الإجمالي لقروض السكن إلى 199,3 مليار درهم، في ارتفاع بنسبة 4,8% مقابل 5% سنة من قبل. ويمثل المبلغ الجاري للقروض الحرة 81% من مجموع هذا المبلغ، حيث ارتفع بنسبة 4,9% مقابل 5,4%. أما القروض التي تدعمها الدولة، فقد تزايد مبلغها الجاري بحوالي 4,2%، بعد نمو بنسبة 3,6%. و بالتالي، فقد استقرت هذه القروض في مستوى 38,3 مليار درهم، من بينها حوالي 20,1 مليار برسم القروض المضمونة من صناديق فوغاليف120 وفوغالوج[13] و14,6 مليار برسم فوغاريم[14] و3,6 مليار برسم السكن الاقتصادي.

وظلت شروط تمويل الأسر ملائمة في سنة 2016، حيث كانت أسعار الفائدة في مستويات منخفضة. وهكذا، عرف متوسط سعر الفائدة المطبق على قروض السكن تراجعا بلغ ما يقرب من 25 نقطة أساس ليصل إلى 4,96%. وتم منح ما يقرب من 75% من هذه القروض بأسعار أدنى من 6% مقابل 70% في نهاية عام 2015.

رسم بياني 71: تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب سعر الفائدة المطبق (%)

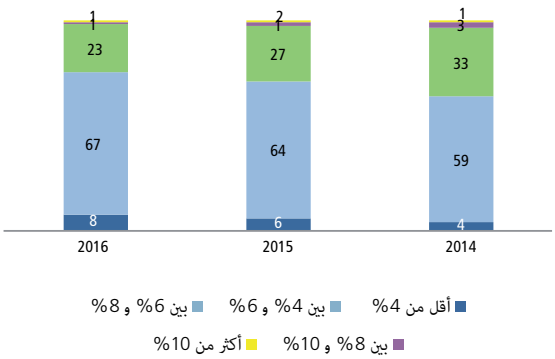

رسم بياني 72: تطور المبلغ الجاري لقروض السكن بين سعر الفائدة الثابت و المتغير (%)

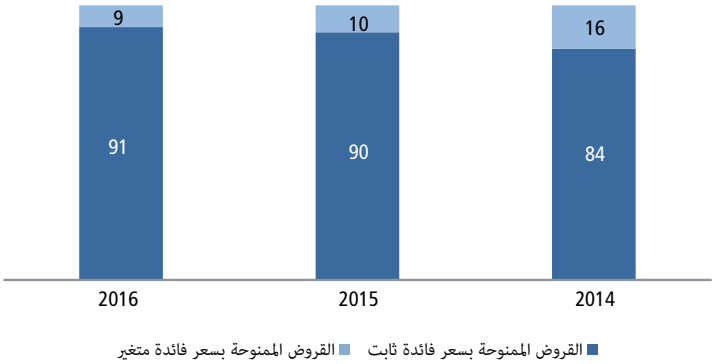

ونظرا للانخفاض التاريخي لمستوى أسعار الفائدة، ظلت القروض بأسعار فائدة ثابتة مهيمنة بشكل كبير في سنة 2016، بحصة 97% من حيث الإنتاج و91% من حيث الأصول.

12 صندوق ضمان القروض المخصصة لتمويل الحصول على الملكية لفائدة منخرطي مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.
13 صندوق ضمان قروض السكن لفائدة مستخدمي القطاع العام.
14 صندوق الضمان لذوي الدخل غير المنتظم والمحدود.

رسم بياني **73:** تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب المدة الأصلية (%)

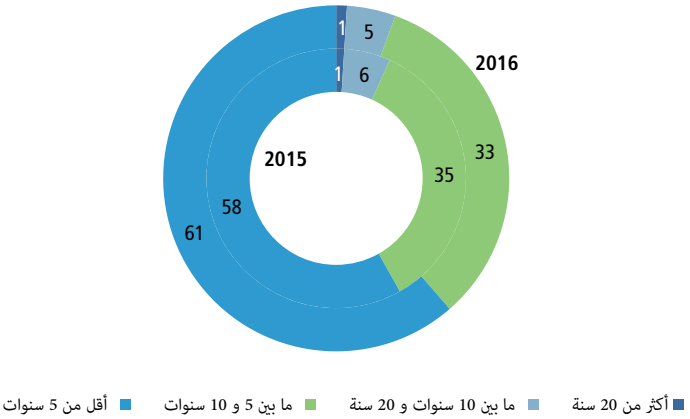

وامتدت المدة الأولية لقروض السكن إلى 20,7 عاما في المتوسط مقابل 20,3 عاما في سنة 2015. وهكذا، تعززت حصة القروض الممنوحة لمدة أولية تفوق 20 سنة بمقدار 3 نقط إلى 61%.

2.1.3- نوعية وخصائص المستفيدين من قروض السكن

يتم تحليل نوعية المستفيدين من قروض السكن على أساس معايير السن والدخل والفئة الاجتماعية والمهنية ومكان الإقامة.

وحسب معيار السن، مثل الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 40 عاما حوالي 62% من مجموع الملفات (64% في سنة 2015)، مقابل 31% بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و40 سنة (29%). وبقيت نسبة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 30 عاما محدودة، حيث شكلت 7% من مجموع عدد الملفات.

رسم بياني **74:** توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب السن (%)

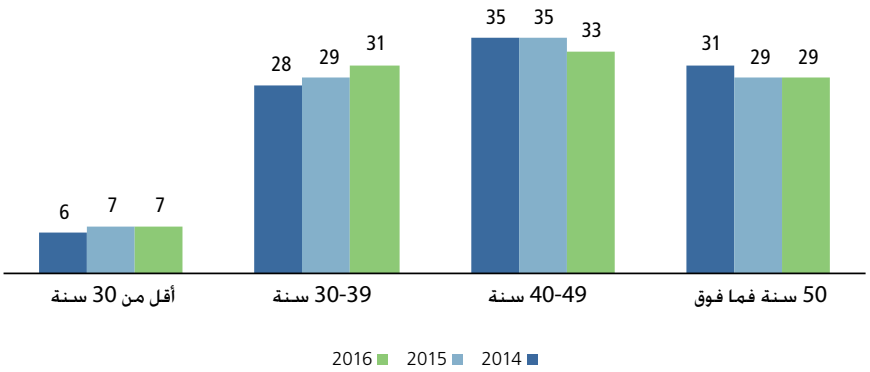

من حيث الدخل، استفاد ذوو دخل أدنى من 4.000 درهم من 33% من عدد ملفات القروض، في ارتفاع بنقطة واحدة مقارنة مع سنة 2015. وفي المقابل، تراجعت حصة الأشخاص ذوي دخل أعلى من 10.000 درهم بنقطة واحدة إلى 29%.

رسم بياني **75:** توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الدخل (%)

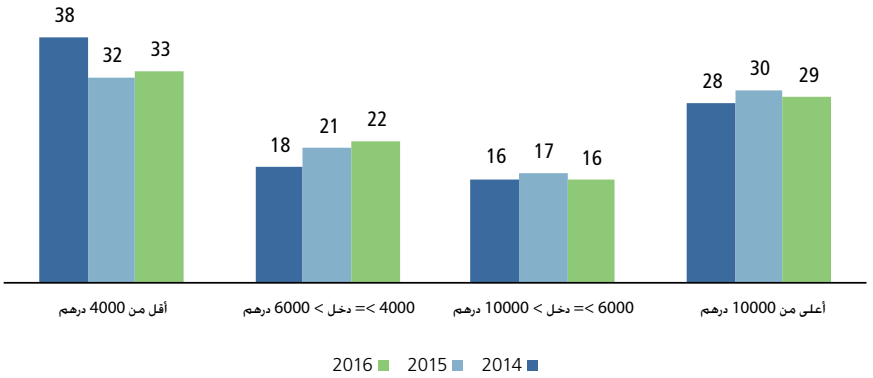

وحسب الفئة الاجتماعية والمهنية، لا يزال الأجراء والموظفون يمثلون الفئات الأكثر لجوءًا إلى القروض، بحصص بلغت على التوالي 48% (46% سنة 2015) و 30% (33% سنة 2015). وتشمل الفئات الأخرى الصناع التقليديين والتجار (14%) والمهن الحرة (6%) والفلاحين والمتقاعدين(2%).

وحسب التوزيع الجغرافي، ارتفع مستوى تمركز المقترضين حيث وصل إلى 40% في جهة الدار البيضاء و19% في جهة الرباط، مقابل 36% و18%، على التوالي، سنة 2015.

2.3 - قروض الاستهلاك

1.2.3 - تطور المبلغ الجاري لقروض الاستهلاك

تطور المبلغ الجاري لقروض الاستهلاك بنسبة 3,2% مقابل 5% سنة 2015 ليصل إلى ما يقارب 110 ملايير درهم. فقد ارتفع المبلغ الجاري[15] للبنوك بنسبة 2% مقابل 7% سنة من قبل، وتسارع المبلغ الجاري لشركات قروض الاستهلاك ليصل إلى 5% مقابل 2% سنة 2015.

رسم بياني **76:** تطور المبلغ الجاري الإجمالي لقروض الاستهلاك

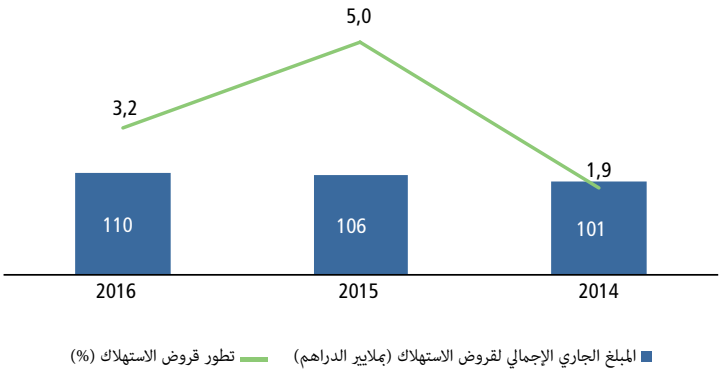

15بما فيها الحسابات المكشوفة.

2.2.3- نوعية وخصائص المستفيدين من قروض الاستهلاك[16]

على غرار قروض السكن، يتم تتبع نوعية المستفيدين من قروض الاستهلاك حسب السن والدخل والفئة الاجتماعية والمهنية ومكان الإقامة.

رسم بياني 77: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن (%)

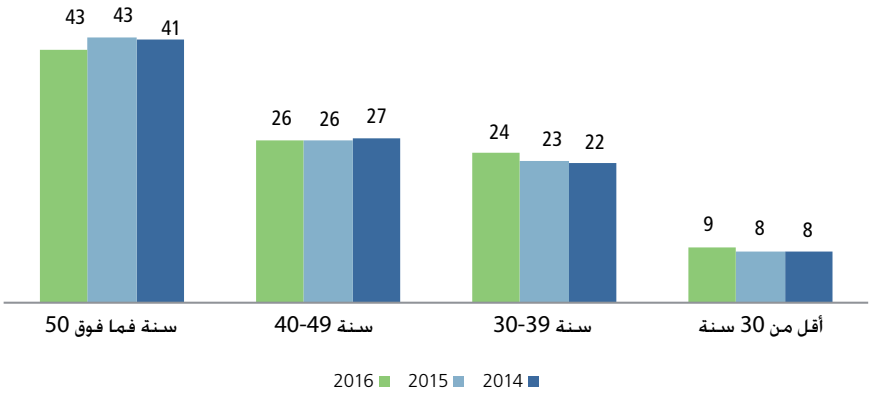

ووفقا لمعيار السن، انخفضت نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 40 سنة بنقطتين إلى 67% في عام 2016، لصالح الفئات الأصغر سنا.

رسم بياني 78: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن و نوع القرض (%)

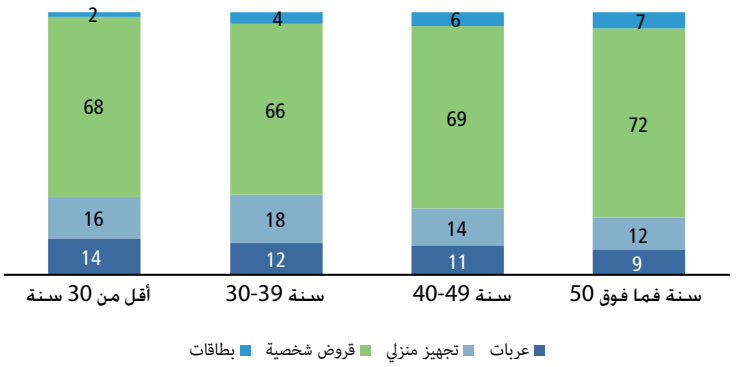

وتمثل القروض الشخصية النوع الأكثر استخداما من بين أنواع قروض الاستهلاك من قبل جميع الفئات العمرية. وعلى العكس من ذلك، تمثل البطاقات المتجددة 7% من القروض المقدمة للأشخاص الذين تفوق أعمارهم 50 سنة و2% فقط لمن لديهم أقل من 30 سنة. وعلى خلاف ذلك، تستخدم قروض شراء السيارات أكثر من طرف الفئات الأصغر سنا.

16 تمت مراجعة البيانات الخاصة بسنتي 2014 و2015 على إثر مراعاة البيانات المقدمة من البنوك أيضا.

رسم بياني **79**: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل (%)

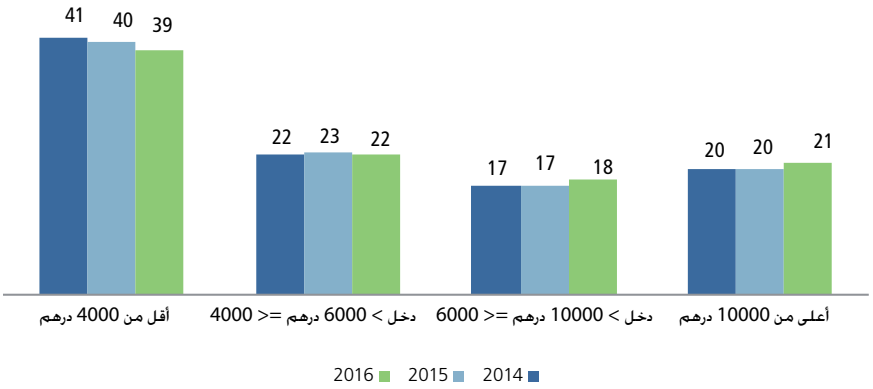

ويشكل الدخل، بعد السن، متغيرا هاما يفسر اللجوء إلى قروض الاستهلاك. فقد منح ما يقرب من 39% من ملفات القروض إلى أشخاص ذوي دخل أدنى من 4.000 درهم، مقابل 40% سنة 2015. وعلى العكس من ذلك، شهدت حصة ذوي الدخل المتراوح بين 6.000 و10.000 درهم ارتفاعا بنقطة واحدة إلى 18% خلال نفس الفترة.

رسم بياني **80**: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل ونوع القرض (%)

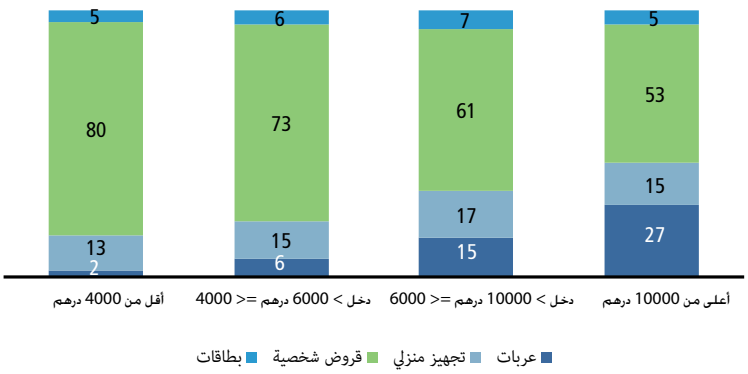

ومن جديد، تعتبر القروض الشخصية النوع الأكثر استخداما لدى جميع فئات الدخل. ومع ذلك، فحصتها أعلى بين ذوي الدخل المنخفض. وعلى العكس من ذلك، تحظى القروض الخاصة بشراء السيارات بحصة مهمة لدى الأشخاص ذوي دخل أعلى.

رسم بياني **81:** توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الفئة الاجتماعية و المهنية **(%)**

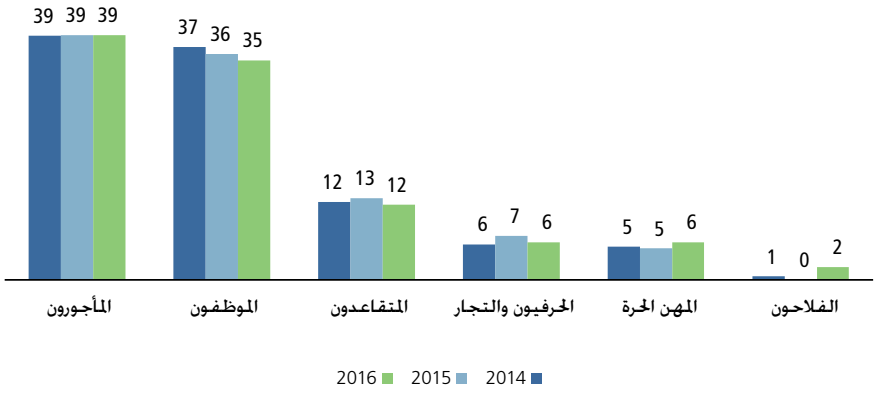

وحصل الأجراء والموظفون، خلال سنة 2016، على 39% و35% على التوالي، مقابل 39% و36%.

رسم بياني **82:** توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب التوزيع الجغرافي **(%)**

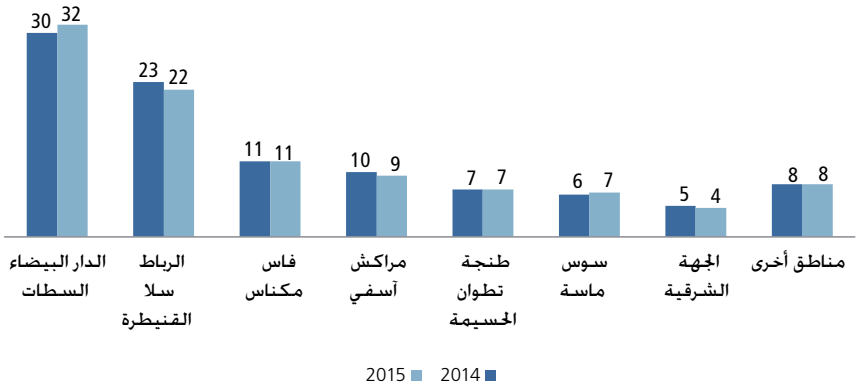

وحسب الموقع الجغرافي، يبدو أن المستفيدين من قروض الاستهلاك لا يزالون يتمركزون في التجمعين الحضريين للدار البيضاء (32% مقابل 30% في عام 2015) والرباط (22% مقابل 23% في عام 2015).

رسم بياني **18:** تطور القروض التي تمنحها البنوك **(%)**

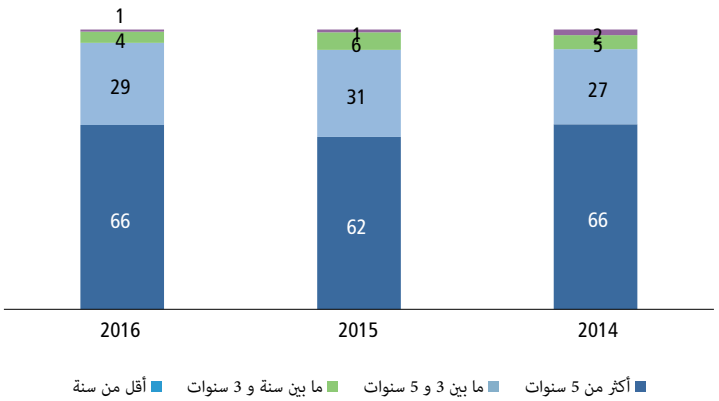

وتبين دراسة قروض الاستهلاك حسب آجالها أن حصة القروض التي يتعدى أجلها 5 سنوات تعززت بمقدار 4 نقط إلى 66%، على حساب القروض التي تقل مدتها عن 5 سنوات.

رسم بياني 84: تطور متوسط مبلغ ملفات قروض الاستهلاك (بالدرهم)

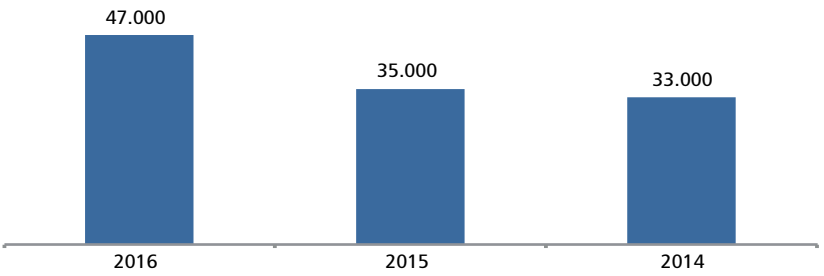

وموازاة مع امتداد آجال استحقاق القروض، زاد المبلغ الجاري المتوسط لكل ملف قرض أيضا من سنة إلى أخرى، حيث انتقل من 35.000 إلى ما يقرب من 47.000 درهم (أي 34,8%+).

4 - تطور المديونية البنكية للمقاولات غير المالية

في نهاية سنة 2016، بلغ الدين البنكي للشركات غير المالية 467 مليار درهم[17]. وعرف هذا المبلغ الجاري زيادة بنسبة 3,1%، وذلك بعد انخفاض بنسبة 1,4% سنة من قبل، في سياق تباطؤ الطلب على القروض بسبب الوضع الاقتصادي. وضمن هذا المجموع، شكل المبلغ الجاري لقروض التجهيز الحصة الأكثر دينامية، بزيادة بلغت 10% في الوقت الذي تقلصت فيه سلفات الخزينة مرة أخرى، ولكن بوتيرة أدنى بنسبة 1%.

ومن حيث الفئة، تلقت المقاولات العمومية تمويلا يقارب 47 مليارا، بزيادة قدرها 19,6%. وشهدت شركات القطاع الخاص ارتفاعا طفيفا لديونها إلى 1,6% لتصل إلى 420 مليار درهم.

17 بيانات سنة 2014 و2015 بعد تحيينها

رسم بياني 85: المبلغ الجاري للقروض بواسطة الدفع الممنوحة للمقاولات غير المالية (بملايير الدراهم)

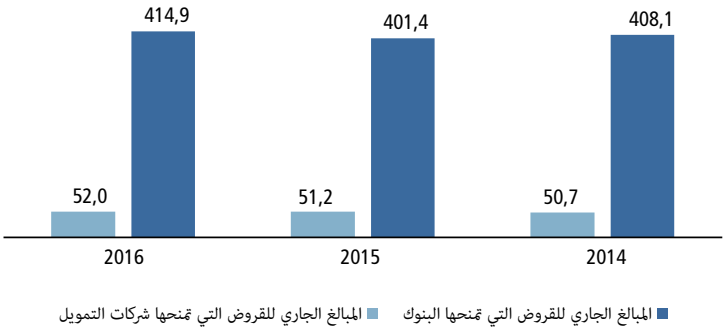

وعرف المبلغ الإجمالي للديون لدى البنوك، التي بلغت حصتها 89% من المجموع، انتعاشا بنسبة 3,4% ليصل إلى 414,9 مليار درهم، بعد انخفاض بنسبة 1,7%. وجاء هذا التطور في سياق تراجع أسعار الفائدة. وهكذا يتضح من التقارير المتعلقة بأسعار الفائدة على القروض التي أعلنت عنها البنوك أن المعدلات المطبقة على القروض الجديدة الممنوحة للمقاولات انخفضت بما قدره 49 نقطة أساس إلى 5,10%. ويدل هذا المتوسط على انخفاض بمقدار 13 نقطة أساس بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة إلى 7,37% و43 نقطة أساس إلى 4,75% بالنسبة للمقاولات الكبيرة.

وارتفعت الديون الممنوحة من شركات التمويل بنسبة 1,5% لتصل إلى 52 مليار درهم.

ومن بين تمويلات المقاولات غير المالية، مثلت القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة[18] 33% من المجموع في سنة 2016، دون تغيير مقارنة بسنة 2015.

5 - تطور المخاطر الائتمانية الكبرى للبنوك

يقصد بالمخاطر الكبرى المستفيدون أو مجموعة المستفيدين الذين منحت لهم قروض يساوي مبلغها الجاري أو يتجاوز 5% من الأموال الذاتية لبنك ما. وفي نهاية دجنبر 2016، وصلت القروض التي منحتها البنوك لهذه الفئة من الأطراف المقابلة إلى حوالي 355 مليار درهم في المجموع، مسجلة زيادة بنسبة 6,6% من سنة إلى أخرى، بعد انخفاض بنسبة 13% سنة 2015. ومثلت هذه الالتزامات 2,9 أضعاف الأموال الذاتية للبنوك، وهو نفس المستوى الذي سجلته في عام 2015.

18 حسب المعايير الاحترازية التي تعتبر بموجبها بعض المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي لإحدى المجموعات مقاولة كبيرة.

رسم بياني **86**: تطور المخاطر الكبرى للقروض الممنوحة من البنوك

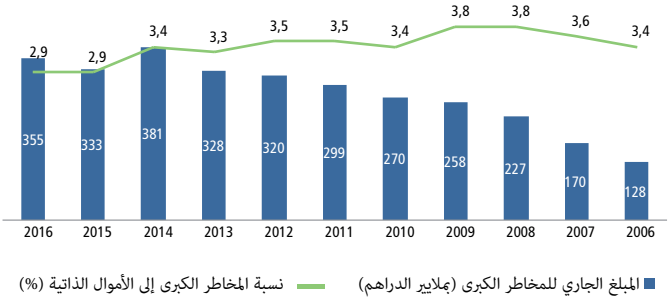

وتلاحَظ زيادة المخاطر الكبرى على مستوى التزامات الحصيلة. فقد ارتفعت هذه الالتزامات، المكونة بالأساس من القروض وسندات الدين، بمقدار 10% إلى حوالي 262 مليار درهم، في حين تقلصت التزامات خارج الحصيلة بنسبة 3% إلى 89 مليار درهم. ويتشكل ما يقرب من 80% من هذه الالتزامات من تعهدات بالتمويل والضمان.

وحسب القطاعات، حصلت المجموعات المالية غير البنكية على أكبر حصة من القروض، أي 16%، متبوعة بالمستفيدين من قطاع الصناعات التحويلية (14%)، والنقل والاتصالات (13%)، والإنعاش العقاري (12%)، وتوزيع المياه والكهرباء (11%). ويتوزع الباقي بين قطاعات أخرى متعددة.

6 - تطور الديون المعلقة الأداء

في عام 2016، سجل تباطؤ جديد في نسبة نمو الديون المعلقة الأداء لدى البنوك لتصل إلى 6,8% مقابل 9% سنة 2015 ومتوسط قدره 17% بين عامي 2012 و2014. وبلغ مجموع مبلغها الجاري 61,6 مليار درهم وهو ما يمثل نسبة مخاطر قدرها 7,6%، مقابل 7,4% سنة من قبل.

رسم بياني **87**: تطور ديون البنوك المعلقة الأداء

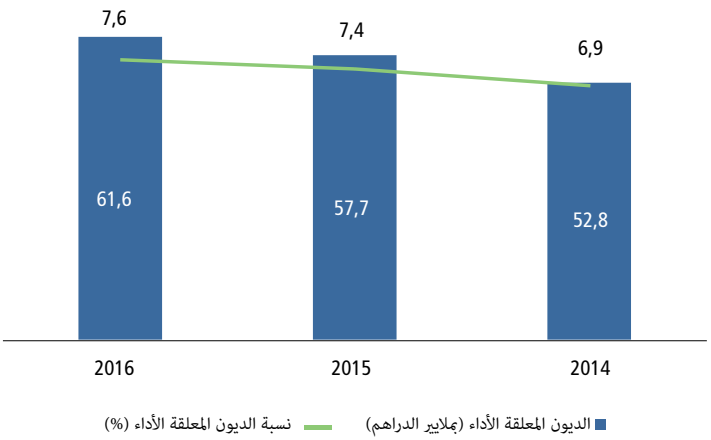

وصل ارتفاع الديون المعلقة الأداء سنة 2016 إلى ما يقرب من 4 ملايير درهم. وحسب الفئة، كانت 6,3 مليار من هذه الديون تتعلق بفئة الديون المتعثرة و290 مليون منها بفئة الديون ما قبل المشكوك في تحصيلها. أما فئة الديون المشكوك في تحصيلها فقد عرفت تطورا سلبيا بمقدار 2,6 مليار. وبالنظر إلى هذه التطورات، شهد هيكل الديون المعلقة الأداء تحولا تمثل في تنامي حصة الديون المتعثرة بنسبة 6 نقط أساس إلى 83% وحصة الديون ما قبل المشكوك فيها بنقطة واحدة إلى 4% على حساب الديون المشكوك في تحصيلها التي تدنت حصتها بمقدار 5 نقط إلى 13%.

رسم بياني **88**: نسبة تغطية الديون المعلقة الأداة التي تملكها البنوك

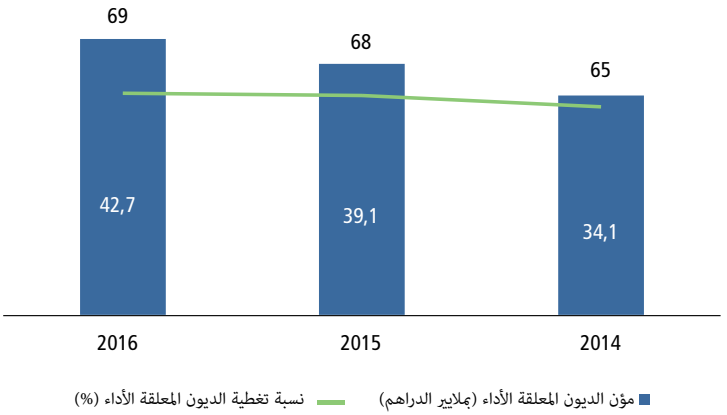

وتماشيا مع اتجاه الديون المعلقة الأداء، سجلت المخصصات المتعلقة بها نموا بنسبة 9,1% بدلا من 15% سنة من قبل. وأسفر ذلك عن تحسن في نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء بالمؤن بنقطة واحدة لتصل إلى 69%. ووصلت هذه النسبة إلى 76% فيما يتعلق بفئة الديون المتعثرة و47% بالنسبة لفئة الديون المشكوك في تحصيلها و 18% بالنسبة لفئة الديون ما قبل المشكوك في تحصيلها.

وإضافة إلى هذه المؤن الخاصة، عملت البنوك على تكوين مؤن ذات طابع عام بمبلغ 7,4 مليار درهم، لتغطي المخاطر المرتبطة بالظرفية الاقتصادية.

أما الديون المعلقة الأداء الخاصة بشركات التمويل، فقد تراجعت بنسبة 0,7% سنة 2016 إلى 9,5 مليار درهم، أي أن نسبة المخاطر بلغت 9,3%، مقابل 9,7% سنة من قبل. ووصلت نسبة تغطية هذه الديون بالمؤن إلى 74%، في انخفاض بنقطتين مقارنة مع السنة السالفة.

1.6 - الديون المعلقة الأداء على الأسر

في سنة 2016، ارتفع المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء الخاصة بالأسر لدى البنوك وشركات قروض الاستهلاك بنفس الوتيرة المسجلة في السنة الماضية على العموم، أي 0,9% إلى 22,4 مليار. فقد تقلصت نسبة المخاطر من 7,5% إلى 7,3%. وهم هذا الانخفاض كلا من الأسر المقيمة (7,2% مقابل 7,4%) والأسر غير المقيمة (7,8% مقابل 8,2%).

وبلغ مستوى تغطية المؤن للديون المعلقة الأداء الخاصة بالأسر 69% عوض 70% سنة 2015.

رسم بياني 89: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء اعلى الأسر

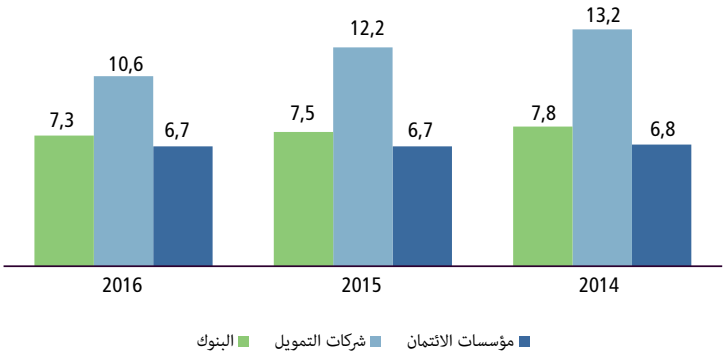

وبالنسبة للبنوك، ارتفع المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء على الأسر بنسبة 3,9% ليبلغ 17,5 مليار، مقابل نمو بنسبة 3,3% سنة من قبل. ونتيجة لذلك لا يزال مستوى المخاطر في نسبة 6,7%، دون تغير مقارنة مع سنة 2015. وتقلصت القروض المعلقة الأداء لدى شركات قروض الاستهلاك بنسبة 8,3% إلى 5 ملايير درهم، ليصل معدل مخاطر هذا القطاع إلى 10,6% مقابل 12,2% في عام 2015 على إثر شطب الديون القديمة. ووصلت نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء بالمؤن لدى هذه الشركات إلى 80% عوض 84% سنة 2015.

وتحسنت نسبة المخاطر بالنسبة لقروض السكن لتبلغ 5,8% مقابل 6,1% سنة من قبل وبقيت في مستوى 9,9% بالنسبة لقروض الاستهلاك.

2.6 - الديون المعلقة الأداء على المقاولات غير المالية

حافظت القروض المعلقة الأداء لدى الشركات غير المالية على اتجاهها التصاعدي خلال سنة 2016 وإن بوتيرة أدنى من السنة السالفة. فبعد ارتفاع بنسبة 10,5%، سجلت هذه القروض نموا بنسبة 8% ليصل مبلغها الجاري إلى 47,7 مليار درهم. ووصل معدل القروض المعلقة الأداء إلى 10,2% بدلا من 9,7% سنة من قبل. وتمت تغطية هذه القروض بالمؤن في حدود 70%، أي بزيادة نقطة واحدة مقارنة مع 2015.

رسم بياني **90**: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء المستحقة على المقاولات غير المالية (%)

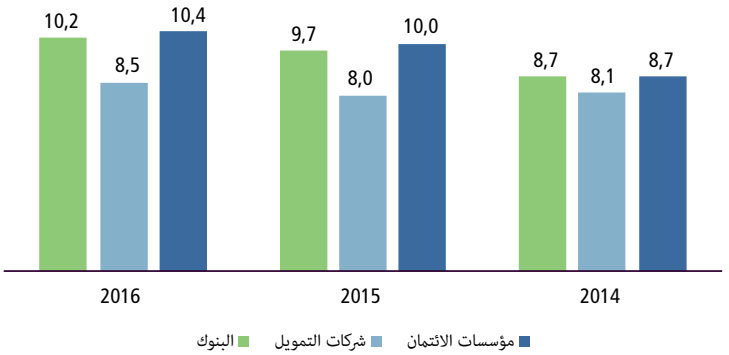

وارتفع المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء التي سجلتها البنوك على المقاولات غير المالية بنسبة 8% إلى 43,3 مليار، أي أن نسبة المخاطر بلغت 10,4% مقابل 10% سنة 2015. وتمت تغطية هذه الديون بالمؤن في حدود 71%. ووصل المبلغ الذي سجلته مؤسسات التمويل إلى ما مجموعه 4,4 مليار، أي بارتفاع بنسبة 8%. ومثلت هذه القروض 8,5% من مجموع القروض الممنوحة لهذا القطاع مقابل 8% سنة 2015 وتمت تغطيتها بالمؤن في حدود 68%.

ويشير التوزيع القطاعي لهذه الديون إلى أن الديون على مقاولات القطاع الصناعي (بما فيها الصناعات الاستخراجية) ارتفعت بنسبة 5,9%، مما أدى إلى وصول نسبة مخاطر هذا القطاع إلى 9,7% مقابل 9,4% سنة 2015. وفيما يتعلق بالديون المعلقة الأداء على قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي يشمل الإنعاش العقاري، فقد تزايدت بنسبة 17,6%، لتصل بذلك نسبة مخاطر القطاع إلى 6,8% مقابل 6,3% سنة 2015.

رسم بياني **91**: التوزيع القطاعي للديون المعلقة الأداء على المقاولات غير المالية (%)

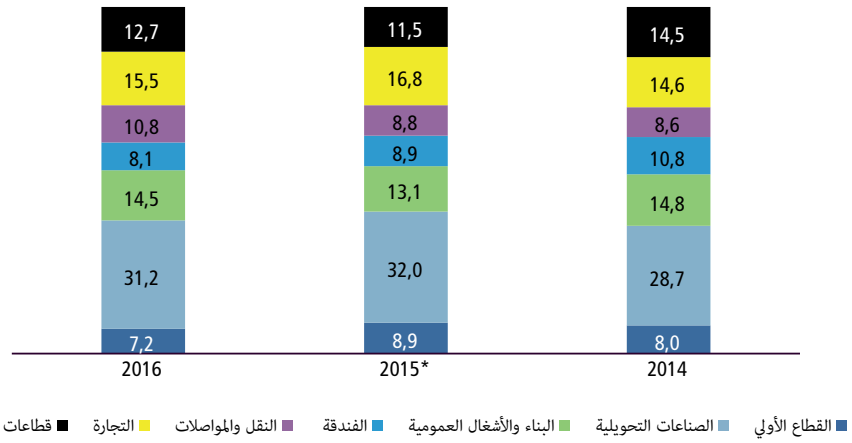

أما قطاع التجارة، فقد تراجع المبلغ الجاري لديونه المعلقة الأداء بنسبة 1,8% بعد ارتفاع بنسبة 30% سنة من قبل، مما أسفر عن انخفاض في نسبة مخاطر القطاع إلى 12,8% مقابل 13,4% سنة 2015. وانخفضت الديون المقيدة على القطاع الأولي بشكل ملحوظ بنسبة 14,5% ومثلت 9,4% من القروض التي استفاد منها القطاع، مقابل 11,4% سنة من قبل.

وتدنى المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء الخاصة بقطاع الفندقة بنسبة 3,5% سنة 2016 بعد أن سجل تراجعا بنسبة 6,3% سنة 2015. وتقلصت نسبة مخاطره من 23,8% سنة 2015 إلى 22%.

بنك المغرب

الفصل الثالث

تطور الإطار القانوني والتنظيمي لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

بنك المغرب

بعد مرور سنة على دخول القانون البنكي الجديد حيز التنفيذ، انكب البنك خلال سنة 2016 على إعداد نصوصه التطبيقية. كما شرع في إنجاز إصلاحات ترمي إلى الإحاطة، بشكل أفضل، ببعض المخاطر التي تواجهها مؤسسات الائتمان والامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بهذا الميدان وتعزيز قدرة القطاع البنكي على الصمود.

وفي هذا الإطار، تم خلال 2016 اعتماد 18 نصا تنظيميا يتعلق بالمالية التشاركية، والتنظيم الاحترازي والمحاسبي، ومنظومات الحكامة وتدبير المخاطر، وحماية زبناء مؤسسات الائتمان.

ومن جهة أخرى، دخلت النصوص التطبيقية الخاصة بالقانون رقم 31-08 حيز التنفيذ خلال شهر أبريل من هذه السنة. وهي تنص على إجراءات حمائية للمستهلك وتتعلق بالجزء الخاص بالمديونية.

1 - الفاعلون الجدد والخدمات الجديدة

1.1 - المالية التشاركية

1.1.1- الإصلاحات المنجزة

خلال سنة 2016، أصدر البنك أربعة مناشير تؤطر ممارسة النشاط البنكي التشاركي، من بينها ثلاثة مناشير تطلبت الحصول على رأي بشأن المطابقة من المجلس العلمي الأعلى.

- المنشور رقم 1/و/17 المتعلق بمنتجات المالية التشاركية: يحدد هذا المنشور الخصائص التقنية لمنتجات المرابحة والإجارة والمشاركة والمضاربة والسلم، وكيفيات تقديم هذه المنتجات للزبناء، إضافة إلى القواعد المتعلقة بمطابقة العقود الخاصة بها لآراء المطابقة الصادرة عن المجلس العلمي الأعلى. كما أنه يوضح بالتفصيل، بالنسبة لكل منتج، القواعد المتعلقة بشرعيته، والكيفيات المسموح بها من حيث البنية والعناصر التي يلزم وجوبا ذكرها و/أو تحديدها تعاقديا، ونوع الضمانات التي يمكن للبنك المطالبة بها.
- المنشور رقم 2/و/17 المتعلق بكيفيات تحصيل وتوظيف ودائع الاستثمار: يحدد هذا النص شروط وكيفيات تحصيل وتوظيف ودائع الاستثمار. كما يحدد عائد الاستثمارات المستندة إلى هذه الودائع ويحدد، لهذا الغرض، العناصر التي يتعين مراعاتها في حساب الأرباح القابلة للتوزيع، والقواعد المطبقة لحساب أجرة البنك والقواعد التي ينبغي تطبيقها عند تسجيل الخسائر، إن اقتضى الحال.

  ومن جهة أخرى، يحدد هذا المنشور شروط استخدام ودائع الاستثمار الموجودة ضمن الأصول في حصيلة البنك، والخصائص والقواعد التي ينبغي تطبيقها من أجل إنشاء وتصفية احتياطات إعادة توزيع الأرباح والاحتياطات الخاصة بمخاطر الاستثمار، إضافة إلى واجبات البنك من حيث التتبع والشفافية فيما يتعلق بأهم التدابير الخاصة بتدبير ودائع الاستثمار. وفي هذا الإطار، يحظر المنشور على البنوك اللجوء إلى الهبات أو إلى أي وسيلة أخرى من شأنها أن تضمن، بشكل ضمني أو صريح، أجرا لأصحاب ودائع الاستثمار أو لأموالهم المودعة.

- المنشور رقم 3/و/17 المتعلق بشروط ممارسة أنشطة النوافذ التشاركية: يحدد هذا النص شروط وكيفيات ممارسة البنوك التقليدية لعمليات وأنشطة المالية التشاركية، شريطة الحصول على موافقة والي بنك المغرب. و يحدد المنشور أيضا شروط الحكامة والمقتضيات المحاسبية والاحترازية والموارد البشرية والتقنية التي يتعين تخصيصها للنشاط التشاركي. وإضافة إلى ذلك، يبين حدود ممارسة كل من النشاط التشاركي والنشاط التقليدي للبنك من حيث المبالغ الجارية المالية وشبكة الوكالات، والتي حددت، على التوالي، في 10% من مجموع المبالغ الجارية للتمويلات الممنوحة من طرف البنك و10% على الأكثر من العدد الإجمالي لوكالات البنك في أفق سنة 2020.

وقد خضعت هذه المناشير الثلاثة للدراسة من قبل المجلس العلمي الأعلى وكانت محل رأي يؤكد مطابقتها أصدرته هذه الهيئة.

- المنشور رقم 16/و/16 المتعلق بوظيفة المطابقة لآراء المجلس العلمي الأعلى: يشمل هذا المنشور شروط وكيفيات عمل وظيفة المطابقة لآراء المجلس العلمي الأعلى التي ينبغي على المؤسسات التي تمارس أنشطة بنكية تشاركية استحداثها. وهو يوضح في هذا الإطار المهام المنوطة بهذه الوظيفة بموجب القانون، وهي:
  - التعريف بمخاطر عدم مطابقة أنشطتها وعملياتها لآراء المطابقة الصادرة عن المجلس العلمي الأعلى، ومنع حدوثها ؛
  - ضمان تتبع وتطبيق آراء المطابقة الصادرة عن المجلس العلمي الأعلى، والإشراف على الالتزام بها؛
  - الإشراف على وضع دليل الإجراءات وعلى الالتزام به؛
  - التوصية باعتماد الإجراءات اللازمة في حالة عدم الاحترام الواضح للشروط المفروضة لعرض منتج للعموم أصدر المجلس العلمي الأعلى بشأنه رأيا بالمطابقة؛

ويشمل هذا المنشور بشكل خاص الجوانب التالية:

- إلزام هذه الوظيفة بإحاطة جهاز التسيير واللجنة المكلفة بتتبع عملية تحديد وتدبير مخاطر التقصير والاختلالات الرئيسية التي تم رصدها فيما يخص احترام الآراء والأدلة والتوصيات الصادرة عن المجلس العلمي الأعلى، وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة؛
- مساهمة هذه الوظيفة في تطوير منتجات تشاركية جديدة وفي إعداد الوثائق المتعلقة بها؛
- توعية موظفي المؤسسات التشاركية بالجوانب المتعلقة بالشريعة وتدريبهم عليها، وإعداد دليل خاص بالمنتجات التشاركية؛
- إعداد التقارير اللازمة وتقديمها لبنك المغرب وللمجلس العلمي الأعلى.

ومن جهة أخرى، يمنع المنشور هذه الوظيفة من إصدار آراء بالمطابقة للشريعة فيما يخص العمليات والأنشطة التشاركية.

2.1.1 - الإصلاحات الجارية

1.2.1.1 - ملاءمة الإطار المحاسبي مع خصائص المالية التشاركية

انكب البنك على ملاءمة الإطار المحاسبي لمؤسسات الائتمان مع أنشطة البنوك والنوافذ التشاركية. وخضع هذا الإطار في بداية سنة 2017 لرأي المجلس الوطني للمحاسبة. وقد استوحيت عمليات الملاءمة التي تمت الموافقة عليها بشكل كبير من المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وهمت هذه العمليات قواعد المحاسبة والتقييم ومخطط الحسابات والبيانات التركيبية.

إطار رقم 2: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

أنشئت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهي هيئة دولية غير ربحية يوجد مقرها في البحرين، في مارس 1991. وتتمثل مهامها في إصدار المعايير الخاصة بالمحاسبة والافتحاص والحكامة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتتكون من 200 عضو يمثلون 45 دولة من بينهم 6 أعضاء مؤسسين.

وقد أصدرت هذه الهيئة ما يزيد عن 88 معيارا من ضمنهم 27 معيارا محاسبيا، و7 معايير تتعلق بالافتحاص والحكامة و54 معيارا يتعلق بالشريعة (قواعد تطبيق الشريعة).

2.2.1.1 - الإطار الاحترازي للمالية التشاركية

استأنف البنك أشغاله الهادفة إلى وضع إطار احترازي خاص بالبنوك التشاركية. وفي هذا الصدد، قام بدراسة المعايير الدولية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية. كما أجرى دراسة لمقارنة الأطر الاحترازية لمجموعة مختارة من البلدان. وقد شملت هذه الأشغال الأنظمة المتعلقة بالأموال الذاتية الاحترازية والسيولة.

إطار رقم 3: مجلس الخدمات المالية الإسلامية

أنشئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهو منظمة دولية يوجد مقرها في كوالالمبور، في نونبر 2002. وتتمثل مهمته الرئيسية في إصدار المعايير الاحترازية وملاءمتها مع المالية الإسلامية. ويتكون المجلس من 183 عضوا يمثلون 57 ولاية تتكون خاصة من 70 مؤسسة تنظيمية من بينها بنك المغرب و7 مؤسسات حكومية دولية من بينها البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي.

وقد أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية أزيد من 18 معيارا تتعلق على الخصوص بتدبير المخاطر، وكفاية الأموال الذاتية، وحكامة المقاولات، وعملية الإشراف، وحكامة الصناديق الاستثمارية الإسلامية، وحكامة التأمينات الإسلامية «التكافل»، وأنظمة الحكامة المطابقة للشريعة.

2.1 - مؤسسات الأداء

تم استكمال الإطار القانوني الذي سينظم مؤسسات الأداء التي سيتم إنشاؤها مستقبلا، ونشر في الجريدة الرسمية في نهاية الفصل الأول من سنة 2017. ويحدد هذا الإطار قواعد الحد الأدنى للرأسمال وشروط ممارسة مؤسسات الأداء لنشاطها وكيفيات عرض خدمات الأداء.

وسيسمح وضع هذا الإطار الجديد بتعزيز عرض خدمات الأداء الإلكتروني وتشجيع تطوير خدمات متجددة كالأداء بالهاتف المحمول، مما سيعزز الإدماج المالي للسكان.

وبهذا الصدد، أصدر بنك المغرب منشورين:

- **المنشور رقم 6/و/16 المتعلق بمؤسسات الأداء**: يحدد هذا المنشور كيفيات وشروط ممارسة هذه المؤسسات لنشاطها من حيث المتطلبات المحاسبية والاحترازية، وتلك المتعلقة بالحكامة والمراقبة. ويحدد هذا النص بشكل خاص:
  - إلزامية مسك محاسبة تخضع للمقتضيات المنطبقة على مؤسسات الائتمان مع تعيين مراقب واحد للحسابات بعد الحصول على موافقة بنك المغرب؛
  - تحديد وفصل الأموال المقيدة في حسابات الأداء المفتوحة لدى مؤسسة الأداء؛
  - وضع آلية خاصة بالحكامة والمراقبة الداخلية وتدبير المخاطر تكون ملائمة لطبيعة وحجم نشاط المؤسسة؛
  - إلزامية وضع آلية للمراقبة والأمن تضمن سلامة ومطابقة وجاهزية الأنظمة المعلوماتية؛
  - وضع المقتضيات المتعلقة بحماية المستهلك، خاصة فيما يتعلق بالإخبار ومعالجة الشكايات.

- **المنشور رقم 7/و/16 المتعلق بكيفيات ممارسة مصالح الأداء لأنشطتها**: يحدد هذا النص كيفيات ممارسة مصالح الأداء لأنشطتها. كما يعرف بالمقتضيات المرتبطة بحسابات الأداء، خاصة:
  - تعريف عمليات تحويل الأموال وإلزامية احترام المبلغ الأقصى لعمليات تحويل الأموال؛
  - احترام المقتضيات المتعلقة بتحديد هوية أصحاب حسابات الأداء حسب نوعية هذه الحسابات؛
  - فيما يتعلق بتحديد هوية أصحاب حسابات الأداء، الالتزام بالسقف الذي حدده بنك المغرب لكل واحد من هذه الحسابات، وهو 200 درهم بالنسبة للحسابات من المستوى 1، و5.000 درهم بالنسبة للحسابات من المستوى 2، و20.000 درهم بالنسبة للحسابات من المستوى 3؛

- إلزامية موافاة مستعملي خدمات الأداء بالمعلومات الضرورية المتعلقة بإنجاز عمليات الأداء؛
- احترام المقتضيات المتعلقة بحماية مستعملي خدمات الأداء، خاصة ما يتعلق بالمعلومات.

2 - القوانين الاحترازية

1.2 - الإصلاحات المنجزة

في سنة 2016، أدخل بنك المغرب تعديلات على القوانين التي تؤطر الأموال الذاتية والمتطلبات من حيث الأموال الذاتية برسم مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل. كما قام بمراجعة قواعد شراء المساهمات من طرف مؤسسات الائتمان في المقاولات القائمة أو التي توجد في طور الإنشاء.

- **تعديل المنشور المتعلق بالأموال الذاتية**: تطبيقا لاتفاقية بازل 3، أدرج بنك المغرب، في هذا المنشور، حكما يعطيه صلاحية مطالبة البنوك بتكوين احتياطي من الأموال الذاتية يسمى أموال ذاتية مضادة للتقلبات الدورية، لاعتبارات احترازية كلية. ويتألف هذا الاحتياطي من الأموال الذاتية الأساسية، التي يتراوح مستواها ما بين 0% و2,5% من المخاطر المرجحة. وفي تاريخ دخول هذه المقتضيات الجديدة حيز التنفيذ، حدد بنك المغرب مستوى احتياطي الأموال الذاتية المضادة للتقلبات الدورية في 0%.
- **تعديل المنشور المتعلق بالمتطلبات من حيث الأموال الذاتية برسم مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل**: يتعلق هذا التعديل أساسا بالمعالجة الاحترازية لوضعيات التسنيد الخاصة بمؤسسات الائتمان، وودائع فروع البنوك المغربية في الخارج لدى البنوك المركزية لدول الاستقبال.
  - **معالجة وضعيات التسنيد**: أدرج التعديل معالجة متباينة لوضعيات التسنيد لدى مؤسسات الائتمان، برسم المتطلبات من الأموال الذاتية، حسب الجهات المبادرة بإطلاق برامج إصدار التسنيد أو الجهات المستثمرة في حصص من صناديق التسنيد. كما يحدد ترجيحات للمخاطر حسبما إذا كانت حصص التسنيد قد خضعت للتصنيف أم لا.
  - **معالجة الودائع لدى البنوك المركزية**: كانت الودائع لدى البنوك المركزية تعامل باعتبارها مخاطر على الأطراف المقابلة السيادية وترجح حسب تصنيف هذه الأطراف المقابلة.
  - وقد تم إحداث معالجة خاصة للودائع لدى البنوك المركزية، عندما تكون هذه الودائع محررة وممولة بالعملة المحلية. وتقتضي هذه المعالجة اعتماد ترجيح للمخاطر محدد من طرف الجهة المشرفة على التنظيم البنكي في بلد الاستقبال، لتحديد المتطلبات من الأموال الذاتية برسم مخاطر الائتمان كتغطية لهذه الودائع. ويمكن أن تبلغ نسبة ترجيح المخاطر 0%.

- **المنشور المتعلق بشراء مؤسسات الائتمان مساهمات في رأسمال المقاولات:** وسع هذا النص تعريف «المساهمة» الذي أصبح يشمل الحيازة المباشرة أو غير المباشرة لجزء من الرأسمال أو حقوق التصويت في الشركة المصدرة، أيا كان جزء رأسمال المملوك، وبغض النظر عن الغرض من وراء هذه العملية.

ومن الآن فصاعدا، يعبر عن حدود مبالغ المساهمات مقارنة بمبلغ الأموال الذاتية، المحددة في 15% من الأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان، بالنسبة لكل مساهمة، وفي 60% بالنسبة لجميع المساهمات، كنسب من الأموال الذاتية من الفئة 1. كما ينبغي أن تشمل المساهمات المملوكة في رأسمال الشركات القابضة.

2.2 - الإصلاحات الجارية

- **مراجعة المنشور المتعلق بتصنيف ديون مؤسسات الائتمان:** شرع بنك المغرب في إصلاحات من أجل تأطير أفضل لمخاطر الائتمان التي تواجهها مؤسسات الائتمان، وتعزيز قدرتها على الصمود. وتأخذ هذه الإصلاحات بعين الاعتبار أيضا توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي صدرت عقب انتهاء مهمة تقييم النظام المالي المغربي، التي أنجزتها هاتان المؤسستان في سنة 2015. ويشمل هذا الإصلاح تعريف المعايير الموحدة لإحصاء الديون الحساسة التي ينبغي أن تخضع لمراقبة عن كثب من طرف مؤسسات الائتمان، والقواعد التي ينبغي أن تنظم معالجة الديون التي أعيدت هيكلتها وتوسيع معايير التخلف عن الأداء بما يتماشى مع المعايير الدولية. ويشكل هذا المشروع موضوع مشاورات موسعة مع الفاعلين البنكيين، كما خضع لدراسات الأثر بهدف وضع نظام تدريجي لتفعيله.

3- آلية الحكامة وتدبير المخاطر

1.3 - الإصلاحات المنجزة

- **المنشور المتعلق بالمتصرفين المستقلين:** يحدد هذا النص عدد المتصرفين المستقلين، ويوضح بتفصيل معايير الاستقلالية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار. كما أنه يضيف عددا من المقتضيات المرتبطة بالجوانب التالية:
  - تدريب وإخبار وجاهزية المتصرفين المستقلين من أجل مساهمة نشيطة في أشغال مجالس إدارة مؤسسات الائتمان؛
  - إرساء نظام للتبادل المنتظم بين بنك المغرب وهؤلاء المتصرفين؛
  - التقييم الرسمي لعمل جهاز الإدارة ولجنه من طرف هؤلاء المتصرفين، حيث ينبغي توجيه تقرير بخصوصه إلى بنك المغرب.
- **المنشور رقم 4/و/16 المتعلق بنشر البيانات التركيبية:** أضاف هذا النص إلزامية النشر المالي الفصلي بالنسبة لمؤسسات الائتمان التي يفوق مجموع حصيلتها 30 مليار درهم، وقلص آجال النشر بالنسبة للحسابات الفردية والمجمعة السنوية منها والفصلية، وذلك تماشيا مع الممارسات الفضلى.

وهو ينص على إلزامية نشر البيانات التركيبية السنوية الفردية، والبيانات المالية السنوية المجمعة في نفس الوقت، على الأقل ثلاثين يوما قبل موعد الجمع العام العادي، وعلى الأكثر ثلاثة أشهر بعد تاريخ انتهاء السنة المالية عوض تاريخ 31 ماي وهو الأجل الذي كان يجري به العمل سابقا. أما فيما يخص البيانات الفصلية، فتمت ملاءمة آجال نشر البيانات المالية المجمعة مع البيانات التركيبية الفردية، أي في 30 شتنبر عوض15 أكتوبر.

- **التعليمة رقم 2/ و/16 المتعلقة بالمعلومات التي يتعين على مؤسسات الائتمان أن تطلبها في إطار معالجة ملفات الائتمان الخاصة بالأطراف المقابلة التي تنتمي إلى مجموعات:** يعزز هذا النص الشفافية المالية لمجموعات المقاولات الكبرى تجاه مؤسسات الائتمان المقرضة.

كما يحدد المعلومات التي ينبغي أن تجمعها مؤسسات الائتمان في إطار معالجة ملفات الائتمان الخاصة بالأطراف المقابلة التي تنتمي لمجموعات، والتي يساوي مجموع ديونها البنكية أو يفوق 500 مليون درهم، والتي تفرض على هذه الأطراف المقابلة، في حالة عدم توفر هذه الشروط، أموالا ذاتية إضافية لتغطية المخاطر الخاصة بها.

وتشمل هذه العناصر الحسابات المجمعة للمجموعة، إضافة إلى تقرير مراقبي الحسابات الخاص بهذه الحسابات، وكذا الديون البنكية للمجموعة وديونها في السوق.

ولدى مؤسسات الائتمان أجل أقصى للتنفيذ يبلغ 3 سنوات، وعلى أبعد تقدير تاريخ حصر الحسابات الخاصة بالسنة المالية 2018، لتحصيل الحسابات المجمعة للمجموعات المؤهلة، حسب جدول سنوي يأخذ بعين الاعتبار حجم هذه المجموعات.

- **التعليمة رقم 3/و/16 المتعلقة باختبارات الاختراق من أجل مواجهة خطر الجريمة الإلكترونية:** أمام بروز مخاطر الجريمة الإلكترونية، أصدر بنك المغرب تعليمة تحدد القواعد الدنيا التي ينبغي أن تلتزم بها مؤسسات الائتمان لإجراء اختبارات اختراق أنظمتها المعلوماتية.

وتهدف هذه الاختبارات إلى دراسة الوضع الأمني للأنظمة المعلوماتية للمؤسسات البنكية وتقييم قدراتها على مواجهة الهجمات التي تستهدف هذه الأنظمة، بشكل صحيح.

ولتحقيق هذا الهدف، يفرض النص على مؤسسات الائتمان وضع خريطة لمخاطر الجريمة الإلكترونية واعتماد هذه الخريطة لإجراء اختبارات الاختراق لأنظمتها المعلوماتية بشكل منتظم.

وينبغي إخبار أجهزة التسيير والإدارة التابعة للمؤسسة بنتائج هذه الاختبارات وكذا بتقدم الخطط التصحيحية. كما ينبغي تقديم تقرير بهذا الشأن كل سنة لبنك المغرب.

2.3- الإصلاحات الجارية

- **المنشور المتعلق بمخطط تسوية الأزمات الداخلية:** تطبيقا لمقتضيات القانون البنكي الجديد، استكمل البنك مشروع منشور سيؤطر إعداد مخططات تسوية الأزمات الداخلية، خاصة من طرف البنوك ذات الأهمية النظامية. وتهدف هذه المخططات إلى العمل، في حالات تخلف افتراضية عن الأداء، على وصف الحلول التي تعتزم هذه البنوك تفعيلها لتسوية وضعيتها بشكل يسمح بالحد من أثر ذلك على النظام المالي ودون أن تنتج عن ذلك تكاليف إضافية بالنسبة للدولة ولدافعي الضرائب.
- **مراجعة المنشور رقم /2و2012/ المتعلق بواجب اليقظة داخل مؤسسات الائتمان:** قام بنك المغرب بمراجعة هذا المنشور بهدف تحسين الامتثال للمعايير الدولية الخاصة بالآلية التنظيمية المتعلقة بواجب اليقظة الذي ينبغي لمؤسسات الائتمان الالتزام به. كما يسمح هذا الإصلاح بإدراج مقتضيات جديدة تتعلق خاصة بإنشاء آلية دائمة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تتلاءم مع حجم المؤسسة والمخاطر التي تواجهها. ومن المتوقع استكمال هذا الإصلاح خلال النصف الأول من سنة 2017.

4- حماية زبناء مؤسسات الائتمان

تعزز الإطار التنظيمي الخاص بحماية زبناء مؤسسات الائتمان بإصدار ثلاثة منشورات تتعلق بمعالجة الشكايات داخل مؤسسات الائتمان، ومنظومة الوساطة البنكية، ونموذج اتفاقية الحساب.

- **المنشور رقم 10/و/16 المتعلق بمعالجة الشكايات:** تمت المصادقة على هذا المنشور تطبيقا لمقتضيات المادة 157 من القانون رقم 12-103، وهي تتضمن مقتضيات التوصية رقم 1/و/2012 المتعلقة بمعالجة شكايات زبناء مؤسسات الائتمان.

وبموجب هذا المنشور، يتعين على مؤسسات الائتمان:

- أن يكون لديها نظام ملائم يشمل وحدة مركزية لمعالجة وتتبع الشكايات، ومسالك محددة، ونظام معلوماتي خاص، وإجراءات تسمح بالتعرف على جميع الشكايات ومعالجتها حسب الآجال المحددة؛
- إخبار الزبناء بانتظام بالآليات الداخلية والخارجية الخاصة بمعالجة الشكايات، وبتقدم عملية المعالجة من خلال إشعارات بالاستلام ورسائل جوابية حسب آجال محددة مسبقا؛
- إنشاء لجنة «العلاقات مع الزبناء» التي تتكلف بالإشراف على نجاعة هذه الآلية وتحسين العوامل التي انبثقت عنها. وينبغي أن تخضع هذه الآلية لمراقبة دائمة ودورية وكذلك لتقييم ينجز، مرة في السنة على الأقل، من طرف لجنة الافتحاص؛
- توفير تكوين ملائم حول الأدوات والإجراءات المحددة لهذا الغرض للمستخدمين المعنيين، بشكل مباشر أو غير مباشر، بمعالجة الشكايات؛

- تضمين التقرير المتعلق بالإشراف الداخلي الذي تقوم مؤسسة الائتمان بإعداده فصلا يخصص لتوصيف آلية معالجة الشكايات وأنشطة المراقبة المنجزة في هذا الميدان؛
- موافاة بنك المغرب بتقارير فصلية حول الشكايات التي يتم تسلمها من الزبناء، موزعة حسب قناة الاستقبال، والموضوع، والمنطقة، والوضعية ، والمبالغ، إضافة إلى متوسط أجل المعالجة.

- **المنشور رقم 9/و/2016 المنظم لآلية الوساطة البنكية:** تمت المصادقة على هذا المنشور تطبيقا لمقتضيات المادة 158 من القانون رقم 12-103، الذي يلزم مؤسسات الائتمان بالانضمام إلى منظومة للوساطة البنكية. كما يحدد المبادئ الأساسية التي تنظم هذه المنظومة وهي كالتالي:

- الإشارة في الوثائق التأسيسية لمنظومة الوساطة البنكية، إلى موضوعها وأجهزة الحكامة الخاصة بها وتكوينها، ومواردها، إضافة إلى قواعد تسييرها وعملها؛
- العمل، في إطار قانون الوساطة الخاص بها، على تحديد شروط إحالة الملفات إليها، ومعالجة طلبات الوساطة؛
- تعيين وسيط يستوفي جميع ضمانات الشرف والنزاهة، ويتمتع بخبرة مهنية وبمؤهلات ملائمة في المجال القانوني والمالي؛
- تحديد مدة ولاية الوسيط في الوثائق التأسيسية لآلية الوساطة؛
- إلزام كل شخص مشارك في عملية معالجة طلبات الوساطة بمدونة قواعد السلوك التي تحدد القواعد التي تضمن النزاهة التامة لآلية الوساطة؛
- إلزامية تزويد آلية الوساطة بأطر كفؤة وكافية وبالوسائل التقنية الضرورية الملائمة لها؛
- وضع إجراءات داخلية لمعالجة طلبات الوساطة وتحديد آجال المعالجة الملائمة لكل نوع من طلبات الوساطة، بحيث لا تتجاوز هذه الآجال 30 يوما لكل طلب مقبول.

ويُخضع هذا النص الجديد الوسطاء لإلزامية تقديم التقارير لبنك المغرب، كما ينص على تحديده لشروط الموافقة على هذه التقارير.

- **المنشور رقم 15/و/16 المتعلق باتفاقية الحسابات تحت الطلب والحسابات لأجَل وحسابات السندات:** تمت المصادقة على هذا المنشور تطبيقا لمقتضيات المادة 151 من القانون رقم 12-103 ليحل محل التعليمة رقم 3/و/2010 الصادرة بتاريخ 3 ماي 2010، والمتعلقة بالشروط الدنيا التي ينبغي أن تحترمها اتفاقية حسابات الإيداع. ويحدد هذا المنشور:

- الشروط الدنيا التي ينبغي أن تتضمنها الاتفاقيات الخاصة بكل نوع من الحسابات؛
- وجوب التزام كل مؤسسة ائتمان بتسليم الزبون نسخة من الاتفاقية بعد أن يوقعها كلا الطرفين بشكل قانوني، وذلك بالمجان؛
- منح مؤسسات الائتمان أجل سنتين للعمل على المطابقة التدريجية لاتفاقيات الحسابات لأجَل وحسابات السندات المبرمة قبل دخول هذا المنشور الجديد حيز التنفيذ.

- **المراسيم المتعلقة بالاستدانة الصادرة تطبيقا للقانون رقم 31-08:** ساهم بنك المغرب في صياغة 6 مراسيم، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

وتتعلق هذه المراسيم، التي دخلت حيز التنفيذ في أبريل 2016، بالعرض المسبق للقرض، والحد الأقصى لسعر الفائدة على التأخير الذي يطبق على المبالغ غير المؤداة في حالة تخلف طالب القرض، وطريقة حساب القيمة المحينة للإيجارات غير المستحقة بعد، والمبلغ الأقصى لقيمة تكاليف دراسة الملف المعتمدة أو المطلوبة من طرف مانح القرض في حالة قرض السكن. كما تتعلق هذه المراسيم بالتعويض المطالب به برسم الفوائد غير المستحقة بعد في حالة السداد المبكر لقرض السكن.

الفصل الرابع
نشاط الإشراف البنكي

بنك المغرب

تزامنت سنة 2016 مع انطلاق المخطط الاستراتيجي الثلاثي الخامس لبنك المغرب (2016-2018). ومن خلال هذا المخطط، أطلق البنك رؤية جديدة عنوانها «بنك مركزي فعال وقوة للتغيير إسهاما في الارتقاء ببلدنا إلى مصاف البلدان الصاعدة». وقد رافق اعتماد هذا المخطط ملاءمة الهيكل التنظيمي للبنك الذي شمل الإشراف البنكي على الخصوص.

وعلى المستوى التشغيلي، أولى البنك اهتماما خاصا لآثار الظرفية الاقتصادية على حصيلة البنوك خاصة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان وتغطيتها. وركزت أنشطة المراقبة على آليات الحكامة، والمطابقة للمقتضيات الاحترازية وتعزيز دقة أنظمة المعلومات- المخاطر الخاصة بالمؤسسات الخاضعة لإشرافه. كما تم تعزيز إطار المراقبة في مجال اليقظة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجرى توسيع نطاقه ليشمل الخطر الناشئ المتمثل في الجريمة الإلكترونية. كما عمل البنك على تعزيز التعاون مع الجهات التنظيمية ببلدان استقبال البنوك المغربية.

وفي مجال حماية زبناء مؤسسات الائتمان، حرص البنك على متابعة تنفيذ البنوك للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجديدة، وعلى تعزيز إطاره التشغيلي في هذا المجال.

1 - توجيهات استراتيجية مرتبطة بالإشراف البنكي- المخطط الاستراتيجي الثلاثي للفترة «2016-2018»

تفرعت عن التوجهات المحددة في المخطط الاستراتيجي 2016-2018 أربعة أهداف استراتيجية من بينها هدفان يتعلقان بالإشراف البنكي. ويتمثل الهدف الأول في اكتساب القدرات الضرورية لضمان الإشراف على المؤسسات التي أصبحت خاضعة لرقابة البنك والخدمات والمخاطر الجديدة وإحداث وظيفة حل الأزمات البنكية. أما الثاني فيتعلق بالعمل على وضع استراتيجية شاملة للإدماج المالي، مع تعزيز حماية مستهلكي الخدمات البنكية.

1.1 - الهدف الاستراتيجي: اكتساب القدرات الضرورية لضمان الإشراف على المؤسسات التي أصبحت خاضعة لرقابة البنك والخدمات والمخاطر الجديدة وإحداث وظيفة حل الأزمات البنكية

بالنظر إلى التغيرات العميقة التي يعرفها الإشراف البنكي، حدد البنك كهدف له تعزيز قدراته، سواء البشرية أو التنظيمية أو التقنية، من أجل مواجهة التحديات الجديدة في مجال التنظيم والمراقبة. ولبلوغ هذا الهدف، تم تحديد خمس أولويات:

- وضع إطار للإشراف خاص بالمؤسسات الخاضعة والخدمات والمخاطر الجديدة، حيث عزز القانون البنكي الجديد بشكل كبير الإطار التنظيمي وإطار الإشراف الخاص بالنظام البنكي، مع السماح بظهور فاعلين جدد؛

- الإشراف على الفاعلين ذوي الأهمية النظامية حسب إطار خاص من خلال تحديد المقتضيات الاحترازية الخاصة بهذه الفئة من المؤسسات التي تهدف إلى تعزيز قدراتها على امتصاص الخسائر، وتحديد المقتضيات الخاصة في مجال تقديم التقارير التنظيمية، والتحلي بالشفافية، ووضع مخططات لتسوية الأزمات الداخلية؛
- تعزيز مراقبة المخاطر العابرة للحدود من خلال اعتماد مقاربة قائمة على المخاطر؛
- إنشاء وظيفة حل الأزمات البنكية من أجل استكمال آلية معالجة الصعوبات التي تواجهها مؤسسات الائتمان؛
- تطوير الأنظمة المعلوماتية بالنظر إلى الرهانات الجديدة المتعلقة بالإشراف من أجل خدمة التوجهات الاستراتيجية بشكل متناسق، ومواجهة التحديات التي تعترض البنك.

2.1 - الهدف الاستراتيجي: العمل على وضع استراتيجية شاملة للإدماج المالي، مع تعزيز حماية مستهلكي الخدمات البنكية

في إطار هذا الهدف، يساهم الإشراف البنكي في حماية زبناء مؤسسات الائتمان وتشجيع الاستدامة المالية. وتتمثل الأولويات المحددة في هذا المجال في ما يلي:

- تشجيع تنافسية بنكية شريفة ووضع منظومة لمراقبة ممارسات مؤسسات الائتمان في مجال حماية الزبناء؛
- وضع واعتماد خارطة طريق تهدف إلى مراعاة المخاطر المناخية والبيئية.

2 - مراجعة البنية التنظيمية للإشراف البنكي

صاحب اعتمادَ المخطط الاستراتيجي الجديد وضع تنظيم جديد منذ فاتح يناير 2016. وركزت مديرية الإشراف البنكي من جديد على الإشراف الاحترازي الجزئي وحماية الزبناء وحل الأزمات البنكية. وبالتالي تم الارتقاء بالأنشطة المرتبطة بالمراقبة الاحترازية الكلية والإدماج المالي لتخصص لها أقسام مستقلة منفصلة عن المراقبة الاحترازية الجزئية.

وقد تميز هذا التنظيم الجديد بإنشاء قسم داخل مديرية الإشراف البنكي خاص بمراقبة البنوك ذات الأهمية النظامية، بما في ذلك أنشطتها العابرة للحدود. وبالنظر إلى أهمية أنشطة المجموعات البنكية المغربية الثلاث خارج الحدود، تم إنشاء مصلحة خاصة للقيام برصد نشيط للمخاطر المنبثقة عن المؤسسات التابعة للبنوك خارج الحدود، تماشيا مع المعايير الدولية. ويتولى هذا القسم أيضا تقييم مخططات تسوية الأزمات الداخلية التي سيتعين على البنوك ذات الأهمية النظامية وضعها.

كما تم إنشاء مصلحة للإعداد لإنشاء وظيفة حل الأزمات وتعهد الشؤون المتعلقة بمعالجة الصعوبات التي تواجهها مؤسسات الائتمان.

وتم إنشاء قسم للدراسات والمخاطر الخاصة. وهو يتولى الأشغال المتعلقة بالدراسات البنكية، وتقييم المخاطر الشاملة لعدة قطاعات التي يواجهها القطاع البنكي برسم المخاطر المالية والمعلوماتية والمخاطر التي من شأنها إلحاق الضرر بالسلامة المالية لمؤسسات الائتمان الخاضعة. كما يقوم هذا القسم أيضا بمصاحبة مرصد المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الذي أحدثه بنك المغرب وشركاؤه، ويتتبع أنشطته.

3 - أنشطة الإشراف البنكي

يضطلع بنك المغرب بالإشراف على مجموع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها. وبهذا الصدد، يتولى البنك تسليم الاعتمادات والرخص اللازمة لهذه المؤسسات لمزاولة نشاطها، وإصدار القواعد الاحترازية والمحاسبية التي تسري عليها، ومراقبة المؤسسات الخاضعة، ومعاقبة المؤسسات التي تخالف المقتضيات القانونية والتنظيمية، ومعالجة الصعوبات البنكية. وقد غطى نطاق مراقبة بنك المغرب خلال سنة 2016 ما مجموعه 83 مؤسسة ائتمان وهيئة معتبرة في حكمها، تتوزع ما بين 19 بنكا، و33 شركة تمويل، و6 بنوك حرة، و13 جمعية قروض صغرى، و10 مؤسسات أداء متخصصة في الوساطة في تحويل الأموال، وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي.

1.3 - الاعتمادات والتراخيص

تميزت سنة 2016 بإنشاء عملية خاصة بدراسة طلبات الاعتماد لمزاولة أنشطة البنوك والنوافذ التشاركية. وبهذا الصدد، تم إعداد ملف-نموذجي لطلب الاعتماد وأرسل إلى الهيئات المالية الوطنية والدولية التي أعربت عن رغبتها في الحصول عليه. كما شملت دراسة وتحليل الملفات بشكل خاص المساهمين والقيمة المضافة للسوق المغربي والحكامة والمخاطر. وتم تنظيم جلسات استماع مع أصحاب طلبات الاعتماد قبل تقديم الملفات أمام لجنة مؤسسات الائتمان.

وفي 29 نونبر 2016، انعقد الاجتماع المصغر للجنة مؤسسات الائتمان وكرس لدراسة ملفات طلبات الاعتماد لمزاولة أنشطة البنوك والنوافذ التشاركية. وخلال هذا الاجتماع، وافق البنك على إعطاء 5 اعتمادات لإنشاء بنوك و3 اعتمادات لفتح نوافذ تشاركية.

ومن جهة أخرى، عمل بنك المغرب، خلال سنة 2016، وبعد الاطلاع على رأي اللجنة المشار إليها أعلاه، على تسليم رخصة لدمج بنكين عضوين في إحدى المجموعات ورفض منح الاعتماد للأنشطة التالية:

- إنشاء مؤسسة أجنبية تابعة لشركة تمويل في المغرب تتخصص في منح التمويلات الصغرى؛
- إنشاء بنك تشاركي في المغرب من طرف مؤسسة بنكية أجنبية؛
- توسيع نشاط شركة تمويل ليشمل الإيجار مع إمكانية الشراء.

وبعد الاطلاع على رأي لجنة مؤسسات الائتمان، رخص بنك المغرب لما يلي:

- شراء بنك مغربي لنسبة 50% من رأسمال مؤسسة بنكية متخصصة يوجد مقرها في فرنسا؛
- إنشاء بنكين مغربيين لفرعين بنكيين، الأول في تشاد والثاني في الكامرون؛
- افتتاح بنك أجنبي لمكتب تمثيلي في المغرب يحمل هوية القطب المالي للدار البيضاء؛
- افتتاح بنك مغربي لمكتب تمثيلي في دبي.

كما تم، خلال هذه السنة، إصدار قرار سحب الاعتماد من شركة تمويل متخصصة في عمليات قروض الاستهلاك.

ومن جهة أخرى، أبدى بنك المغرب رأيه بشأن تعيين المؤسسات الخاضعة له لمراقبي الحسابات ودرس بهذا الصدد 18 ملفا لفائدة 7 بنوك، و7 شركات تمويل، وشركة واحدة وسيطة في تحويل الأموال، وجمعية للقروض الصغرى، وبنكين حرين.

ووافق بنك المغرب أيضا على تعيين 38 متصرفا ومسيرا في 24 مؤسسة ائتمان وشركة وسيطة في تحويل الأموال وجمعية للقروض الصغرى.

3-2 نشاط المراقبة

ينجز بنك المغرب مهمته في مجال المراقبة من خلال المراقبة الميدانية وكذلك المراقبة المستندية، اعتمادا على مقاربة تستند إلى المخاطر وتركز على مكامن الهشاشة في النظام البنكي. وبقيت المحاور الأولوية للمراقبة الميدانية بشكل جوهري هي نفسها المعتمدة في سنة 2015 وهمت مخاطر الائتمان والتمركز والمخاطر العابرة للحدود، وكذلك الملاءة والحكامة والمراقبة الداخلية. أما المواضيع الشاملة لعدة قطاعات والتي تم التطرق إليها فقد تم إثراؤها بمواضيع جديدة كالجريمة الإلكترونية وتعزيز مراقبة تنفيذ المقتضيات المتعلقة بواجب اليقظة.

وفي إطار مهمة المراقبة الدائمة، ركز البنك على تحليل الاستراتيجيات المعتمدة من طرف المجموعات البنكية، وكذلك تحليل خصائصها المرتبطة بالمخاطر وقوة آلياتها الخاصة بتدبير المخاطر. وفي حالة رصد مكامن هشاشة، تطالَب المؤسسات بالقيام بإجراءات احترازية أو تصحيحية. وتتخذ عناصر تحليل وتقييم نوعية المخاطر شكل تصنيف يشير بشكل تركيبي إلى الوضع المالي والاحترازي لمؤسسات الائتمان.

وفي إطار عملية التقييم، يعتمد البنك في مراقبته الدائمة على نتائج عمليات المراقبة الميدانية التي ينجزها، والمعلومات المجمعة من خلال التقارير المالية والاحترازية التي تحيلها بشكل دوري مؤسسات الائتمان الخاضعة إلى بنك المغرب، والمعلومات المجمعة في إطار الاجتماعات مع ممثلي ومراقبي حسابات هذه المؤسسات.

وفي إطار المراقبة الدائمة، تعقد، وفقا لبرنامج سنوي، اجتماعات مع الوظائف الرئيسية لمؤسسات الائتمان، خاصة منها وظيفة التدبير الشامل للمخاطر والوظيفة المالية ووظيفة الافتحاص والمطابقة والمراقبة الدائمة.

وفي إطار التعاون الوثيق مع مصالح المراقبة الدائمة، نظم البنك في إطار عملياته الخاصة بالمراقبة الميدانية، خلال هذه السنة، 6 بعثات عامة و21 بعثة موضوعاتية وبعثة واحدة للاستقصاء وتتبع توصيات بعثة سابقة.

وتعلقت الدراسات الاستقصائية الموضوعاتية المنجزة في 7 بنوك بدراسة جودة التقارير التنظيمية والاحترازية، وتقييم جودة محفظة القروض والحكامة المتعلقة بالمخاطر، وأيضا تقييم آليات تدبير مخاطر السوق وآليات تدبير الأصول-الخصوم المحررة بالعملات الأجنبية. كما شملت تقييم آلية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالإضافة إلى مراقبة امتثال البنوك للإطار القانوني المنظم لحماية المستهلك وإغلاق حسابات الزبناء.

أما البعثات العامة، فشملت مجموعة من المواضيع كالحكامة، والمراقبة الداخلية، وآليات تدبير المخاطر، ومخاطر الائتمان وجودة الأصول، والمحاسبة والأنظمة المعلوماتية.

وخلال سنة 2016، ظلت مراقبة مخاطر الائتمان والتمركز وسعر الفائدة والمخاطر العابرة للحدود في صلب أنشطة المراقبة التي ينجزها بنك المغرب. وقد واصل هذا الأخير التركيز على تنفيذ البنوك لمعايير بازل 3 فيما يتعلق بالأموال الذاتية والسيولة. كما أولى أهمية خاصة لواجب اليقظة والسلامة المالية وأنجز عدة أشغال مرتبطة بخطر الجريمة الإلكترونية.

1.2.3 - تتبع تنفيذ معايير الحكامة وآلية التدبير الشامل للمخاطر

واصل بنك المغرب تتبع تنفيذ مؤسسات الائتمان لمقتضيات المنشور المتعلق بالمراقبة الداخلية والتعليمة المتعلقة بالحكامة، اللذين تمت المصادقة عليهما خلال سنة 2014. وهكذا، أنجز البنك عمليات مراقبة تتعلق بهذه المجالات وبإدماج آليات تدبير المخاطر والمراقبة الداخلية ضمن منظومة الحكامة الخاصة بمؤسسات الائتمان. وشملت عمليات المراقبة هذه أيضا آلية تدبير مخاطر التشغيل ومخطط استمرارية النشاط الذي وضعته هذه المؤسسات.

2.2.3 - تتبع تنفيذ معايير بازل 3 المتعلقة بالأموال الذاتية والسيولة

واصل بنك المغرب، للسنة الثالثة على التوالي، تتبع امتثال البنوك لمقتضيات نظام الأموال الذاتية المطبق وفقا لمعايير بازل 3 التي تمت المصادقة عليها سنة 2014. وفي هذا الإطار، عمل بنك المغرب على التحقق من احترام مؤسسات الائتمان للمقتضيات الانتقالية المحددة للفترة 2014-2018. وقد طولبت بعض المؤسسات بالعمل على تعزيز أموالها الذاتية الاحترازية.

كما أشرف بنك المغرب على ضمان احترام البنوك لمعيار السيولة للأجل القصير المطبق وفقا لمعيار بازل 3 المسمى (LCR) أو نسبة تغطية السيولة.

3.2.3 - عمليات المراقبة التي تشمل أهم المخاطر التي تواجهها مؤسسات الائتمان

في ظرفية اقتصادية اتسمت باستمرار الصعوبات، استمر بنك المغرب في تشديد مراقبته لخطر الائتمان. كما دعا إلى مراقبة صارمة لجودة محفظة قروض مؤسسات الائتمان وتغطيتها بالمؤن الملائمة، مع العمل على الحد من خطر التمركز داخل النظام البنكي.

وفي هذا الصدد، دعا بنك المغرب البنوك إلى تعزيز دور وقدرات وظيفة تدبير المخاطر وتحسين منظومة منح القروض ومراقبتها، خاصة من خلال تدبير أفضل لتجاوزات الخطوط الائتمانية وتحديد الديون التي أعادت مؤسسات الائتمان هيكلتها، والتي يعد اللجوء إليها مشروطا بوجود حظوظ كبيرة لاستعادتها، وتتبعها عن كثب. وخلال بعثاته الخاصة بالمراقبة الميدانية، يتأكد بنك المغرب من تنفيذ قواعد تصنيف الديون المعلقة الأداء وتكوين مؤنها في الحسابات الملائمة.

وقد أثار بنك المغرب الانتباه إلى اللجوء إلى عمليات الإيفاء العيني والبيع الاسترادادي كوسيلة لمعالجة صعوبات المدينين. كما دعا البنوك إلى وضع إجراء خاص بتدبير وتقييم وتصريف مخزون الأصول التي تمت إعادة شرائها في إطار هذه العمليات. ومن جهة أخرى، أوصى بنك المغرب بالحد من المخاطر الشاملة المرتبطة بهذه الأصول.

كما ذكَّر بنك المغرب بعض المؤسسات بضرورة احترام قاعدة تقسيم المخاطر. ودعا البنوك في هذا الإطار إلى القيام، بشكل تعاقدي، باعتماد قواعد تجميع القروض الممنوحة للمقاولات التي تفوق حدا أدنى معينا.

وخلال السنوات الأخيرة، سجلت مردودية البنوك انخفاضا في معدل هامش الفائدة على العمليات المنجزة مع الزبناء في سياق تنافسي زاد من حدته ضعف نمو القروض. وفي هذا الصدد، أثار بنك المغرب انتباه البنوك إلى تعرضها لمخاطر سعر الفائدة الشامل في سياق يتميز بتدني أسعار الفائدة التي تميز على الخصوص قروض السكن الطويلة الأجل التي تطبق عليها أسعار فائدة ثابتة.

4.2.3 - مراقبة المخاطر العابرة للحدود

استكمالا للأشغال المنجزة خلال السنوات الماضية، عمل بنك المغرب على تكثيف مراقبته للمخاطر العابرة للحدود بالنظر إلى النمو الكبير للمجموعات البنكية المغربية الثلاث الكبرى المتواجدة في الخارج، خاصة في دول أفريقيا جنوب الصحراء. وفي هذا الإطار، قام البنك بتعزيز آلية المراقبة القائمة على مقاربة منتظمة للإشراف المبني على دراسة المخاطر، وذلك عبر استخدام نهج تنقيط مؤسساتها البنكية الموجودة في إفريقيا من أجل ترشيد عملية تتبع وبرمجة عمليات المراقبة الميدانية المشتركة مع الهيئات التنظيمية الأجنبية.

كما تم تعزيز التعاون مع الجهات المشرفة من خلال إبرام اتفاقيتي تعاون جديدتين ومراجعة اتفاقين آخرين، سبق إبرامهما، ليشملا معالجة الصعوبات البنكية والتنسيق في مجال تدبير الأزمات.

وبالموازاة مع ذلك، تعزز التبادل مع السلطات المكلفة بالإشراف في دول الاستقبال خلال 2016، خاصة عبر إجراء مؤتمرات عن بعد مع اللجنة البنكية التابعة للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا واللجنة البنكية لوسط إفريقيا وهيئة المراقبة الاحترازية وحل الأزمات. كما نظم بنك المغرب، للسنة الثالثة على التوالي، مجمَع المشرفين على المجموعات البنكية المغربية الثلاث الكبرى بهدف دراسة الوضع المالي والاحترازي لهذه المجموعات والتعرف على استراتيجيتها ونوعية المخاطر التي تواجهها.

ولتتبع تطور الوضعية المالية الكلية في بلدان الاستقبال وتقييم حضور المجموعات البنكية المغربية في القارة، نظمت لجنة أفريقيا، المكونة من بنك المغرب ومن المجموعات البنكية المغربية الثلاث العابرة للحدود، اجتماعها الثالث منذ إنشائها في سنة 2014.

كما تم تعزيز آلية الإحصاء المعتمدة داخل البنك والخاصة بالفروع البنكية في إفريقيا بإنتاج تقرير ثالث يجمع مؤشراتها المتعلقة بحصصها في السوق والنشاط والمردودية والمخاطر.

ومن خلال إجراء اجتماعات دورية، واصل البنك تتبع تقدم مخطط تحقيق الانسجام بين آليات المطابقة وتدبير المخاطر والمراقبة الداخلية على مستوى فروع المجموعات البنكية المغربية. وتشمل آلية تدبير المخاطر على وجه الخصوص تفعيل المعايير المتعلقة بالتنظيم ومخطط الانتداب والتسيير وتقديم التقارير وكذلك وضع آليات لاختبارات الضغط وحدود التمركز.

وقد طولبت بعض المجموعات البنكية بتبسيط الهياكل الرأسمالية المالكة لفروعها في إفريقيا والتي أنجز جزء منها في سنة 2016.

ومن جهة أخرى، شارك بنك المغرب في مجمَع المشرفين على مجموعتين بنكيتين فرنسيتين حاضرتين في المغرب.

5.2.3 - واجب اليقظة والسلامة المالية

يقوم بنك المغرب بمراقبة التزام المؤسسات الخاضعة لمراقبته بواجباتها في ما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا الإطار، تستند المراقبة الدائمة إلى أجوبة المؤسسات البنكية على الاستبيان المتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وإلى تقاريرها السنوية حول المراقبة الداخلية. ويفضي تحليل ودراسة هذه التقارير إلى إجراء محادثات معمقة مع وظائف المطابقة، والتوصية بإجراءات للتتبع. ومن جهة أخرى، تم توسيع مهام المراقبة الميدانية لتشمل، بالإضافة إلى تقييم آليات تدبير مؤسسات الائتمان الخاصة، فحص عينة من العمليات والمعاملات.

وعقدت وحدة معالجة المعلومات المالية وبنك المغرب خلال هذه السنة اجتماعات ثنائية مع البنوك من أجل مناقشة الصعوبات التي تواجهها هذه الأخيرة في إطار المبادلات وتقديم التقارير وفقا للأنظمة السارية. كما قام البنك بتنسيق الاجتماع الذي انعقد بين وحدة معالجة المعلومات المالية والمسؤولين على المطابقة بالبنوك وممثلين عن الجمعية المهنية لشركات التمويل من أجل تبادل الآراء حول القرارات الأخيرة التي اتخذتها مجموعة إكمون[19] (EGMON) خلال اجتماعها المنعقد في فبراير 2016 في موناكو. كما نظم البنك اللقاء الذي أجرته هذه الوحدة مع رئيس الوحدة الفرنسية لمعالجة الاستخبارات المالية بحضور ممثلين عن القطاع البنكي.

وأطلقت السلطات المغربية أيضا، خلال هذه السنة، مشروعا لإجراء تقييم وطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تكلف البنك، في هذا الإطار، بتنسيق الأشغال المنجزة من أجل تقييم هشاشة القطاع المالي.

19 مجموعة خلايا الاستخبارات المالية التي اجتمعت، للمرة الأولى، في قصر إكمون أغينبرغ في بروكسيل ببلجيكا.

6.2.3 - الإجراءات الاستعجالية المتعلقة بالأنشطة غير المشروعة لتلقي الأموال من العموم

أمام انتشار بعض الشركات التجارية التي تتلقى أموالا من زبنائها مقابل وعود بتحقيق عائدات استثنائية عن طريق توظيف هذه الأموال، قام بنك المغرب بعمليات مراقبة على مستوى البنوك التي توجد بها حسابات هذه الشركات، وذلك من أجل دراسة حركة هذه الحسابات وتحديد نوعية أنشطتها.

وتبين من المعلومات المستقاة وعمليات المراقبة المنجزة أن هذه الممارسات يمكن اعتبارها ممارسة غير قانونية للنشاط المقنن المتعلق بتلقي الأموال من العموم والذي ينظمه القانون البنكي. وبالتالي، تمت إحالة هذه الشركات على السلطات القضائية.

وموازاة مع ذلك، دعا بنك المغرب البنوك إلى توخي اليقظة تجاه هذا النوع من الشركات، سواء عند بداية العلاقة مع هذه الشركات أو لاحقا.

7.2.3 - تأطير خطر الجريمة الإلكترونية

يعرف القطاع المالي تحولات عميقة جراء استعمال الأنترنيت والتقنيات الجديدة. فقد أصبحت التقنيات المعلوماتية والرقمية أكثر استخداما في العمليات المنجزة بهذا القطاع وهو التطور الذي من شأنه أن يتعزز أكثر فأكثر. كما عرفت درجة الترابط بين العمليات المنجزة من قبل المتدخلين الماليين المختلفين ارتفاعا متزايدا.

ومما لا شك فيه أن اعتماد التقنيات المعلومياتية يسمح بتجديد وتحسين العروض المتعلقة بالخدمات المالية، كما يسمح بالحد من بعض المخاطر التشغيلية. غير أنه فتح المجال أمام بروز مخاطر جديدة، خاصة تلك المرتبطة بالهجمات الإلكترونية.

وقد تم وضع إطار قانوني وطني خاص بسلامة الأنظمة المعلوماتية يشمل القطاع البنكي، على غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويتولى بنك المغرب، بصفته منسقا للقطاع البنكي فيما يخص أمن الأنظمة المعلوماتية، تعيين وتحديد لائحة البنيات التحتية ذات الأهمية القصوى في هذا القطاع.

وفي هذا الصدد، وضع البنك، بتعاون مع المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني، مشروع بروتوكول للتعاون من أجل تحديد إطار عام للتعاون في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية يهدف إلى تعزيز تبادل المعلومات.

8.2.3 - تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن بنك المغرب

التزمت المؤسسات الخاضعة لمراقبة بنك المغرب باتخاذ إجراءات تصحيحية بناء على الاستنتاجات المستخلصة من عمليات المراقبة الميدانية والمستندية. ويقوم البنك في هذا الإطار بتتبع منتظم لتنفيذ الإجراءات التصحيحية في الآجال المحددة، سواء عن بعد اعتمادا على التدقيقات الموجهة من طرف المؤسسات، أو من خلال عمليات التحقق الميدانية في بعض الحالات.

وفي حالة عدم احترام المقتضيات القانونية أو التنظيمية، يمكن للبنك أن يصدر عقوبات، حيث أصدر خلال هذه السنة:

- 11 عقوبة تأديبية في حق بنكين، و3 شركات للتمويل، و5 جمعيات للقروض الصغرى وشركة واحدة لتحويل الأموال؛
- عقوبتين ماليتين في حق بنكين بسبب إخلالهما بالمقتضيات التنظيمية.

4 - دراسات لتعزيز الإطار الخاص بمعالجة الصعوبات التي تواجهها مؤسسات الائتمان

يتولى بنك المغرب معالجة صعوبات مؤسسات الائتمان وفقا لإطار قانوني مبني بالخصوص على مقتضيات القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وكذا مقتضيات مدونة التجارة. وينص هذا الإطار القانوني على ما يلي:

- تدابير وقائية من خلال إعداد مخطط تقويم مسبق من طرف المؤسسات ذات الأهمية النظامية أو ذات الحجم الكبير؛
- في حالة وجود صعوبات كبرى، تقديم مخططات تقويم خاصة تحت إشراف الإدارة والمساهمين؛
- تعيين مدير مؤقت، عند الاقتضاء؛
- أدوات قانونية توضع رهن إشارة السلطات من أجل إعادة هيكلة مؤسسات الائتمان؛
- التنسيق بين سلطات الإشراف على النظام المالي في مجال تدبير الأزمات؛
- التدخل من طرف صندوق جماعي لضمان الودائع برسم تعويض المودعين أو بشكل استثنائي معالجة صعوبات مؤسسات الائتمان؛
- سحب الاعتماد، وعند الاقتضاء، تعيين مكلف بالتصفية.

وعلى ضوء الدروس المستفادة من الأزمة المالية الدولية، أطلق بنك المغرب، بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية، ورشة تهدف إلى تعزيز آلية تدبير الأزمات ومعالجة صعوبات مؤسسات الائتمان بما يتماشى مع معايير مجلس الاستقرار المالي[20] تنفيذا لتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال البعثة الأخيرة لتقييم النظام المالي المنجزة في 2015. وقد دعت هذه البعثة إلى تعزيز الإطار القانوني من خلال وضع آلية لحل الأزمات المالية تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي.

إطار رقم 4: تعريف مفهوم حل الأزمات البنكية

حسب تعريف مجلس الاستقرار المالي، يعتبر مفهوم حل الأزمات البنكية كمجموعة من المساطر القانونية التي تعطي لهيئة مستقلة، تعرف بهيئة حل الأزمات، السلطة والأدوات القانونية اللازمة من أجل ضمان استمرار الوظائف المالية والبنكية في حال اختلال بنك وتفادي أي أثر لذلك على الاستقرار المالي، عبر آليات تسمح باللجوء بشكل محدود إلى التمويل العمومي.

وفي سنة 2016، تم تحديد المحاور الكبرى للإصلاح القانوني الذي يهدف إلى الارتقاء بآلية تدبير الأزمات إلى مستوى المعايير الدولية، وذلك بمساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وستتمثل الخطوة الثانية في القيام بدراسة قانونية حول المحاور الكبرى للإصلاح المستهدف بالنظر إلى الترسانة التشريعية والقانونية المغربية.

5 - حماية زبناء مؤسسات الائتمان

يخول القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها والقانون رقم 31-08، الذي حدد إجراءات لحماية المستهلك، لبنك المغرب اختصاصات في مجال حماية زبناء مؤسسات الائتمان. وتتعلق هذه السلطات أساسا بإصدار معايير تنظيمية بهذا الخصوص ومراقبة تنفيذها من طرف مؤسسات الائتمان.

وتتعلق المعايير التي تم إصدارها بالتالي:

- شفافية مؤسسات الائتمان تجاه زبنائها؛
- المقتضيات المطلوبة من مؤسسات الائتمان في إطار معالجة الشكايات المقدمة من طرف الزبناء؛
- الوساطة البنكية.

20 مجموعة اقتصادية دولية أنشئت خلال اجتماع مجموعة العشرين في أبريل 2009. وتضم هذه المجموعة 26 هيئة مالية وطنية (بنوك مركزية، وزارات المالية...)، والعديد من المنظمات الدولية والمجموعات التي تضع معايير في مجال الاستقرار المالي. وتدخل أهداف هذه المجموعة في إطار التعاون في مجال الإشراف ومراقبة المؤسسات المالية.

كما يتولى بنك المغرب معالجة الشكايات المقدمة من طرف زبناء مؤسسات الائتمان.

وتطبيقا لمقتضيات القانون رقم 31-08 المذكور أعلاه، يتولى بنك المغرب الإشراف على احترام مؤسسات الائتمان للمقتضيات المتعلقة بالمتطلبات التالية:

- إخبار المستهلك بشكل ملائم وواضح بالمنتجات والسلع والخدمات التي يقوم بشرائها أو استعمالها؛
- الواجبات التي ينبغي الالتزام بها عند منح قرض (الإشهار، العرض المسبق للقرض، آجال التراجع، وغيرها)، خلال مدة حياة القرض وفي حالة فسخ عقد القرض قبل الأجل المحدد.

ومن جهة أخرى، تنص المادة 35 من المرسوم التطبيقي للقانون رقم 31-08 على منح بنك المغرب سلطة الإشراف على تنفيذ المقتضيات التي تنظم مؤسسات الائتمان.

وقد همت الأشغال المنجزة في مجال حماية الزبناء التحقق من امتثال مؤسسات الائتمان للمقتضيات القانونية والتنظيمية، ومعالجة شكايات الزبناء، وتتبع نشاط الوساطة البنكية.

وبالإضافة إلى ذلك، وبإيعاز من بنك المغرب، وافقت المجموعة المهنية لبنوك المغرب، بتاريخ 14 يوليوز 2016، على قانون الحركية البنكية الذي يهدف إلى تحفيز التنافس وتحسين جودة الخدمات البنكية.

1.5 - معالجة شكايات زبناء مؤسسات الائتمان

في سنة 2016، عملت مديرية الإشراف البنكي على معالجة:

- 547 شكاية قدمها زبناء مؤسسات الائتمان، مقابل 513 في نهاية 2015، أي 7%+؛
- 321 طلب بحث عن الحسابات صادر عن ورثة أشخاص متوفين، مقابل 322 في 2015، أي نفس النسبة تقريبا.

كما قامت المديرية بمعالجة 367 طلبا صادرا عن السلطات القضائية بخصوص الإخبار بالحسابات، مقابل 212 سنة 2015، أي بزيادة بمعدل 73%.

وبلغ مجموع عدد طلبات الغير 1235 طلبا، مقابل1047 سنة من قبل، أي بزيادة بنسبة 18%.

رسم بياني 92: تطور عدد شكايات زبناء مؤسسات الائتمان المودعة لدى بنك المغرب

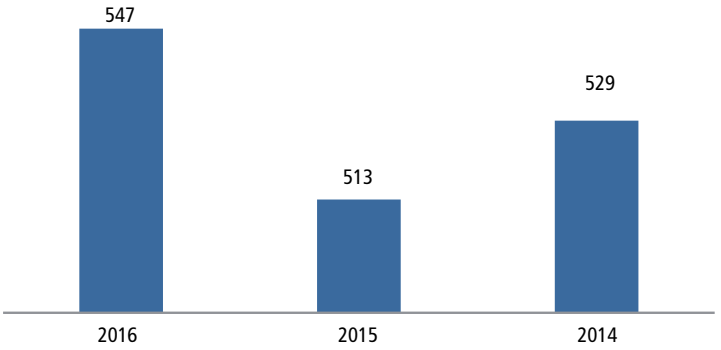

صدر أزيد من 96% من الشكايات الصادرة عن الزبناء من الأشخاص الذاتيين، وهمت نسبة 81% من الشكايات المتعلقة بالعلاقات مع البنوك.

وتم إقفال حوالي 78% من ملفات الشكايات لفائدة المشتكين مقابل 70% سنة 2015.

رسم بياني 93: تطور عدد الشكايات حسب الفئات

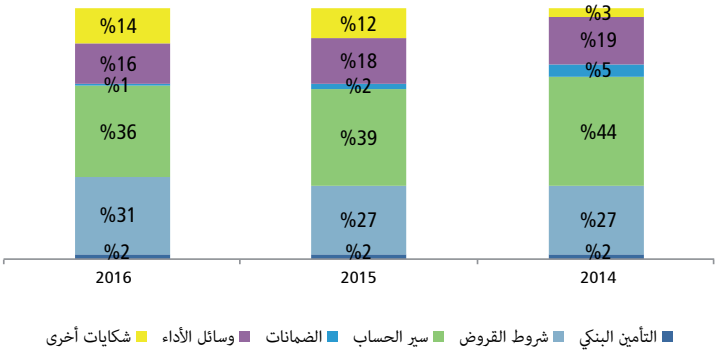

وانخفضت حصص الشكايات المتعلقة بسير الحسابات لتصل إلى 36% من المجموع، وتتعلق نسبة 57% منها بإقفال الحساب. ومثلت الشكايات المتعلقة بشروط القروض 31% من الشكايات المتوصل بها. وتتعلق هذه الأخيرة أساسا باعتراضات بخصوص القروض، وبخصم المستحقات الشهرية أو العمولات أو الأصاريف دون وجه حق، كما تتعلق بالمعلومات الشخصية الواردة في ملف مكتب القروض.

وتمثل الشكايات المتعلقة بوسائل الأداء 16% من الشكايات المتوصل بها، وتتعلق أساسا باستخدام الشيكات (27%).

وفي إطار الاهتمام بتحسين عمليات معالجة طلبات الغير، يعتزم بنك المغرب تطوير منصة معلوماتية تسمح بولوج مؤسسات الائتمان من أجل تسهيل دراسة الشكايات الواردة من زبنائها والمودعة لدى بنك المغرب.

وعلى غرار السنوات الماضية، يشير التوزيع الجهوي للشكايات إلى أن أغلبيتها صدرت عن مشتكين مستقرين في الدار البيضاء.

رسم بياني 94: التوزيع الجهوي للشكايات

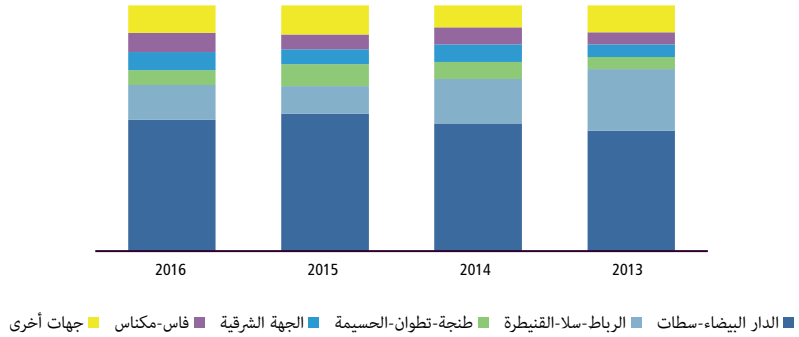

2.5 - نشاط الوساطة البنكية

خلال سنة 2016، تواصل ارتفاع نشاط المركز المغربي للوساطة البنكية سواء في إطار القسم الأولى المسمى «المؤسساتي»، والذي يُعد اللجوء إليه طوعيا ومجانيا وهو خاص بالنزاعات المتعلقة بمبالغ تساوي أو تقل عن 1.000.000 درهم، أو القسم الثاني المسمى «التعاقدي»، والذي يؤدى عن اللجوء إليه، والخاص بالنزاعات التي تتعلق بمبلغ يفوق 1.000.000 درهم.

وبالنسبة للقسم الأول، تلقى المركز 829 ملفا خاصا بطلبات الوساطة مقابل 590 في سنة 2015 بشأن مبالغ متنازع فيها تصل إلى 22 مليون درهم (21 مليون في 2015)، وبمبلغ إجمالي لاتفاقات المعاملات يتجاوز 8 ملايين درهم مقابل 6 ملايين في السنة الماضية. وضمن هذا المجموع، اعتبر الوسيط بأن حوالي 298 ملفا كانت مكتملة ومقبولة، مقابل 216 سنة 2015. وتم حل 166 ملفا بنجاح فيما لم تسفر معالجة 62 ملفا عن التوصل إلى الصلح، وبقي 70 ملفا قيد المعالجة.

وهمت النزاعات بشكل أساسي:

- إقفال الحسابات (37% مقابل 29% في 2015)؛
- اعتراضات على عمليات القيد المحاسبي (29% أي نفس المستوى المسجل في 2015)؛
- تحصيل الديون المتعلقة بالحالات الاجتماعية (11% مقابل 9% في 2015)؛
- تسليم الوثائق كالشهادات، ورفع اليد وغيره (6% مقابل 9% في 2015).

رسم بياني 95: نوع الملفات المعروضة على الوساطة (%)

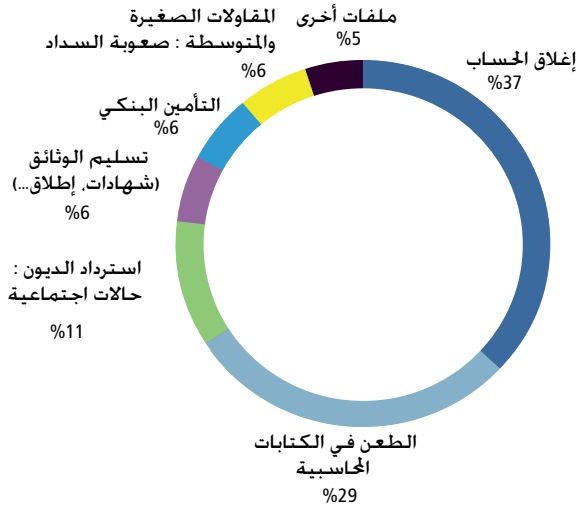

ويتم إيداع طلبات الوساطة البنكية أساسا من طرف الزبناء من الأشخاص الذاتيين (91%)، وتتعلق87% منها بالبنوك و13% منها بشركات التمويل.

وعلى غرار الشكايات التي يتوصل بها بنك المغرب، صدر أغلب الملفات التي يتوصل بها البنك عن جهة الدار البيضاء، بنسبة 47% مقابل 41% في سنة 2015.

أما فيما يخص القسم الثاني المسمى «التعاقدي»، فقد تم حل ملف واحد من بين كل خمسة طلبات مقدمة، وتوقيع بروتوكول للمعاملات بشأنه من طرف الأطراف فيه. ويتعلق الأمر بمبلغ مجموعه 23 مليون درهم.

3.5 - اعتماد قانون الحركية البنكية

تمت بلورة قانون الحركية البنكية بمبادرة من بنك المغرب، واعتمدته المجموعة المهنية لبنوك المغرب في يوليوز 2016 على أن يدخل حيز التنفيذ في بداية 2017.

ومن خلال هذا القانون، تقدم البنوك مجموعة من الالتزامات الهادفة إلى ضمان المعالجة الفعالة والسريعة لطلبات نقل الحساب المقدمة من طرف الزبناء، وكذلك اتخاذ الإجراءات الضرورية حتى يتم نقل عمليات الاقتطاع التي تنفذ على حسابات الزبون والتحويلات التي يتلقاها بانتظام نحو الحساب الجديد.

وتتعلق هذه الحركية بالحسابات تحت الطلب المفتوحة من طرف الخواص الأفراد. أما إعادة شراء القرض، فتبقى خاضعة للمقتضيات التعاقدية التي تربط الزبون بالبنك.

4.5 - المواكبة في تنفيذ القانون المتعلق بحماية المستهلك

تتبع بنك المغرب التدابير التي اتخذها القطاع البنكي في إطار الاستعداد للالتزام بمقتضيات القانون رقم 31-08 الذي دخلت نصوصه التنفيذية الخاصة بالاستدانة حيز التنفيذ في أبريل 2016.

ومن أجل ضمان تنفيذ موحد لهذه النصوص، عقدت اجتماعات بين البنك والفاعلين البنكيين بهدف تنسيق دخول المقتضيات المتعلقة بالجوانب التالية حيز التنفيذ:

- التسديد المبكر للقرض؛
- معالجة المبالغ غير المسددة وتخلف المقترض؛
- أجل التراجع وإبرام عقد القرض؛
- تحويل العرض المسبق للقرض إلى عقد لمنح القرض.

كما ساهم البنك في أشغال تعديل القانون رقم 31-08 التي أطلقتها وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي بهدف ملاءمة هذه المقتضيات مع المعايير الدولية في هذا المجال.

5.5 التحقق لدى مؤسسات الائتمان من الآلية الخاصة بحماية الزبناء

بالموازاة مع ذلك، نظم بنك المغرب بعثات للتحقق من امتثال مؤسسات الائتمان للمقتضيات التنظيمية في مجال حماية الزبناء. وقد شملت هذه البعثات بشكل أساسي احترام مقتضيات القانون رقم 31-08، ومقتضيات المادة 503 من القانون 95-15 المتعلق بمدونة التجارة، والمتعلقة بإقفال الحسابات، وكذلك الامتثال للمقتضيات التنظيمية المتصلة بمعالجة شكايات الزبناء.

وقد رصدت عمليات التحقق المنجزة لدى بعض مؤسسات الائتمان بعض حالات عدم المطابقة خاصة فيما يخص إقفال الحسابات المدينة التي لم تسجل أي قيد في دائنيتها منذ 12 شهرا. وفي هذا الإطار، طالب بنك المغرب مؤسسات الائتمان المعنية بتحديث عملياتها الخاصة بإقفال الحسابات.

أما فيما يخص معالجة الشكايات، فقد طولبت بعض مؤسسات الائتمان التي خضعت للمراقبة بتحسين آلياتها بغية احترام الآجال القانونية المتعلقة بها.

6 - أشغال إطلاق المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

في سنة 2016، ساهم بنك المغرب، إلى جانب الأطراف المعنية، في إطلاق المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، الذي تم إنشاؤه من طرف 11 عضوا مؤسسا[21].

إطار رقم 5: المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

تتمثل مهمة المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في تجميع البيانات والمعلومات ذات الصلة بمناخ المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على المستويين الوطني والجهوي. ويتولى أيضا وضع مؤشرات كمية ونوعية حول ظروف استفادتها من التمويل البنكي وآليات المواكبة. وسيمكن المرصد من خلال المنتجات والخدمات التي سيقدمها من إعطاء نظرة شاملة وموحدة ومشتركة على المستوى الوطني بخصوص إشكالية تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

كما يهدف المرصد إلى معالجة النقص في البيانات الموثوق بها والمنتظمة بشأن المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في المغرب وكذا تحسين الاستفادة من مختلف الخدمات والمعلومات.

وتميزت هذه السنة بانعقاد أول اجتماع لمجلس إدارة المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في يونيو 2016. وقد أقرت هذه الهيئة مهمة المرصد ونظام الحكامة الخاص به وإطار تبادل البيانات مع شركائه، إضافة إلى الميزانية والمخطط الاستراتيجي الثلاثي للفترة 2016-2018.

ولتمكين المرصد من أداء مهمته، أطلق بنك المغرب مع مقدمي البيانات الأساسيين[22] أشغال إعداد اتفاقيات خاصة بتبادل البيانات ترتكز إلى إطار قانوني للتعاون الدائم.

وموازاة مع ذلك، تم الشروع في أشغال قبل انطلاق دراسة حول نظام معلومات خاص بالمرصد.

ومنذ نونبر 2016، أصبحت لدى المرصد موارد خاصة وفريق عمل جاهز.

21 الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، بنك المغرب، صندوق الضمان المركزي، المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، المجموعة المهنية لبنوك المغرب، وزارة الشؤون العامة والحكامة، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المندوبية السامية للتخطيط.

22 المديرية العامة للضرائب، المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، الصندوق المغربي الضمان الاجتماعي، صندوق الضمان المركزي، وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المندوبية السامية للتخطيط، بنك المغرب

7 - تشجيع المالية المستدامة

بمناسبة رئاسة المغرب للدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ (COP 22)، تم تكليف بنك المغرب بتنسيق عملية وضع خارطة طريق للقطاع المالي المغربي تكون مراعية للمناخ، وقد ساهمت فيها الجهات التنظيمية ومهنيو القطاع المالي.

وتهدف خارطة الطريق هذه إلى تشجيع المالية المستدامة التي من شأنها دعم جهود المملكة ومواكبة انتقالها نحو اقتصاد منخفض من حيث انبعاثات الكربون.

وعلى الصعيد الوطني، تم تحديد 5 محاور أساسية لتمكين القطاع المالي من مواكبة انضمام المغرب إلى الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة التغيرات المناخية:

- توسيع نظام الحكامة المبني على المخاطر ليشمل المخاطر الاجتماعية والبيئية؛
- تطوير أدوات ومنتجات مالية مستدامة؛
- تشجيع الإدماج المالي باعتباره ناقلة للتنمية المستدامة؛
- تعزيز القدرات في مجال المالية المستدامة؛
- تعزيز الشفافية والانضباط لقواعد السوق.

وعلى المستوى الإفريقي، وفي إطار مجهودات المغرب الرامية إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، التزم بنك المغرب والقطاع البنكي بتطوير تبادل التجارب والخبرات مع النظراء من القارة الإفريقية في مجال التنمية المستدامة.

8 - التشاور مع الجمعيات المهنية

عقد بنك المغرب، خلال سنة 2016، اجتماعات مع الجمعيات المهنية البنكية للتشاور بشأن الإصلاحات والمسائل التي تسترعي اهتمام القطاع البنكي بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

فبالنسبة للاجتماعات المعقودة مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، شملت المواضيع المدروسة التحضيرات للانتقال نحو نظام مرن للصرف، والإصلاحات التنظيمية الرئيسية، والإدماج المالي، وحماية الزبناء، وتطوير وسائل الأداء.

وتم التركيز خلال هذه السنة على الأشغال التحضيرية لانطلاق النشاط البنكي التشاركي، ورهانات المالية المستدامة والرقمية، إضافة إلى تطور الائتمان وتمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الإطار، نظم بنك المغرب، بتاريخ 26 يناير 2016، اجتماعا ثلاثيا مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، تحت عنوان «سبل تقوية التفاهم بين البنوك والمقاولة».

إطار رقم 6: اجتماع ثلاثي بين بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب والاتحاد العام لمقاولات المغرب حول تمويل الاقتصاد

عرف هذا الاجتماع مشاركة الفيدراليات القطاعية التابعة للاتحاد العام لمقاولات المغرب وممثلين عن صندوق الضمان المركزي والوكالة الوطنية لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وشملت المشاورات العوامل المفسرة لتباطؤ المبلغ الجاري للقروض البنكية، من حيث العرض والطلب، ومن وجهة نظر الأطراف المعنية المختلفة خلال السنوات الأخيرة. كما شملت المشاورات الإجراءات التي من شأنها إعطاء دفعة جديدة لتمويل الاقتصاد.

وعلى إثر انعقاد هذا الاجتماع، عملت لجنة ثلاثية مكونة من بنك المغرب والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب على بلورة المقترحات التي انبثقت عن هذه المشاورات على شكل خطة عمل وتدابير ملموسة من شـأنها المساعدة على تمويل المقاولات عامة والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة خاصة.

وفي هذا الصدد، جرى إعداد مذكرة وجهت إلى الحكومة في يونيو 2016. وتحدد هذه المذكرة التدابير التي اتخذتها الأطراف العمومية والخاصة من أجل دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وتشجيع استفادتها من التمويل. كما أنها تقترح مجموعة من التدابير الجديدة التي قرر اتخاذَها كل من بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب والاتحاد العام لمقاولات المغرب بهدف توفير دعم أفضل لتمويل المقاولات، خاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. كما اقترحت هذه المذكرة تدابير أخرى من شأنها المساهمة بشكل معقول في إعادة انطلاق تمويل الاقتصاد.

أما مع الجمعية المهنية لشركات التمويل، فقد ركزت المشاورات على تفعيل النصوص المنظمة لتدابير حماية المستهلك والقانون الأساسي الجديد لمؤسسات الأداء التي أحدثها القانون البنكي وتأسيس جمعية مهنية خاصة بهذه المؤسسات.

أما بالنسبة للفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، فقد شملت مواضيع النقاش معها تطوير هذا القطاع وآفاقه والإصلاحات القانونية والتنظيمية المتعلقة به. كما شملت منجزات شبكة القروض الصغرى التضامنية التي تهدف إلى تمكين الوحدات ذات الحجم الصغير في القطاع من امتلاك آليات مناسبة، خاصة فيما يتعلق بأنظمة المعلومات، وذلك بتكلفة معقولة.

9 - التعاون الدولي

في إطار التعاون الدولي، شارك بنك المغرب في العديد من التظاهرات التي تنظمها البنوك والهيئات الأجنبية.

فقد شارك بنك المغرب في الاجتماع الثاني عشر الرفيع المستوى حول الاستقرار المالي والإشراف البنكي في بلدان المنطقة العربية الذي نظم، في أبو ظبي، بتعاون بين صندوق النقد العربي وهيئة الاستقرار المالي التابعة لبنك التسويات الدولية. وشملت أبرز المواضيع المناقَشة على وجه الخصوص رهانات الإشراف البنكي بعد تطبيق معايير بازل 3، وبروز مخاطر جديدة مرتبطة بتطور التقنيات الجديدة في القطاع المالي، والتحديات الناجمة عنها فيما يتعلق بالاستقرار المالي في المنطقة العربية.

كما شارك البنك في الندوة السنوية الرابعة الرفيعة المستوى لمسؤولي الإشراف البنكي في البلدان الأورو متوسطية المنظمة بالتعاون بين بنك فرنسا المركزي والبنك الدولي، والتي تطرقت هذه السنة إلى تمويل الاقتصاد في مرحلة ما بعد الأزمة. وشملت المشاورات، التي جرت خلال هذه الندوة، بشكل أساسي أثر القواعد الاحترازية الجديدة على تمويل الاقتصاد والولوج إلى أسواق الرساميل وتمويل البنيات التحتية.

وفي إطار تبادل الخبرات، شارك بنك المغرب في ورشة عمل منظمة من طرف اللجنة البنكية لوسط إفريقيا حول المستجدات القانونية في منطقة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، وقام بتقديم خبرته في مجال المراقبة العابرة للحدود.

وفي مجال مكافحة غسل الأموال، شارك بنك المغرب في الاجتماعات العامة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأشغال مختلف مجموعات العمل المنعقدة في قطر في سنة 2016. كما شارك في اجتماع اتحاد البنوك العربية في عمان حول الممارسات الرامية إلى إقصاء المخاطر (de-risking) [23] ، الذي كان يهدف إلى التشاور حول الإجراءات التي يمكن اتخاذها من طرف المشرفين بغية تقليص المخاطر المرتبطة بغسل الأموال.

وبالإضافة إلى ذلك، شارك بنك المغرب في الدراسات الاستقصائية والاستبيانات المنجزة على المستوى الجهوي والدولي حول مواضيع مختلفة. وشملت هذه الدراسات الاستقصائية التي بلغ عددها 7 المواضيع التالية:

- 4 دراسات استقصائية منظمة من طرف صندوق النقد العربي حول تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وأثر التكنولوجيا المالية على الإشراف البنكي، والرهانات المرتبطة بتطبيق معايير بازل 3 وتداعيات ما يقوم بع المراسلون البنكيون الأجانب من ممارسات ترمي إلى إقصاء المخاطر، على البنوك العاملة في البلدان العربية؛
- دراسة استقصائية قامت بها لجنة بازل حول التدابير المتخذة بين هيئات الإشراف في بلدان المنشأ وبلدان الاستقبال؛
- دراسة استقصائية قامت بها لجنة الاستقرار المالي حول علاقات المراسل البنكي؛
- دراسة استقصائية قام بها البنك المركزي الألماني حول التعاون التقني بين البنوك المركزية.

23 يقصد بإقصاء المخاطر حالة تقطع فيها المؤسسات المالية أو تحد علاقاتها التجارية مع بعض فئات الزبناء بسبب عدم احترام قواعد المطابقة.

وفي إطار تبادل الخبرات، استقبل البنك مسؤولين من البنك المركزي لجمهورية بوروندي للاطلاع على ممارسات بنك المغرب في مجال الإشراف البنكي وعلى خبرته في تطبيق إصلاحات بازل 3.

10 - الموارد البشرية لمديرية الإشراف البنكي

وصل العدد الإجمالي لمستخدمي مديرية الإشراف البنكي بنهاية دجنبر 2016 إلى 94 مستخدما. ويتولى حوالي ثلثا هذا العدد أنشطة مراقبة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، بينما يتكلف 24% منه بصياغة التشريعات وإنجاز الدراسات و10% منهم بوظائف الدعم.

ولا يتجاوز عمر حوالي 76% من مستخدمي مديرية الإشراف البنكي 45 سنة، فيما تمثل النساء حوالي 48% منهم.

وفي سياق تميز بتطور مستمر للقواعد التنظيمية البنكية الوطنية والدولية وكذا الممارسات في مجال الإشراف، استفاد 92% من مستخدمي مديرية الإشراف البنكي من برنامج تكوين خلال سنة 2016. وقد شمل هذا التكوين مجالات المالية التشاركية من حيث الإشراف وتدبير المخاطر وتدبير الأصول والخصوم والتشريعات الاحترازية، بما في ذلك اتفاقي بازل 2 و3، وحل الأزمات البنكية، والإشراف البنكي العابر للحدود، وحماية مستخدمي الخدمات المالية، والسلامة الإلكترونية.

وشمل مخطط التكوين في هذه السنة أكثر من 54 موضوعا يتعلق بالخطة الاستراتيجية للفترة 2016-2018 والمشاريع ذات الصلة بها.

وساهمت مديرية الإشراف البنكي أيضا في تكوين الطلبة عبر استقبال 35 متدربا خلال سنة 2016، من بينهم 7 برسم تدريب نهاية الدراسة.

بنك المغرب

المرفقات

بنك المغرب

الملحق 1

الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي

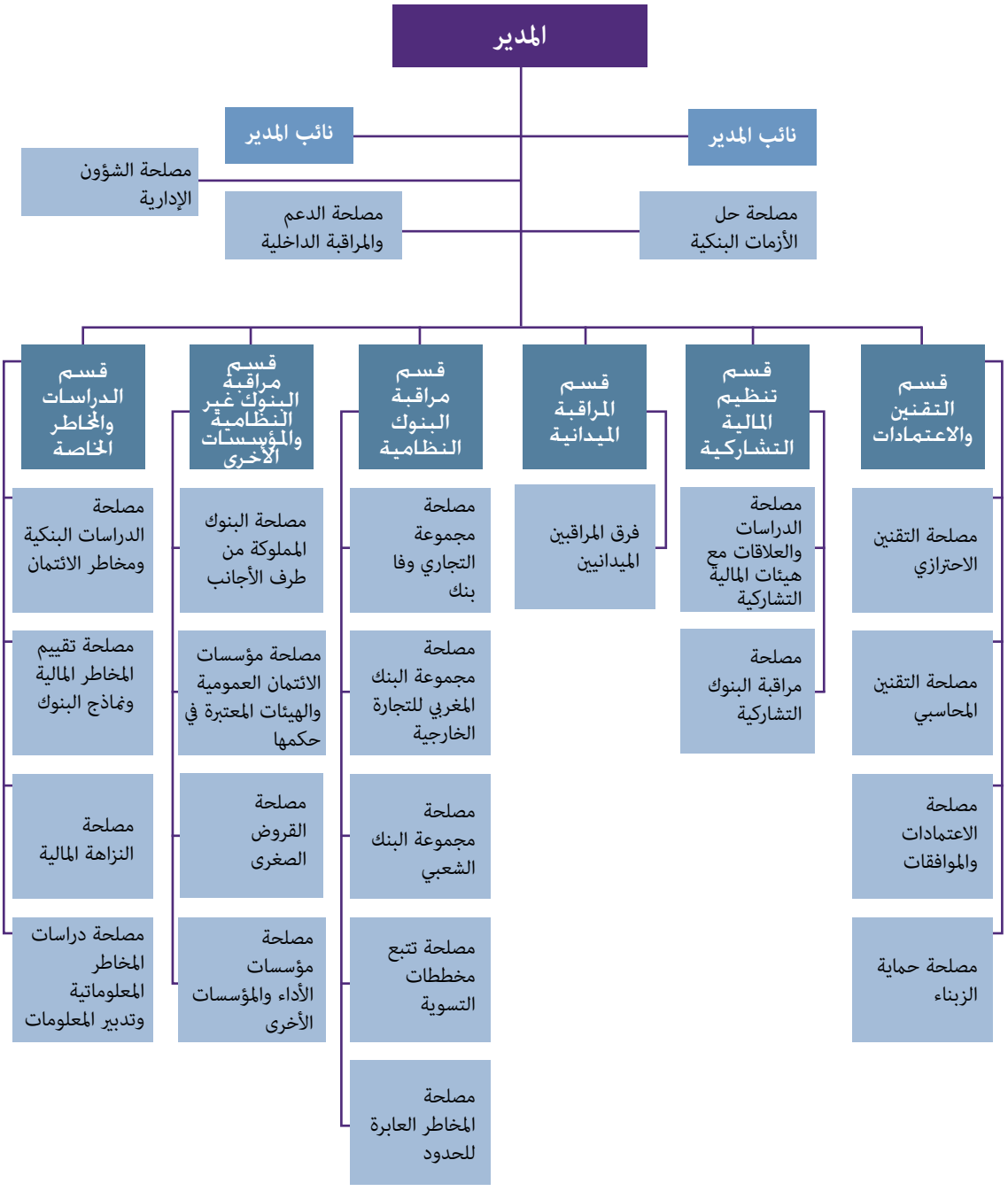

الملحق 2

لائحة مؤسسات الائتمان المعتمدة - دجنبر 2016

البنوك

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البريد بنك	798، ملتقى شارع غاندي وابراهيم الروداني - الدار البيضاء
البنك العربي ش.م.ع	174، شارع محمد الخامس - الدار البيضاء
التجاري وفا بنك	2، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء
بنك العمل	288، شارع محمد الزرقطوني - الدار البيضاء
البنك المركزي الشعبي	101، شارع محمد الزرقطوني - الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة الخارجية	140، شارع الحسن الثاني، 20000 - الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة والصناعة	26، ساحة الأمم المتحدة - الدار البيضاء
البنك الشعبي للجهة الوسطى الجنوبية	شارع الحسن الثاني - أكادير
البنك الشعبي لفاس - تازة	ملتقى زنقة علال لوديي وزنقة عبد العالي بنشقرون - فاس
البنك الشعبي للعيون	9، شارع محمد الخامس - العيون
البنك الشعبي لمراكش - بني ملال	شارع عبد الكريم الخطابي - مراكش
البنك الشعبي لمكناس	4، زنقة الإسكندرية - مكناس
البنك الشعبي للناظور - الحسيمة	113، شارع المسيرة - الناضور
البنك الشعبي لوجدة	شارع الدرفوفي - وجدة
البنك الشعبي للرباط - القنيطرة	3، شارع طرابلس - الرباط
البنك الشعبي لطنجة - تطوان	76، شارع محمد الخامس - طنجة
صندوق الإيداع والتدبير رأسمال	ساحة مولاي الحسن، عمارة المامونية - الرباط
القرض الفلاحي المغربي	2، شارع الجزائر - الرباط
س.ف.ج بنك	5-7، زنقة ابن طفيل - الدار البيضاء
سيتي بنك المغرب	تجزئة التوفيق، عمارة 1، مجموعة زينيت مليونيوم، سيدي معروف - الدار البيضاء
القرض العقاري والسياحي	187، شارع الحسن الثاني - الدار البيضاء
مصرف المغرب	48-58، شارع محمد الخامس - الدار البيضاء
صندوق تجهيز الجماعات المحلية	ملتقى شارع ابن بركة وشارع النخيل - حي الرياض - الرباط
ميديا فينانس	27، شارع مولاي يوسف، 20060 - الدار البيضاء
الشركة العامة المغربية للأبناك	55، شارع عبد المومن - الدار البيضاء
الاتحاد المغربي للأبناك	36، زنقة الطاهر السبتي - الدار البيضاء
بنكو ساباديل	مركز البرجين التوأمين، البرج الغربي، الطابق 12– الدار البيضاء
صندوق الادخار والتقاعد لبرشلونة (لاكايشا بنك ش.م)	179، شارع أنفا - الدار البيضاء

شركات قروض الاستهلاك

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
فيفاليس سلف	369، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء
دار السلف ش.م.	207 ، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء
المجموعة المالية للشراء بالقروض (فيناكريد)	18، زنقة روكروي، بلفيدير - الدار البيضاء
رونو الدولية للائتمان بالمغرب للتمويل ش.م.	44، شارع خالد بن الوليد، عين السبع - الدار البيضاء
سلفين	زينيت ميلينيوم، عمارة 8، سيدي معروف - الدار البيضاء
سلف المستقبل ش.م.	20، شارع مكة - الدار البيضاء
شركة تمويل الشراء بالسلف (صوفاك كريدي)	57، شارع عبد المومن– الدار البيضاء
شركة التمويل الجديد بالسلف (فناك)	ساحة رابعة العدوية، إقامة قيس - أكدال - الرباط
شركة التجهيز المنزلي (كريدي إكدوم)	127، ملتقى شارع الزرقطوني وزنقة ابن بوريد 20100 - الدار البيضاء
شركة الشمال الإفريقي للسلف (صوناك)	29، شارع محمد الخامس - فاس
أكسا سلف	122، شارع مولاي الحسن الأول - الدار البيضاء
الشركة الجهوية لقروض الاستهلاك (صوريك كريدي)	256، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء
السلف الأخضر	1، ساحة باندونغ - الدار البيضاء
وفا سلف	72، ملتقى زنقة رام الله وشارع عبد المومن - الدار البيضاء

شركات القروض العقارية

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
التجاري للعقار	2، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء
وفا إيموبلييي	112، زاوية شارع عبد المومن وزنقة رامبراند - الدار البيضاء

شركات تحصيل وشراء الديون

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
التجاري فاكطورينغ	2، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء
مغرب فاكطورينغ	63، شارع مولاي يوسف، إقامة أدريانا، الطابق الأول - صندوق البريد 20060 - الدار البيضاء

شركات القروض الإيجارية

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
القرض الإيجاري للبنك المغربي للتجارة والصناعة	تجزئة لاكولين 2، تجزئة رقم 3، طريق النواصر- سيدي معروف - الدار البيضاء
الشركة المغربية لإيجار التجهيزات (المغربية للإيجار)	57، ملتقى زنقة بنيل وشارع عبد المومن - الدار البيضاء
مصرف المغرب للائتمان الإيجاري وشراء الديون	203، شارع بوركون– الدار البيضاء
الشركة العامة للائتمان الإيجاري بالمغرب (سوجيليز المغرب)	55، شارع عبد المومن - الدار البيضاء
الشركة المغاربية للائتمان الإيجاري (مغرب باي)	45، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء
وفاباي	39-41، ملتقى شارع مولاي يوسف وزنقة عبد القادر المازني 20100 - الدار البيضاء

شركات الكفالة

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
فينيا	101، شارع عبد المومن - الدار البيضاء
دار الضمان	288، شارع الزرقطوني– الدار البيضاء

شركات تدبير وسائل الأداء

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
مركز النقديات	فضاء باب أنفا، 8، ملتقى شارع أنفا وشارع مولاي رشيد - 20050 الدار البيضاء
NAPS SA	16، زنقة عبد الحق بن محيو، حي النخيل - الدار البيضاء
وفا كاش	15، زنقة ادريس الحريزي - الدار البيضاء

شركات تمويل أخرى

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
شركة التمويل للتنمية الفلاحية	28، زنقة أبو فارس المريني، ص. ب. 49 - الرباط
دار الصفاء للتمويل	4، زنقة صنعاء - الدار البيضاء
جيدة	ساحة مولاي الحسن، عمارة دليل - الرباط

الملحق 3

لائحة البنوك الحرة

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البنك التجاري الدولي - بنك حر	58، شارع باستور - طنجة
البنك الدولي لطنجة - بنك حر	ملتقى شارع محمد الخامس وزنقة موسى بن نصير - طنجة
بنك حر - مجموعة BMCI	المنطقة الحرة لطنجة، طريق الرباط - طنجة
الشركة العامة الحرة بطنجة - بنك حر	58، شارع محمد الخامس - طنجة
فرع البنك المغربي للتجارة الخارجية - بنك حر	المنطقة الحرة، ميناء طنجة، ص.ب. 513 - طنجة
فرع البنك الدولي لمجموعة الشعبي - بنك حر BMCE	زنقة سيليني، سيدي البخاري - طنجة

الملحق 4

لائحة جمعيات القروض الصغرى

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
جمعية الأمانة لتنمية المقاولات الصغرى (الأمانة)	40، زنقة فضيلة، المنطقة الصناعية، ح.ي.م.، الرباط، 10000
جمعية الكرامة للقروض الصغرى (الكرامة)	38، شارع عبد المومن، شقة 23، الطابق الرابع، حسان - الرباط
جمعية الإسماعيلية للقروض الصغرى (AIMC)	115، شارع لهبول - ص.ب. 2070 مكناس
التضامن (الجمعية المغربية للتضامن بلا حدود)	1، زنقة أبي ذر الغفاري - حي ولي العهد - الطابق الأول - فاس
الجمعية المغربية واد سرو للقروض الصغرى (AMOS)	زنقة واد سبو، حي التقدم-القباب - خنيفرة
الجمعية التطوانية للمبادرات الاجتماعية المهنية (ATIL)	شارع الحسن الثاني، رقم 70، إقامة بالوما بلانكا، الطابق الأول، رقم 1 - تطوان
التوفيق للتمويل الصغير	3، زنقة الدكتور فير، إقامة باسيو - الدار البيضاء
مؤسسة أرضي (ARDI) للقروض الصغرى	شارع الحسن الثاني، حي ابن سينا، زنقة إيران، تمارة المركز
مؤسسة الشمال للقروض الصغرى	رقم 6، زنقة رشيد رضا، إقامة حياة 2، الطابق الوسيط، الشقة 34 - طنجة
مؤسسة التنمية المحلية والشراكة (FONDEP)	إقامة سرايا، زاوية شارع الرياض وشارع الأرز، حي الرياض - الرباط 10100
توادا	119، شارع المقاومة، الشقة 27 - الرباط
باب الرزق الجميل	82، زنقة سمية، زاوية شارع عبد المومن، الدار البيضاء
المؤسسة المغربية لدعم المقاولة الصغرى (إنماء)	ملتقى زنقة المعمورة وزنقة الملكة إليزابيث الثانية، العمارة أ، الطابق الثاني، الشقة 2 - القنيطرة

الملحق 5

لائحة مؤسسات الأداء المتخصصة في تحويل الأموال

تسمية المؤسسة	العنوان
ضمان كاش (DAMANE CASH)	212، شارع محمد الخامس، إقامة إليت، مكتب 211، جليز، مراكش
أوروصول (EUROSOL)	إقامة أحسن دار، الشقة 3 و4، شارع الحسن الثاني - الرباط
كويك ماني (QUICK MONEY)	16-18، تجزئة التوفيق، فضاء جيت بزنس كلاس، سيدي معروف - الدار البيضاء
ميا للخدمات المالية (MEA FINANCE SERVICE)	إقامة هادي رقم 27، زنقة سليم الشرقاوي، الطابق السادس، الدار البيضاء
كاش بلوس (CASH PLUS)	1، زنقة بلبياد، حي المستشفيات - الدار البيضاء
ترانسفير إكسبريس (TRANSFERT EXPRESS)	282، زاوية شارع المقاومة وزنقة ستراسبورغ - الدار البيضاء
مونيون موروكو (MONEYON MAROC)	52، شارع الزرقطوني، فضاء الريادة - الدار البيضاء
البريد كاش	202، شارع الروداني، الدار البيضاء
مكتب الصرف الإماراتي بالمغرب (UAE EXCHANGE MOROCCO)	36، شارع المسيرة الخضراء، الطابق الثاني - الدار البيضاء
المغرب لمعالجة العمليات MAROC TRAITEMENT DE TRANSACTIONS (M2T)	تكنوبارك، طريق النواصر، ص.ب. 16430 - الدار البيضاء

مؤسسات أخرى

تسمية المؤسسة	العنوان
صندوق الإيداع والتدبير	ساحة مولاي الحسن - الرباط
الصندوق المركزي للضمان	شارع الرياض، حي الرياض - الرباط

الملحق 6

الحصيلة التراكمية للبنوك - الأنشطة بالمغرب

في 31 دجنبر 2016

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2015	31/12/2016
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**26 975 357**	**38 732 560**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**152 094 704**	**145 824 047**
تحت الطلب	35 240 974	21 396 193
لأجَل	116 853 730	124 427 854
ديون على الزبناء	**692 108 931**	**712 632 562**
تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	223 399 068	222 079 987
قروض للتجهيز	165 089 537	177 077 996
قروض عقارية	240 053 877	246 182 643
قروض أخرى	**63 566 449**	**67 291 936**
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**3 236 474**	**3 811 370**
سندات التداول والتوظيف	152 628 689	180 874 442
سندات الخزينة والقيم المماثلة	85 356 775	92 477 388
سندات دين أخرى	11 057 210	15 358 293
سندات الملكية	56 214 704	73 038 761
أصول أخرى	**19 120 554**	**20 231 443**
سندات الاستثمار	**36 291 718**	**27 326 364**
سندات الخزينة والقيم المماثلة	33 195 000	25 865 539
سندات دين أخرى	3 096 718	1 460 825
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**34 812 043**	**37 321 050**
ديون ثانوية	**963 075**	**799 812**
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**1 568 028**	**833 305**
أصول ثابتة غير مجسدة	**5 324 804**	**5 393 924**
أصول ثابتة مجسدة	**20 349 223**	**24 978 150**
مجموع الأصول	**1 145 473 600**	**1 198 759 029**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2015	31/12/2016
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**13**	**17**
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**102 842 769**	**93 687 199**
- تحت الطلب	28 374 133	25 054 751
- لأجَل	74 468 636	68 632 448
ودائع الزبناء	**819 212 088**	**854 080 506**
- حسابات تحت الطلب دائنة	473 453 960	511 025 522
- حسابات الادخار	137 761 651	145 552 515
- ودائع لأجَل	182 880 003	172 066 035
- حسابات دائنة أخرى	25 116 474	25 436 434
الإصدارات من سندات الدين	**49 721 312**	**52 645 615**
- سندات دين قابلة للتداول	41 566 729	43 521 329
- اقتراضات سندية	6 125 877	7 416 238
- إصدارات أخرى من سندات الدين	2 028 706	1 708 048
- خصوم أخرى	19 922 486	31 595 321
مؤن عن المخاطر والتحملات	**9 882 740**	**11 311 640**
مؤن مقننة		
دعم وأموال عمومية مرصودة وصناديق ضمان خاصة	**2 648 498**	**3 213 980**
ديون ثانوية	**30 249 780**	**34 388 647**
فوارق إعادة التقييم	**420**	**421**
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**70 045 939**	**73 715 910**
الرأسمال	**25 739 312**	**25 956 933**
مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)	**-48 000**	**-48 000**
مرحل من جديد (+/-)	**5 850 967**	**5 907 963**
نتائج صافية في انتظار التوزيع (+/-)	**42 996**	**45 265**
النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)	**9 362 280**	**12 257 612**
مجموع الخصوم	**1 145 473 600**	**1 198 759 029**

(بآلاف الدراهم)

خارج الحصيلة	31/12/2015	31/12/2016
تعهدات ممنوحة	**203 200 298**	**236 141 431**
تعهدات بالتمويل ممنوحة لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	3 334 804	3 019 250
تعهدات بالتمويل ممنوحة لفائدة الزبناء	78 086 599	96 783 044
تعهدات بالضمان بأمر من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	38 167 934	47 252 580
تعهدات بالضمان بأمر من الزبناء	82 558 850	88 947 732
سندات مشتراة في إطار البيع الاسترادادي	78 357	78 357
سندات أخرى للتسليم	973 754	60 468
تعهدات مستلمة	**64 823 498**	**78 316 188**
تعهدات بالتمويل مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	2 085 342	5 296 486
تعهدات بالضمان مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	53 064 233	63 378 357
تعهدات بالضمان مستلمة من الدولة ومختلف هيئات الضمان	8 269 387	9 639 797
سندات مبيعة في إطار البيع الاسترادادي		
سندات أخرى للاستلام	1 404 536	1 548

الملحق 7

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك - الأنشطة بالمغرب
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر2016

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2015	31/12/2016
+ فوائد وعائدات مماثلة	46 655 565	44 640 842
- فوائد وتكاليف مماثلة	16 256 956	14 907 757
هامش الفائدة	30 398 609	29 733 085
+ عائدات الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	480 215	439 894
- تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	469 209	395 163
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	11 006	44 731
+ عمولات محصلة	6 419 146	6 970 190
- عمولات مدفوعة	477 231	671 645
هامش على العمولات	5 941 915	6 298 545
± نتيجة العمليات على سندات التداول	2 728 137	4 364 813
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف	1 137 407	1 700 457
± نتيجة عمليات الصرف	1 996 875	1 773 423
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة	403 168	16 409
نتيجة عمليات السوق	6 265 587	7 855 102
+ عائدات بنكية أخرى مختلفة	2 960 256	6 354 843
- تكاليف بنكية أخرى مختلفة	2 001 346	2 181 854
العائد الصافي البنكي	43 576 027	48 104 452
± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية	665 956	297 247
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	994 563	510 784
- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	152 838	364 054
- التكاليف العامة للاستغلال	21 380 853	22 220 763
النتيجة الإجمالية للاستغلال	23 702 855	26 327 666
± مخصصات صافية من استردادات المؤن الخاصة بالقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء	-8 055 636	-7 501 605
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	-354 369	-1 247 363
النتيجة الجارية	15 292 850	17 578 698
النتيجة غير الجارية	-1 363 099	-479 923
- الضرائب على النتائج	4 567 474	4 841 164
النتيجة الصافية للسنة المالية	9 362 277	12 257 611

الملحق 8

الحصيلة التراكمية لشركات التمويل

في 31 دجنبر 2016

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2015	31/12/2016
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**171 614**	**166 946**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**5 664 083**	**4 864 071**
- تحت الطلب	1 797 756	1 308 831
- لأجَل	3 866 327	3 555 240
ديون على الزبناء	**31 374 487**	**31 717 470**
تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	27 910 332	27 888 591
- قروض للتجهيز	769 533	924 710
- قروض عقارية	1 623 129	1 800 093
- قروض أخرى	1 071 493	1 104 076
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**5 611 858**	**4 921 187**
سندات التداول والتوظيف	**854 652**	**1 033 537**
- سندات الخزينة والقيم المماثلة	207	207
- سندات دين أخرى	211	211
- سندات الملكية	**854 234**	**1 033 119**
أصول أخرى	**3 409 714**	**3 867 393**
سندات الاستثمار	179 624	219 127
- سندات الخزينة والقيم المماثلة	179 624	219 127
- سندات دين أخرى		
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**132 688**	**143 671**
ديون ثانوية		
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**53 671 712**	**57 637 077**
أصول ثابتة غير مجسدة	**784 863**	**790 080**
أصول ثابتة مجسدة	**634 211**	**637 845**
مجموع الأصول	**102 489 506**	**105 998 404**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2015	31/12/2016
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**0**	**12**
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**58 553 930**	**63 800 149**
- تحت الطلب	8 841 448	6 232 264
- لأجَل	49 712 482	57 567 885
ودائع الزبناء	**8 283 460**	**9 421 202**
- حسابات تحت الطلب دائنة	1 282 559	1 122 810
- حسابات الادخار		
- ودائع لأجل	245 233	222 573
- حسابات دائنة أخرى	6 755 668	8 075 819
الإصدارات من سندات الدين	**16 196 250**	**11 942 089**
- سندات دين قابلة للتداول	14 499 859	11 708 300
- اقتراضات سندية	1 648 305	208 436
- إصدارات أخرى من سندات الدين	48 086	25 353
خصوم أخرى	6 232 099	7 198 249
مؤن للمخاطر والتحملات	**396 594**	**442 106**
مؤن مقننة	**24 741**	**12 473**
دعم وأموال عمومية مرصودة وأموال ضمان خاصة	**173 244**	**173 028**
ديون ثانوية	**1 020 608**	**962 151**
فوارق إعادة التقييم	**114 232**	**16 957**
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**4 279 056**	**4 543 715**
الرأسمال	**3 832 858**	**3 944 106**
مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)	**-1**	**-1**
مرحل من جديد (-/+)	**1 884 498**	**1 899 109**
نتائج صافية في انتظار التخصيص (-/+)	**738**	**0**
النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)	**1 497 199**	**1 643 059**
مجموع الخصوم	**102 489 506**	**105 998 404**

الملحق 9

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات التمويل
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2016

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2015	31/12/2016
+ فوائد وعائدات مماثلة	3 852 910	3 817 554
- فوائد وتكاليف مماثلة	3 171 756	2 925 925
هامش الفائدة	**681 154**	**891 629**
+ عائدات الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	18 243 783	18 529 204
- تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	15 069 692	15 281 348
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	**3 136 352**	**3 247 856**
+ عمولات محصلة	1 996 575	2 228 417
- عمولات مدفوعة	612 486	681 527
الهامش على العمولات	1 384 089	1 546 890
± نتيجة العمليات على سندات التداول	8 143	9 854
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف	19 123	18 674
± نتيجة عمليات الصرف	-3 181	12 358
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة		
نتيجة عمليات السوق	**24 085**	**40 886**
+ عائدات بنكية أخرى مختلفة	123 753	129 716
- تكاليف بنكية أخرى مختلفة	11 010	11 063
العائد الصافي البنكي	**5 338 423**	**5 845 914**
± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية	5 451	13
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	69 037	93 816
- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	1 708	26 034
- التكاليف العامة للاستغلال	2 144 648	2 315 102
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**3 266 555**	**3 598 607**
± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء	-799 131	-883 666
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	-72 791	-39 500
النتيجة الجارية	**2 394 633**	**2 675 441**
النتيجة غير الجارية	**9 136**	**-38 064**
- الضرائب على النتائج	906 570	994 318
النتيجة الصافية للسنة المالية	**1 497 199**	**1 643 059**

الملحق 10

الحصيلة التراكمية لشركات قروض الاستهلاك

في 31 دجنبر 2016

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2015	31/12/2016
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**58 061**	**74 621**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**592 509**	**702 854**
تحت الطلب	550 799	655 562
لأجَل	41 710	47 292
ديون على الزبناء	**28 832 305**	**28 944 508**
تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	27 612 585	27 593 408
قروض للتجهيز	344 838	451 640
قروض عقارية	27 539	25 982
قروض أخرى	847 343	873 478
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**400 014**	**389 743**
سندات التداول والتوظيف	1 181	181 323
سندات الخزينة والقيم المماثلة	207	207
سندات دين أخرى		
سندات الملكية	**974**	**181 116**
أصول أخرى	**2 529 728**	**2 850 457**
سندات الاستثمار		
سندات الخزينة والقيم المماثلة		
سندات دين أخرى		
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**16 004**	**16 104**
ديون ثانوية		
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**10 830 379**	**13 496 073**
أصول ثابتة غير مجسدة	**353 556**	**340 455**
أصول ثابتة مجسدة	**392 931**	**372 348**
مجموع الأصول	**44 006 668**	**47 368 486**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2015	31/12/2016
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**0**	**12**
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**18 243 929**	**21 317 573**
تحت الطلب	1 102 882	979 267
لأجَل	17 141 047	20 338 306
ودائع الزبناء	6 021 100	6 944 276
حسابات تحت الطلب دائنة		
حسابات الادخار		
ودائع لأجَل		
حسابات دائنة أخرى	6 021 100	6 944 276
الإصدارات من سندات الدين	9 479 423	8 020 002
سندات دين قابلة للتداول	**9 479 423**	**8 020 002**
اقتراضات سندية		
إصدارات أخرى من سندات الدين		
خصوم أخرى	**3 115 681**	**3 727 690**
مؤن للمخاطر والتحملات	**137 200**	**136 821**
مؤن مقننة	**24 054**	**12 015**
دعم وأموال عمومية مرصودة وأموال ضمان خاصة		
ديون ثانوية	**627 098**	**634 011**
فوارق إعادة التقييم	**114 232**	**16 957**
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**2 728 084**	**2 980 236**
الرأسمال	**1 916 486**	**1 947 734**
مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)		
مرحل من جديد (-/+)	**747 282**	**756 286**
نتائج صافية في انتظار التخصيص (-/+)	**738**	**0**
النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)	**851 361**	**874 873**
مجموع الخصوم	**44 006 668**	**47 368 486**

الملحق 11

بيان أرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2016

(بآلاف الدراهم)

31/12/2016	31/12/2015	
3 225 370	3 206 843	+ فوائد وعائدات مماثلة
1 172 196	1 239 113	- فوائد وتكاليف مماثلة
2 053 174	**1 967 730**	**هامش الفائدة**
3 973 735	3 796 068	+ عائدات عن الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء
3 572 828	3 388 350	- تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء
400 907	**407 718**	**نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء**
733 556	632 433	+ عمولات محصلة
53 149	58 394	- عمولات مدفوعة
680 407	**574 039**	**الهامش على العمولات**
1 908	684	± نتيجة العمليات على سندات التداول
0	2 587	± نتيجة العمليات على سندات التوظيف
17	-35	± نتيجة عمليات الصرف
		± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة
1 925	**3 236**	**نتيجة عمليات السوق**
115 668	110 967	+ عائدات بنكية أخرى مختلفة
9 142	8 815	- تكاليف بنكية أخرى مختلفة
3 242 939	**3 054 875**	**العائد الصافي البنكي**
0	5 451	± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية
25 377	18 524	+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي
9 753	27	- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي
1 299 352	1 225 744	- التكاليف العامة للاستغلال
1 959 211	**1 853 079**	**النتيجة الإجمالية للاستغلال**
-521 410	-502 737	± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء
14 354	-42 934	± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن
1 452 155	**1 307 408**	**النتيجة الجارية**
-99 859	**34 723**	**النتيجة غير الجارية**
477 423	490 769	- الضرائب على النتائج
874 873	**851 362**	**النتيجة الصافية للسنة المالية**

الملحق 12

الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري

في 31 دجنبر 2016

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2015	31/12/2016
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**124**	**44**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**1529**	**1 530**
تحت الطلب	1529	1 530
لأجَل		
ديون على الزبناء	**87 227**	**43 930**
تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	17 247	7 060
قروض للتجهيز		
قروض عقارية	16 985	14 651
قروض أخرى	52 995	22 219
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**37 771**	**152 578**
سندات التداول والتوظيف	211	211
سندات الخزينة والقيم المماثلة		
سندات دين أخرى	211	211
سندات الملكية		
أصول أخرى	**632 139**	**740 349**
سندات الاستثمار		
سندات الخزينة والقيم المماثلة		
سندات دين أخرى		
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**18 223**	**18 223**
ديون ثانوية		
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**42 841 333**	**44 141 004**
أصول ثابتة غير مجسدة	**158 602**	**157 519**
أصول ثابتة مجسدة	**107 548**	**134 488**
مجموع الأصول	**43 884 707**	**45 389 876**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2015	31/12/2016
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية		
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**31 155 549**	**35 050 951**
تحت الطلب	3 241 428	3 811 557
لأجَل	27 914 121	31 239 394
ودائع الزبناء	**513 837**	**518 307**
حسابات تحت الطلب دائنة	38 401	77 645
حسابات الادخار		
ودائع لأجَل	245 233	222 573
حسابات دائنة أخرى	230 203	218 089
الإصدارات من سندات الدين	**6 509 463**	**3 714 701**
سندات دين قابلة للتداول	5 020 436	3 688 298
اقتراضات سندية	1 440 941	1 050
إصدارات أخرى من سندات الدين	48 086	25 353
خصوم أخرى	**2 175 390**	**2 445 995**
مؤن عن المخاطر والتحملات	**142 739**	**169 661**
مؤن مقننة	**687**	**458**
دعم وأموال عمومية مرصودة وأموال ضمان خاصة		
ديون ثانوية	**68 571**	**70 552**
فوارق إعادة التقييم		
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**1 379 481**	**1 388 560**
الرأسمال	**910 095**	**910 095**
مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)		
مرحل من جديد (-/+)	**775 562**	**778 116**
نتائج صافية في انتظار التخصيص (-/+)		
النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)	**253 333**	**342 479**
مجموع الخصوم	**43 884 707**	**45 389 876**

الملحق 13

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2016

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2015	31/12/2016
+ فوائد وعائدات مماثلة	7 353	6 646
- فوائد وتكاليف مماثلة	1 648 765	1 530 431
هامش الفائدة	**-1 641 412**	**-1 523 785**
+ عائدات عن الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	14 408 946	14 554 200
- تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	11 681 342	11 708 520
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	**2 727 604**	**2 845 680**
+ عمولات محصلة	12 191	5 956
- عمولات مدفوعة	8 265	7 065
الهامش على العمولات	**3 926**	**-1 109**
± نتيجة العمليات على سندات التداول		
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف		
± نتيجة عمليات الصرف	46	43
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة		
نتيجة عمليات السوق	**46**	**43**
+ عائدات بنكية أخرى مختلفة	4 100	3 773
- تكاليف بنكية أخرى مختلفة	268	205
العائد الصافي البنكي	**1 093 996**	**1 324 397**
± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية		
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	5 678	3 700
- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	1 333	2 131
- التكاليف العامة للاستغلال	335 623	360 353
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**762 718**	**965 613**
± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء	-280 948	-324 989
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	-21 029	-42 921
النتيجة الجارية	**460 741**	**597 703**
النتيجة غير الجارية	-35 796	-3 909
- الضرائب على النتائج	171 612	251 315
النتيجة الصافية للسنة المالية	**253 333**	**342 479**

الملحق 14

الحصيلة المجمعة للمجموعات البنكية التسع
في 31 دجنبر 2016

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2015	31/12/2016
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	42 810 158	53 678 953
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	114 798 273	139 906 100
منتجات مشتقة للتغطية	7 207	2 938
أصول مالية متوفرة للبيع	92 819 173	108 345 085
قروض وديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	78 783 669	65 185 171
قروض وديون على الزبناء	886 552 109	923 864 382
فارق إعادة تقييم أصول المحافظ المغطاة بسعر الفائدة		
توظيفات محتفظ بها إلى أجل استحقاقها	58 157 252	50 881 786
أصول الضرائب المستحقة	2 724 838	2 736 497
أصول الضرائب المؤجلة	2 905 300	3 290 831
حسابات التسوية وأصول أخرى	26 035 435	25 881 232
أصول غير جارية موجهة للتفويت	98 622	153 761
مساهمات في شركات ضمن موازنة المجموعة	1 790 144	1 860 468
عقارات للتوظيف	8 147 605	8 703 072
أصول ثابتة مجسدة	29 419 144	33 562 124
أصول ثابتة غير مجسدة	4 200 358	4 584 804
فوارق الشراء	9 499 978	9 562 831
مجموع الأصول	1 358 749 265	1 432 200 035

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2015	31/12/2016
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**715 430**	**699 729**
خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	**3 248 450**	**3 229 375**
منتجات مشتقة للتغطية		
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**135 256 780**	**134 850 799**
ديون تجاه الزبناء	**933 478 144**	**972 610 584**
سندات دين صادرة	**50 417 945**	**50 590 498**
فارق إعادة تقييم خصوم المحافظ المغطاة بسعر الفائدة		
خصوم ضريبية مستحقة الدفع	**2 900 516**	**4 157 536**
خصوم ضريبية مؤجلة الدفع	**4 909 137**	**5 827 735**
حسابات التسوية وخصوم أخرى	**27 970 236**	**38 882 441**
ديون متعلقة بأصول غير جارية موجهة للتفويت	**0**	**18 519**
مخصصات تقنية لعقود التامين	**24 720 782**	**29 326 380**
مؤن	**6 198 756**	**7 111 949**
دعم وصناديق مماثلة	**2 843 947**	**3 402 252**
ديون ثانوية وأموال ضمان خاصة	**31 014 838**	**35 330 488**
رساميل ذاتية	**135 074 302**	**146 161 530**
رساميل ذاتية –حصة المجموعة	**116 306 063**	**124 233 013**
رأسمال واحتياطيات ذات الصلة	67 892 235	69 684 795
احتياطيات مجمعة	34 581 352	39 927 720
ربح أو خسارة غير محققة أو مؤجلة	2 354 634	2 453 103
نتيجة السنة المالية	11 477 842	12 167 395
حصة الأقلية	**18 768 239**	**21 928 737**
مجموع الخصوم	**1 358 749 265**	**1 432 200 035**

الملحق 15

حساب النتيجة المجمع للمجموعات البنكية التسع
من 1 يناير إلى 31 دجنبر 2016

(بآلاف الدراهم)

31/12/2016	31/12/2015	
62 722 248	63 104 696	+ فوائد وعائدات مماثلة
20 104 063	20 954 462	- فوائد وتكاليف مماثلة
42 618 185	**42 150 234**	**هامش الفائدة**
12 782 987	11 661 262	+ عمولات (العائدات)
1 617 167	1 346 969	- عمولات (التكاليف)
11 165 820	**10 314 293**	**الهامش على العمولات**
6 259 805	5 588 269	± الأرباح أو الخسارات الصافية على المنتجات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
2 209 125	1 304 463	± الأرباح أو الخسارات الصافية على الأصول المالية المتوفرة للبيع
12 860 300	9 593 188	+ عائدات الأنشطة الأخرى
11 524 901	7 856 079	- تكاليف الأنشطة الأخرى
63 588 334	61 094 369	**العائد الصافي البنكي**
28 953 549	27 822 639	- التكاليف العامة للاستغلال
3 323 646	3 180 770	- مخصصات للاستخمادات ولانخفاض قيمة الأصول الثابتة غير المجسدة والمجسدة
31 311 139	**30 090 960**	**النتيجة الإجمالية للاستغلال**
9 940 338	10 369 357	- تكلفة المخاطر
21 370 801	19 721 603	نتيجة الاستغلال
207 543	182 196	± حصة النتيجة الصافية للشركات ضمن موازنة المجموعة
-46 171	421 956	± أرباح أو خسارات صافية على أصول أخرى
-31 741	0	± تغيرات قيمة فوارق الشراء
21 500 432	**20 325 755**	**النتيجة دون احتساب الضريبة**
7 178 700	6 808 225	- الضريبة على النتائج
-29 874	0	± النتيجة الصافية من الضريبة على الأنشطة الموقوفة أو الموجودة بصدد التفويت
14 291 858	**13 517 530**	**النتيجة الصافية**
2 124 463	**2 039 688**	**حصة الأقلية**
12 167 395	**11 477 842**	**النتيجة الصافية- حصة المجموعة**

الملحق 16

المؤشرات الأساسية للمتانة المالية - على أساس فردي

	2014	2015	2016
ملاءة الأموال الذاتية			
معامل الملاءة	13,8	13,7	14,2
الأموال الذاتية الأساسية/مجموع المخاطر المرجحة	11,6	11,4	11,5
الديون المعلقة الأداء صافية من المخصصات (نسبة إلى الأموال الذاتية)	19,2	17,8	17,3
جودة الأصول			
معدل الديون المعلقة الأداء (الديون المعلقة الأداء/مجموع القروض)	**6,9**	**7,4**	**7,6**
التوزيع القطاعي للقروض			
قروض ممنوحة للقطاع الأولي	5,7	5,4	5,7
قروض ممنوحة للبناء والأشغال العمومية	12,2	10,7	11,2
قروض ممنوحة للصناعة التحويلية	17,6	16,6	16,2
قروض ممنوحة للإدارة العمومية والجماعات المحلية	4,7	4,5	4,7
قروض ممنوحة للتجارة	6,6	6,4	6,4
قروض ممنوحة للسياحة	2,4	1,9	1,9
الأسر	31,4	32,3	32,4
قروض ممنوحة للقطاعات الأخرى	19,4	20,9	21,5
النتيجة والمردودية			
متوسط العائد على الأصول	1,0	0,8	0,8
متوسط العائد على الأموال الذاتية	10,2	9,1	8,6
هامش الفائدة/ العائد الصافي البنكي	69,0	72,0	68,6
التكاليف العامة للاستغلال/ العائد الصافي البنكي	46,1	49,1	49,3
السيولة			
الأصول السائلة/ مجموع الأصول	**13,3**	**16,1**	**14,5**
الأصول السائلة/ الخصوم القصيرة الأجل	**17,7**	**21,2**	**18,6**
الوضعيات الصافية المفتوحة بالعملات الأجنبية/ الأموال الذاتية	**9,0**	**7,4**	**4,1**

المحتويات

بنك المغرب

بنك المغرب

المحتويات 1

كلمة السيد الوالي 2

أبرز أحداث سنة 2016 5

الفصل الأول: تطور بنية القطاع البنكي ونشاطه ومردوديته 11

1 - تطور المشهد البنكي 13

2 - نشاط البنوك ومردوديتها على أساس فردي 22

3 - نشاط شركات التمويل ومردوديتها 42

4 - نشاط البنوك الحرة ومردوديتها 49

5 - نشاط جمعيات القروض الصغرى ومردوديتها 52

6 - نشاط المجموعات البنكية ومردوديتها 53

الفصل الثاني: تطور المخاطر البنكية 61

1 - تطور ملاءة البنوك 63

2 - تطور سيولة البنوك 67

3 - تطور المديونية البنكية للأسر 69

4 - تطور المديونية البنكية للمقاولات غير المالية 77

5 - تطور المخاطر الائتمانية الكبرى للبنوك 78

6 - تطور الديون المعلقة الأداء 79

الفصل الثالث: تطور الإطار القانوني والتنظيمي لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها 85

1 - الفاعلون الجدد والخدمات الجديدة 87

2 - القوانين الاحترازية 91

3- آلية الحكامة وتدبير المخاطر 92

4- حماية زبناء مؤسسات الائتمان 94

الفصل الرابع: نشاط الإشراف البنكي 97

1 - توجيهات استراتيجية مرتبطة بالإشراف البنكي- المخطط الاستراتيجي الثلاثي للفترة «2016-2018» 99

2 - مراجعة البنية التنظيمية للإشراف البنكي 100

3 - أنشطة الإشراف البنكي 101

4 - دراسات لتعزيز الإطار الخاص بمعالجة الصعوبات التي تواجهها مؤسسات الائتمان 108

5 - حماية زبناء مؤسسات الائتمان 109

6 - أشغال إطلاق المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة 115

7 - تشجيع المالية المستدامة 116

8 - التشاور مع الجمعيات المهنية 116

9 - التعاون الدولي 118
10 - الموارد البشرية لمديرية الإشراف البنكي 119

المرفقات 121

المحتويات 149

الملحقـــات

الملحق 1: الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي 123
الملحق 2: لائحة مؤسسات الائتمان المعتمدة - دجنبر 2016 124
الملحق 3: لائحة البنوك الحرة 127
الملحق 4: لائحة جمعيات القروض الصغرى 128
الملحق 5: لائحة مؤسسات الأداء المتخصصة في تحويل الأموال 129
الملحق 6: الحصيلة التراكمية للبنوك - الأنشطة بالمغرب 130
الملحق 7: البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك - الأنشطة بالمغرب 133
الملحق 8: الحصيلة التراكمية لشركات التمويل 134
الملحق 9: البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات التمويل 136
الملحق 10: الحصيلة التراكمية لشركات قروض الاستهلاك 137
الملحق 11: بيان أرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك 139
الملحق 12: الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري 140
الملحق 13: البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري 142
الملحق 14: الحصيلة المجمعة للمجموعات البنكية التسع 143
الملحق 15: حساب النتيجة المجمع للمجموعات البنكية التسع 145
الملحق 16: المؤشرات الأساسية للمتانة المالية - على أساس فردي 146

لائحة اللإطـار

إطار رقم 1: أدوات الأموال الذاتية الإضافية 66
إطار رقم 2: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية 89
إطار رقم 3: مجلس الخدمات المالية الإسلامية 89
إطار رقم 4: تعريف مفهوم حل الأزمات البنكية 109
إطار رقم 5: المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة 115
إطار رقم 6: اجتماع ثلاثي بين بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب والاتحاد العام لمقاولات المغرب حول تمويل الاقتصاد 117

لائحة الجداول

جدول 1: تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها 13
جدول 2: تطور تمركز القروض على أساس مجمع (%) 21
جدول 3: تطور استخدامات البنوك (نشاط البنوك في المغرب) 22
جدول 4: تطور محفظة سندات البنوك 27
جدول 5: تطور موارد البنوك (النشاط بالمغرب) 29
جدول 6: تطور استخدامات شركات التمويل 42
جدول 7: تطور استخدامات شركات قروض الاستهلاك 43
جدول 8: تطور استخدامات شركات القرض الإيجاري 43
جدول 9: تطور موارد شركات التمويل 45
جدول 10: تطور موارد شركات قروض الاستهلاك 46
جدول 11: تطور موارد شركات القرض الإيجاري 46
جدول 12: تطور استخدامات البنوك الحرة 49
جدول 13: تطور موارد البنوك الحرة 50
جدول 14: تطور استخدامات جمعيات القروض الصغرى 52
جدول 15: تطور موارد جمعيات القروض الصغرى 52
جدول 16: تطور استخدامات البنوك - على أساس مجمّع 54
جدول 17: تطور موارد البنوك - على أساس مجمع 55

لائحة الرسوم البيانة

رسم بياني 1: تـوزيع الشركات التلبعة البنكية للبنوك المغربية في إفريقيا حسب المنطقة 14
رسم بياني 2: تـطـور الشبكة البنكية 15
رسم بياني 3: تـطـور عدد الشبابيك الإضافية المفتوحة سنويا ما بين 2005 و 2016 15
رسم بياني 4: حصة كل جهة في مجموع الشبكة البنكية والودائع والقروض (%) 16
رسم بياني 5: تـطـور نسبة تعميم التعامل البنكي (%) 16
رسم بياني 6: تتـطـور عدد البطاقات البنكية المتداولة (بالملايين) 17
رسم بياني 7: تطور عدد مستخدمي البنـوك 17
رسم بياني 8: تـطـور عدد مستخدمي شركات التمويل 18
رسم بياني 9: تمـركـز مجموع الأصول (%) 18
رسم بياني 10: تمـركـز الـودائـع (%) 19
رسم بياني 11: تمـركـز الـقـروض (%) 19

رسم بياني 13 : التـمـركـز حسب نـوع المسـاهـمـة - 2015(%) 20

رسم بياني 12 : التـمـركـز حسب نـوع المسـاهـمـة - 2016(%) 20

رسم بياني 14: تمـركـز مجموع أصول شركات قروض الاستهلاك (%) 20

رسم بياني 15: تمـركـز مجموع أصول شركات القرض الإيجاري(%) 21

رسم بياني 16: بنية أصول البنـوك (%) 23

رسم بياني 17: ديون البنوك على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (بملايير الدراهم) 23

رسم بياني 18: تطور القروض التي تمنحها البنـوك (%) 24

رسم بياني 19: القروض البنكية الممنوحة للقطاع العام و القطاع الخاص غير المالي 25

رسم بياني 20: التوزيع القطاعي للقروض بواسطة الدفع من الصندوق و الممنوحة من البنوك (%) 26

رسم بياني 21: بنية القروض بواسطة الدفع من الصندوق التي تمنحها البنوك حسب أجلها (%) 27

رسم بياني 22: توزيع محفظة مساهمات البنوك حسب نوعية الطرف المقابل (%) 28

رسم بياني 23: تطور محفظة سندات البنوك حسب طبيعتها القانونية (بملايير الدرهم) 29

رسم بياني 24: بنية خصوم البنـوك (%) 30

رسم بياني 25: توزيع ديون البنوك تجاه مؤسسات الائتمان و الهيئات المعتبرة في حكمها حسب فئة الطرف المقابل (%) 31

رسم بياني 26: تطور حصص مختلف فئات الودائع لدى البنوك (%) 32

رسم بياني 27: بنية الودائع حسب فـئـات الفاعلين الاقتصاديين (%) 32

رسم بياني 28: تطور الديون السندية التي تصدرها البنوك (بملايير الدراهم 33

رسم بياني 29: المبلغ الجاري لشهادات الإيداع التي تصدرها البنوم موزعة حسب نوع المكتتبين (%) 34

رسم بياني 30: تطور الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك 34

رسم بياني 31: تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك (بملايير الدراهم) 36

رسم بياني 32: بنية العائد الصـافـي البنـكـي (%) 36

رسم بياني 33: تطور النتيجة الإجمالية للاستغلال و متوسط معامل الاستغلال الخاص بالبنوك 38

رسم بياني 34: تكلفة مخاطر البنوك نسبة إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال 39

رسم بياني 35: تطور مردودية أصول البنوك (ROA) (%) 39

رسم بياني 36: تطور مردودية الأموال الذاتية للبنوك (ROE) (%) 39

رسم بياني 37: تطور الهامش الإجمالي للوساطة الخاص بالبنـوك (%) 40

رسم بياني 38: تطور هامش البنوك على العمليات مع الزبناء (%) 40

رسم بياني 39: تطور الهامش البنكيي الإجمالي و النفقات العامة و تكلغة المخاطر (%) 41

رسم بياني 40: حصة مختلف فئات شركات التمويل في إجمالي أصول القطاع (%) 42

رسم بياني 41: تطور المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري للمنقولات والعقارات (بملايين الدراهم) 44

رسم بياني 42: توزيع إنتاج القروض الإيجارية للمنقولات حسب نوع التجهيز 44

رسم بياني 43: توزيع إنتاج القروض الإيجارية العقارية حسب نوع المستعقرات الممولة 44

رسم بياني 44: تطور بنية موارد شركات التمويل (%) 45

رسم بياني 45: تـطـور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بمؤسسات التمويل (بملايين الدراهم) 47
رسم بياني 46: تـطـور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك (بملايين الدراهم) 48
رسم بياني 47: تـطـور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري (بملايين الدراهم) 48
رسم بياني 48: بـنـيـة اسـتـخـدامـات الـبـنـوك الـحـرة (%) 50
رسم بياني 49: تـطـور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالـبـنـوك الـحـرة (بملايين الدراهم) 51
رسم بياني 51: بنية موارد البنوك - على أساس مجمع (%) 54
رسم بياني 50: بنية استخدامات البنوك - على أساس مجمع (%) 54
رسم بياني 52: مساهمة مختلف المهن في مجموع أصول المجموعات البنكية (%) 56
رسم بياني 53: مساهمة الشركات التابعة بالخارج في البنود الرئيسية للحصيلة الخاصة بالمجموعات البنكية الثلاث الكبرى (%) 57
رسم بياني 55: تطور المؤن و نسبة تغطية المخاطر على أساس مجمع 57
رسم بياني 54: تطور الديون المعلقة الأداء و نسبة المخاطر على أساس مجمع 57
رسم بياني 56: تـطـور الأرصدة الوسيطة للتدبير على أساس محمع (بملايير الدراهم) 58
رسم بياني 57: متوسط معامل الاستغلال (%) 58
رسم بياني 58: مساهمة مختلف المهن في النتيجة الصافية - حصة المجموعة للمجموعات البنكية (%)t 59
رسم بياني 59: مساهمة الشركات التلبعة بالخارج في البنود الرئيسية لنتيجة المجموعات البنكية الثلاث الكبرى (%) 59
رسم بياني 60: تطور مجموع المخاطر الصافية المرجحة (بملايير الدراهم) 63
رسم بياني 61: تـطـور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر الائتمان (بملايير الدراهم) 64
رسم بياني 62: تطور المخاطر المرجحة برسم مخاطر السـوق (بملايير الدراهم) 64
رسم بياني 63: تطور المخاطر المرجحة برسم المخاطر التشغيلية (بملايير الدراهم) 65
رسم بياني65: تطور الأموال الذاتية و نسبة الملاءة - على أساس مجمع 65
رسم بياني64: تطور الأموال الذاتية و نسبة الملاءة - على أساس فردي 65
رسم بياني 66: تطور الودائع و القروض و معامل ومعامل الاستخدام الخاصة بالبنوك 67
رسم بياني 67: المبلغ الجاري للتسبيقات لسبعة أيام والقروض المضمونة بديون على
المقاولات الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة من بنك المغرب (بملايير الدراهم) 68
رسم بياني 68: تطور الأصول السائلة والقابلة للتحقيق 69
رسم بياني 69: تطور المديونية البنكية للأسر 69
رسم بياني 70: تطور إنتاج قروض السكن و عـدد المستفيدين 70
رسم بياني 71: تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب سعر الفائدة المطبق (%) 71
رسم بياني 72: تطور المبلغ الجاري لقروض السكن بين سعر الفائدة الثابت و المتغير (%) 71
رسم بياني 73: تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب المدة الأصلية (%) 72
رسم بياني 74: توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب السن (%) 72
رسم بياني 75: توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الدخل (%) 73
رسم بياني 76: تطور المبلغ الجاري الإجمالي لقروض الاستهلاك 73

رسم بياني 77: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن (%) 74
رسم بياني 78: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن و نوع القرض (%) 74
رسم بياني 79: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل (%) 75
رسم بياني 80: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل ونوع القرض (%) 75
رسم بياني 81: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الفئة الاجتماعية و المهنية (%) 76
رسم بياني 82: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب التوزيع الجغرافي (%) 76
رسم بياني 18: تطور القروض التي تمنحها البنـوك (%) 76
رسم بياني 84: تطور متوسط مبلغ ملفات قروض الاستهلاك (بالدرهم) 77
رسم بياني 85: المبلغ الجاري للقروض بواسطة الدفع الممنوحة للمقاولات غير المالية (بملايير الدراهم) 78
رسم بياني 86: تطور المخاطر الكبرى للقروض الممنوحة من البنوك 79
رسم بياني 87: تطور ديون البنوك المعلقة الأداء 79
رسم بياني 88: نسبة تغطية الديون المعلقة الأداة التي تملكها البنوك 80
رسم بياني 89: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء اعلى الأسر 81
رسم بياني 90: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء المستحقة على المقاولات غير المالية (%) 82
رسم بياني 91: التوزيع القطاعي للديون المعلقة الأداء على المقاولات غير المالية (%) 82
رسم بياني 92: تطور عدد شكايات زبناء مؤسسات الائتمان المودعة لدى بنك المغرب 111
رسم بياني 93: تطور عدد الشكايات حسب الفئات 111
رسم بياني 94: التوزيع الجهوي للشكايات 112
رسم بياني 95: نوع الملفات المعروضة على الوساطة (%) 113

الإيداع القانوني : 2016 PE 0085
رد مد : 2509-0615

www.bkam.ma